

المملكة المصرية

وثائق سياسية

خاصة بالمحادثات التي دارت بين حضرة صاحب الدولة عبد الحالق ثروت باشا
رئيس مجلس الوزراء ، وحضرة صاحب السعادة السير أوسدن تشمبرلين وزير خارجية
بريطانيا العظمى ، تمهيدا لوضع أسس لمفاوضات رسمية ترمي لعقد معاهدة تحالف
وصداقة بين بريطانيا العظمى ومصر

المملكة المصرية

وثائق سياسية

خاصة بالمحادثات التي دارت بين حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا
رئيس مجلس الوزراء ، وحضرة صاحب السعادة السير أوستن تسمبلن وزير خارجية
بريطانيا العظمى ، تمهيدا لوضع أسس لمفاوضات رسمية ترمي لتعقد معاهدة تحالف
وصداقة بين بريطانيا العظمى ومصر

فهرست

صفحة

بيان حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا ... (هـ) الوثائق :

- ١ — المشروع المصري ... ١
- ٢ — المشروع البريطاني ... ٢
- ٣ — ملاحظات عامة على المشروع البريطاني، مقدمة من مصر ... ٧
- ٤ — كتاب الى السير أوسطن تشمبرلن من حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا قبل مباحثته لعدده في أواخر أكتوبر سنة ١٩٢٧ ... ١٦
- ٥ — مشروع مذكرة أول من وزارة خارجية بريطانيا العظمى الى حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا رئيس مجلس الوزراء ببيان وجهة نظر حكومة حضرة صاحب الدولة البريطانية في اصلاح نظام الانتخابات ... ١٧
- ٦ — مشروع مذكرة ثانية من وزارة خارجية بريطانيا العظمى الى حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا رئيس مجلس الوزراء ببيان وجهة نظر حكومة حضرة صاحب الدولة البريطانية في اصلاح نظام الانتخابات ... ١٩
- ٧ — رسالة السير أوسطن تشمبرلن المؤرخة ٢٤ نوفمبر ١٩٢٧ بالبالغ المشروع الثاني ... ٢١
- ٨ — المشروع الثاني ... ٢٢
- ٩ — استيضاحات عما تقدمه الحكومتان المتصادمتان بعض عبارات مشروع المعاهدة ، مقدمة من مصر ... ٢٦
- ١٠ — رسالة تفرافية من السير أرسن تشمبرلن الى اللورد لويد بتاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٧ بتسلم صورة منها الى دولة ثروت باشا ... ٢٩
- ١١ — رسالة السير أرسن تشمبرلن الأول الى دولة ثروت باشا تمهيدا للاجابة على الاستيضاحات ... ٣٠
- ١٢ — الرد البريطاني الأول على الاستيضاحات المصرية ... ٣١
- ١٣ — المكثجان المتبادلتان بين دولة ثروت باشا واللورد لويد في ٢٦ و ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٨ في شأن الاشارة الى توقيع المعاهدة مكررة ... ٣٢
- ١٤ — الاجابة المصرية على الرد البريطاني الأول ... ٣٣
- ١٥ — الاقتراح البريطاني بشأن البوليس والأمن العام ... ٣٤
- ١٦ — الاقتراح البريطاني بشأن الطيران في منطقة القتال ... ٣٥
- ١٧ — الرد البريطاني على الاجابة المصرية (١٣) فيما يتعلق بالمادة الرابعة من المعاهدة ... ٣٦
- ١٨ — رسالة السير أوسطن تشمبرلن الثانية الى دولة ثروت باشا ... ٣٧
- ١٩ — رد دولة ثروت باشا على رسالتى السير أوسطن تشمبرلن ... ٣٨
- ٢٠ — مذكرة من مسألة الضباط البريطانيين المستخدمين بالجيش المصري ... ٤٠
- ٢١ — مذكرة من الموظفين البريطانيين في البوليس والأمن العام ... ٤١
- ٢٢ — رسالة السير أوسطن تشمبرلن الثالثة الى دولة ثروت باشا ... ٤٣
- ٢٣ — كتاب بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٢٨ من دولة ثروت باشا الى اللورد لويد بتلخيص وجهة نظر زملائه ... ٤٤
- ٢٤ — كتاب بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٢٨ من دولة ثروت باشا الى اللورد لويد غصت به المحادثات ... ٤٥

بيان حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا

بيان حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا

ان المحادثات التي دارت بيني وبين سعادة السير أوستن تسميرلن وزير خارجية حضرة صاحب الجلالة البريطانية لأجل الوصول الى اتفاق يصلح أساسا لمفاوضات رسمية يكون الغرض منها عقد معاهدة تحالف وصدافة بين بريطانيا العظمى ومصر ، قد مرت بأدوار ثلاثة : أما الدور الأول ، وهو الذي كانت ثمرته تبادل مشروعينا ، فقد جرى أثناء زيارة ملكنا المعظم لانيجلترا أى من ٤ الى ٣١ يولييه سنة ١٩٢٧ ؛ كذلك جرى الدور الثاني بلوندره في خلال المدة القصيرة التي أقيمت فيها عقب زيارة جلالتهم لمدينة بروكسيل مباشرة وفي غضون هذه المدة كانت أهم المناقشات فيما اقترحه كلا الطرفين ؛ وجرى الدور الثالث في القاهرة وكان أهم أغراضه تبادل الرأي قيمة للاحداث السابقة وسعي الى تحديد مرمى بعض نصوص المعاهدة وقد بدأ هذا التبادل شفهيًا ثم عاد كتابيًا وكان الوسيط فيه نخامة اللورد لويد المندوب السامي لحضرة صاحب الجلالة البريطانية في مصر .

١

وقد بدا لي أن زيارة حضرة صاحب الجلالة الملك لانيجلترا فرصة موفقة للاتصال مباشرة برجال السياسة الانجليزي ولا سيما رجال حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية؛ ثقة بأن هذا الاتصال الشخصي لا بد عائد بالفائدة على مصر بما يؤدي اليه من زيادة فهم كل مناحل الآخروكنت حريصا بوجه خاص على ازالة ما علق بأذهانهم من الأثر الذي تركته الحوادث الأخيرة ولا سيما حادث شهر يونيه بشأن الجيش ، ذلك الحادث الذي حدا بهم الى اتخاذ تدابير — من مثل ارسال مدرعات الى الاسكندرية — لم تكن في نظرنا تتفق مع رغبتنا الصادقة في أن تكون علاقاتنا مع بريطانيا العظمى ودية أو لتتناسب مع الأسباب التي أدت الى تلك الأزمة . وقد كان للفاوة الفارقة التي لقيها ملكنا المعظم من حضرة صاحي الجلالة البريطانية ومن الجمهور الانجليزي بوجه عام في جميع المدن التي زارها ما شد من عززي وسهل من مهتي . لذلك اجتمعت لرة الأولى في وزارة الخارجية البريطانية بالسير أوستن تسميرلن اجتماعا طويلا ، أعربت لسعادته فيه قبل كل شيء عما خالج فؤاده جلالتهم من عظم الرضا والارتياح وما تركته في نفسه من جيل الأثر مظاهر الحفاوة الودية التي لقيها جلالتهم من حضرة صاحي الجلالة البريطانية والازحاب من جميع طبقات الشعب بحماسة وطواعية نفس بالفتن ، مما سرنا أن نرى فيه اشارة ناطقة بالعرف على مصر . وكان لمبارات الارتياح والشكر التي ابلغتها لسعادته أجل الوقع في نفسه . وقد أعرب لي السير تسميرلن من جانبه عما تكنه الأمة البريطانية من حسن الاستعداد نحو الشعب المصري وأكد لي أن موقفه كان على الدوام منطبقا بعامل الصداقة نحو مصر وأسهب كثيرا في هذا الباب وتغني أن تجد بريطانيا العظمى ما يشجعها على مواصلة السير في هذا الطريق . فأكدت لسعادته أن الشعب المصري يضمير مثل هذا الشعور نحو الأمة البريطانية ، واننا نرغب رغبة صادقة في الارتباط معها بأوثق العلاقات وأن اليوم الذي نصبح فيه حلفاء وأصدقاء لا يبدو في نظري بعيدا . وكان يسعدني من هذا الحديث أنه مكثني من أن أثبت لسعادته أن الأمل الذي أعربت له عنه في العام الماضي لم يجب وأن مصر قد سعت بإخلاص الى تحقيق سياسة حسن التفاهم بين البلدين . وأكدت له أنه ، بصرف النظر عن الحوادث الأخيرة التي أخشى أن تكون قد تركت في نفسه أثرا غير حسن . فالحكومة المصرية وأولو الشأن المسؤولون في مصر لم يبيدوا عن الخطة التي ترموها وأنهم بذلوا أقصى ما استطاعوا من الجهود لاجتناب أسباب سوء التفاهم ، كما أنهم ذللوا صعابا ما كانوا ليدلوها لولا رغبتهم الصادقة في السلام وحسن التفاهم . فأبدي لي السير أوستن تسميرلن بالغ سروره لسإع ذلك وطلب الي أن أذكر له بعض تفصيلات في هذا الموضوع ، فأجبتني الى طلبه وأقضت في ايضاح موقف الحكومة المصرية والبرلمان والازحام المسئولين بصدد الخلافات التي وقعت أخيرا في مسألة الموظفين البريطانيين ومسألة الجيش وبعض مسائل أخرى ، وبينان ما كان للجهود التي بذلها كل في دائرته من الأهمية للوصول الى تسوية هذه الخلافات تسوية ودية دفع بها الخطر على حسن العلاقات بين البلدين . وقد ذكرت له أني لم أقصد بهذا البيان أن أشكو من أحد بل مجرد الإشارة الى أننا لم نضمير لبريطانيا العظمى في أي وقت من الأوقات أي شعور غير ودي .

لاح لي أن السير أوستن تشمبرلين ، وقد كان يصني إلى هذا البيان بدنام الإهتمام واللطف ، قبله قبولاً حسناً . ثم قال لي أنه يأسف جداً للأسف لوقوع مثل هذه الحوادث التي قد تتكرر العلاقات بين إنجلترا ومصر في أي وقت وأنه يرى من مصلحة مصر الحقيقية أن يذكر أن لبريطانيا العظمى مصالح وتبعات لا يسعها التخل عنها وتوجه خاص بواجب الحكومة البريطانية في مراعاة الحقوق والواجبات المترتبة على تحفظات تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذي ألقي الحماية وأعلن استقلال مصر ، وأشار إلى أن هذه الحقوق أعظم الأهمية للامبراطورية البريطانية وأن كل حكومة إنجليزية إما أن تكون تسيكها لا يسعها إلا أن تحافظ عليها مهما كلفها ذلك إذ كانت تلك الحقوق حيوية لبريطانيا العظمى مرتبطة بكانها نفسه واستطرد قائلاً أن سنة تسمع له بأن يذكر ظروف التدخل البريطاني في مصر وأن يذكر أن وزراء حضرة صاحب الجلالة البريطانية كانوا مخلصين عنه ما كانوا يصرحون بأن الاحتلال وقتي وأنه صائر إلى الزوال في أقرب زمن ممكن ، ولكن الحوادث كانت فوق مقدور الرجال ، وذكر أن المستقبل يحينه أكثر من الماضي وعنده أن لب المسألة في الوقت الحاضر هو ما إذا كان الشعب المصري والحكومة المصرية على استعداد للاعتراف بالظروف الخاصة التي يحد كل من البلدين أنه وضع فيها تلقاء الآخرين بما يقترب على تلك الظروف من الضرورات بالنسبة لكل منهما ، وما إذا كنا نرغب في التعاون الودي مع الحكومة البريطانية لضمان الدفاع عن مصالحنا المشتركة ولرعاية بلادنا . فان كان الجواب سلباً ظلت العلاقات بين مصر وإنجلترا تحت رحمة أدنى حادث يطرأ وتعرضت تلك العلاقات إلى أزمات قد تضطر بريطانيا العظمى على أسف إلى تسويتها بالقوة . وذكر السير أوستن تشمبرلين أنه في سنة ١٩٢٤ عندما كان زغلول باشا في لندرة عمل المسترسي ماكدونالد ، وقد كان في ذلك الوقت رئيساً للوزارة البريطانية ، مخلصاً لوضع أساس للتعاون الودي بين البلدين ولكن مسعاه على الرغم من رغبته الصادقة في احترام الأمانى المصرية المشروعة لم يكلل بالنجاح ، ومن ذلك الحين وقعت حوادث يؤسف لها وكان لها عواقب غير مرضية وتساءل عما إذا كنا قد استفدنا من تلك التجارب وأصبحنا الآن أكثر استعداداً لأن نلقى حقائق الحالة وجهاً لوجه وأن ندرك المزاي التي تترتب على التعاون مع بريطانيا العظمى تعاوناً قائماً على الصراحة والاخلاص .

فأجبتة بأني لا أنكر ما لوجهة النظر البريطانية من القدر والشأن ، على أني أتمنى أن تقدر وجهة النظر المصرية أيضاً حق قدرها . وذكرت لسعادته أن الشعب المصري في جملة لاشك في صدق الوعود البريطانية وأنه لم يفارقه الأمل بأن سيأتي على أي حال يوم يتحقق فيه تلك الوعود وأنه ليس من العدل أن تلام الأمة المصرية على ذلك الالتمسان واليقين الزائعين ، وأنما أملهما عليها شعورها بمسألة حقها التي عززتها التصريحات الرسمية المتكررة على لسان رجال الحكومة البريطانية ، وأنني لأدرك تمام الإدراك أن مصالح بلادنا تعمل لها على السواء مصلحة في إزالة أسباب الاحتكاك أو التضاد ، وإننا لاضطرر إلى أن نتعاون قليلاً في تحقيق هذا الغرض . وقد بينت له أن أكبر الأسباب فيما كان يقع من الحوادث من وقت إلى آخر ، مما لا يأسف له أحد بقدر ما نأسف له ، يرجع إلى جو من سوء الفهم وعدم الثقة يحيط بعلاقات مصر مع إنجلترا . ويقترب على ذلك أن أبسط أعماننا وأشدّها انطواء على حسن النية كان ينظر إليه من الجانب البريطاني بين الريبة ، كما أن مطالب الحكومة البريطانية ، حتى ولو كانت في مصلحة مصر ، كانت تؤخذ عندنا بأنها اعتداءات على حقوق مصر واستقلالها . وعندى أنه يجب ألا نتمسك في غيرها هذا المصدر أسباب المشاكل التي كان على الحكومتين أن تتفاهها في المهد الأخير . شاطرنى السير أوستن تشمبرلين الرأي وسألني عن الملاج لهذه الحالة . فأجبتة بأن أحسن حل في نظري هو أن يتولى باخلاص تنميد العلاقات بين إنجلترا ومصر تمهيداً ليحول دون وقوع مثل هذا الاصطدام ويعمل علاقاتنا قائمة على قواعد تكفل — بما نوثق من عرى الصداقة — زوال سوء التفاهم الذي عجلت أضراره بالبلدين على السواء . فقال لي إن هذا هو ما يشعر به ويخناه ولكن هل من سبيل إلى تحقيقه ؟ فأجبتة بأن ذلك يتوقف على إنجلترا بنوع خاص لأنها تطلب ضمانات فيما مصر لاسمها أن تعطي من الضمانات إلا ما يتفق مع حرية القيام بشؤون استقلالها . وقد قلت إن رغبة الشعب المصري وزعمائه المسلمين في إيجاد علاقات ودية مع بريطانيا العظمى رغبة أكيدة لاشك فيها ، وقد سبق لي أن ألفت الدليل على ذلك . وإنني لأشعر بأن هذه الرغبة قد زادت تأكيداً بما قول به مليكاً المعظم من مظاهر الحفاوة التي أولها المصريون بأن المقصود بها مصر نفسها في شخص جلالة . فإذا عرض شيء لا يتضمن قيوداً تتعارض مع سيادتنا فتمت أمل كبير في أن يجوز القبول ، لا سيما أني شخصياً لا أرى أن بين مصالح البلدين تضارفاً غير قابل للتوفيق . فأعرب السير أوستن تشمبرلين عن ارتياحه لسماح ذلك مني وأكد أن الحكومة البريطانية لاترعى مطلقاً التدخل في الشؤون المصرية وأنه إذا أدركت مصر أن بريطانيا العظمى في حاجة إلى بعض ضمانات لحماية مصالحها الجوهريّة

فن المستطاع الوصول الى اتفاق ، فذكرت لسماعته انى لم اكلف اجراء أى مفاوضة وأنى لم أرم بزيارتى الى لوندرة الى مثل تلك الغاية الخطيرة، ولكن ما أبداه لى من صدق الحفاوة ولطف المودة أثناء محادثتنا قد منحني على الاعراب بكل بساطة عن رأى الذى لا يلزم أحدا سواى، وأن كل ما أستطيع عمله فى هذا الشأن إنما هو ، اذا أذن بذلك ، ان أعرف رأيي ونوع الضمانات التى يراها ضرورية من الوجهة البريطانية . فإذا بدت لى مقبولة أبلغتها الى زعيم الأغلبية (سمعد زغلول باشا) وننظر بعد ذلك فيما اذا كان فى الامكان الدخول فى مفاوضات رسمية . وإذا تمت تلك المفاوضات فتمرض نتيجة الاتفاق على البرلمان فان لم تبد الاقتراحات البريطانية مقبولة ، بقيت الأمور على ما كانت عليه واتقينا بذلك المضار التى قد تنشأ عن قطع مفاوضات رسمية .

وبعد أن انفقنا تماما على هذه القاعدة طلب الى السير أوستن تسمبل أن أقدم له مشروع معاهدة قتلت له انه يفاجئنى بهذا الطلب وانى ليست لى لدى العدة لذلك ، فليس بين يدي شئ مما يلزم من الوثائق وليس مى مساعدون وأن وزارة الخارجية البريطانية أولى منى بالقيام بهذه المهمة . غير أنه ألح على لى ذلك فوعده بأتى سائبل الجهد فى اعداد مشروع . ثم تذكرنا فى مواضع عامة أخرى واستأذنته فى الانصراف بعد أن ترك فى نفسى أجل الاخر بما أبداه من دلائل الترحاب والصراحة مما استطعت معه بسط أفكارى عن الحالة الحاضرة وعن الآراء المصرية .

٢

شرعت اذن فى وضع مشروع المعاهدة . واذ أعز أمانى ككل مصرى — أمانى لا شك فى أنها مشروعة — هى تحقيق مطالب البلاد كاملة، ولكننى مع ذلك كنت أجسب حسابا لما هو قائم فى الأذهان فى إنجلترا من عوامل الرية وعلم الاطمئنان مما قد يحول دون التحقيق الكامل لتلك المطالب وان تكمن مصر لم يتوافر لها حتى الآن الوقت أو الوسائل اللازمة لازالة تلك العوامل، لذلك رأيت انى لا أكون خدمت المصالح المصرية اذا اقتصر على تقديم دفاع ينج عن المطالب القومية ، فان هذه المطالب قد تبدو منذ النظرة الأولى لمصادق البريطانيين بحيث يتعذر الصلح عليها فيصعب من المستحيل مواصلة المحادثات وينسد بذلك طريق البحث عن حل يهد سبيل الاتفاق بين الطرفين . على انى كنت حرصا جدا الحرص على أن يظل طريق ذلك البحث مفتوحا وان كنت لا أشك فى أن البحث أمر بالغ فى الدقة . وواضح انى لم أكن أستطيع بلوغ غايتى ببسط جميع المطالب القومية مرة واحدة وليست هذه المطالب فوق ذلك بخافية على أحد فقد صرح بها فى المفاوضات الشبهية بالرسمية التى جرت فى سنة ١٩٢٠ وفى المفاوضات الرسمية التى دارت فى سنتى ١٩٢١ و ١٩٢٤ وعرفها رجال الحكومة والساسة البريطانيون بل والشعب الانجليزى كافة .

وان هذه المفاوضات لأسباب مختلفة لم تكمل بالنجاح بل ان احداها لم يكدر يشرع فى مباشرتها حتى قطعت . ولكنه لم يكن لها من الظروف الملائمة ما كان للمادثات المتواضعة التى كنت سأخذ فيها . فان الحفاوة الشائفة التى لقيها مليكا المعظم فى إنجلترا وأنتلاف الأحزاب السياسية المصرية وما تمتت به مصر من استتباب السكينة والنظام بالرغم من صعوبات جمة — فى ظل حكومة وطنية دستورية ، كل أولئك أسباب كانت تدعو الى التفاؤل ولكنها تدعو أيضا فى الوقت نفسه الى الحذر والتبصر ، ذلك أنه ، على خلاف ما كان يجب عادة أن يكون ، وقع على الجانب المصرى لا على الجانب البريطانى عبء تقديم الاقتراحات . أفأذا كان هذا العبء قد ألقى بحكم الظروف على عاتقى ، بعد أن فشلت كل تلك التجارب ، وعلى غير استعداد سابق منى للقيام به ، أكننت أستطيع ألا أرى أن أهم واجب لى هو ألا نجبه طلباتى بادئ ذى بداهة بالرفض . اذن كان من المنع أن تكون الفكرة الاساسية فى وضع مشروعى هى أن يصلح أداة لفتح باب المحادثات . وكان يجب لذلك ألا تذكر فيه المسائل بقدر الامكان ألا على أبسط وجوها ، على أن ينظر بعد ، اذا ما اتسع نطاق المحادثات واطرد الكلام فى الشرح والتدليل وذكر الشواهد والأمثال ، فى استيفاء المشرع ببيان جميع الصعوبات التى قد ترد على الحلول المختلفة للمسائل التى تستلزم لأهميتها عناية خاصة . وكنت أود ، بعد اقرار فكرة التحكم فيما يتعلق بتفسير نصوص المعاهدة المتوقعة وتطبيقها ، أن أعرف المدى الذى يمكننا الاتفاق عليه فى جملة المسائل المختلفة عنا المسألة العسكرية . وما كنت لأخشى أن يظن ، حتى من الجانب البريطانى ، انى اذا أغضت الكلام فى مدة استغراق الجنود البريطانية فى منطقة قناة السويس وفى شروط هذا الاستغراق ، يكون معنى هذا الاغضال هو انى أتصور أن الاحتلال البريطانى لتلك الشقة من الأراضى المصرية ،

احتلال دائم . إذ أن السكوت في هذا الصدد لا يفيد بحال من الأحوال القبول . ولقد كنت أؤثر ألا أترض لهذه المسألة إلا بعد الاتفاق على بقية المسائل ، إذ يكون الجو أكثر صفاء وملازمة للبحث فيها . وكان أبسط وجوه الحذر والاحتياط يقضى على سلوك هذا المسلك . إذ ليس من الحكمة حينما يقضى بمعالجة مشاكل عدة أن يبدأ بأصعبها دون أن يمرض الإنسان جهوده إلى القشل ودون أن يصفى وجوه الاحتمال وأسباب الأمل في تصرفات صوبها .

ولقد كانت هذه المشاكل على وجه الخصوص الاحتلال ، والسودان ، وحماية المصالح الأجنبية ، والعلاقات الخارجية .

أما المسألة الأولى ، فبصرف النظر عما بين مشروعي والمشروع الذي قدمه الوفد في سنة ١٩٢٠ من فرق في التعبير ، فإن الفقرة الأولى من المادة السادسة من مشروعي تتفق مع نص المادة الثامنة (عنا الفقرة الأخيرة) من مشروع الوفد ، بينما الفقرة الثانية من المادة السادسة تطابق المادة الثانية من مشروع الوفد مطابقة تامة ، فإن هذه المادة الأخيرة ، عند ما تشير إلى جلاء الجنود البريطانية عن الأراضي المصرية بعد اقضاء مدة (لم تحدها) من تاريخ العمل بالمعاهدة ، لم تقصد في الواقع ، بالرغم من صيغتها المطلقة القاطمة ، إلا الأراضي الواقعة في غير المنطقة الشرقية لقناة السويس ، لأن احتلال هذه المنطقة وهي جزء من الأراضي المصرية قرره صراحة المادة الثامنة من مشروع الوفد .

وقد خلا مشروعي ، كما خلا مشروع الوفد ، من بيان الأجل الذي يجب عند اقضائه أن تستقر الجنود البريطانية في مكان خاص إذ آثرت أن يكون الكلام في ذلك في سياق الأحاديث التي ستكون لنا فيما بعد ، والواقع أن عند تقديم مشروعي اقترحت أن يكون الأجل من ثلاث إلى خمس سنين وأن يكون استقرار الجنود بمكان في منطقة القتال .

والوجه الوحيد من هذه المسألة الذي لم أشر إليه في مشروعي إذا قيس إلى مشروع سنة ١٩٢٠ ، وإن كان لم يغب عني ، هو مدة الاستقرار . وهل أكون بحاجة لأن أذكر أن هذا الاختلاف بين المشروعين ليس راجعا لخلاف في الجوهر والموضوع بل لخلاف في الطريقة والأسلوب وحسي الإشارة إلى أن المشروع الذي أفضت إليه محادثاتنا يدل بلا جدال على أن تحديد أجل لاستقرار الجنود كان يشغلني دائما . وهل أدل على ذلك من العبارة الواردة في المادة السابعة من المشروع التي نصت على أن الحل الذي وضعت تلك المادة إنما قرر ريثما يمين الوقت لعقد اتفاق يحدد بموجبه حضرة صاحب الجلالة البريطانية إلى حضرة صاحب الجلالة ملك مصر مهمة تحقيق حماية طرق مواصلات الإمبراطورية البريطانية ، وسأعود فيما بعد إلى المقابلة بين مسمى هذه العبارة ومسمى الفقرة الأخيرة من المادة الثامنة من مشروع سنة ١٩٢٠

أما فيما يتعلق بمشكلة السودان ، وهي المشكلة التي رأى مشروع سنة ١٩٢٠ وجوب تأجيلها ، بما فيها مسألة مياه النيل ، وعلى الرغم مما لهذه المسألة الأخيرة من صفة الاستعجال ، لتكون موضوع اتفاق خاص يقدر فيها جد ، فلا ينكر أحد أن مركزنا في سنة ١٩٢٠ كان أحسن كثيرا مما هو عليه الآن . وحتى في سنة ١٩٢٢ عند صدور تصريح ٢٨ فبراير لم يكن قد اتصرت تلك المشكلة أدنى تغيير بل بقيت على حالتها كما كانت في سنة ١٩٢٠ ، وإنما تمحورت الحالة بالنسبة للسودان بعد حوادث سنة ١٩٢٤ . فبالنظر إلى ما نجم عن ذلك من الصعوبات التي لم يكن لها وجود عند وضع مشروع سنة ١٩٢٠ ، رأيت مع الاحتفاظ بجمل مسألة السودان السياسية إلى اتفاق يقدر فيها جد ، أنني إذا استطعت الوصول إلى إعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٢٤ وتسوية المسألة الحيوية المستعجلة ، مسألة مياه النيل ، في الحال ، أكون قد بلغت نتيجة مرضية لمصر . ومن شأن هذه النتيجة أنها تمهد الطريق على كل حل حل أسرع وأوفق للسائل الأخرى الخاصة بالسودان .

أما ما يتعلق بحماية المصالح الأجنبية ، فاني لم أرداعيا لأن أخير ، في المشروع الذي أقدمه ، المركز الذي اتخذته مشروع سنة ١٩٢٠ في هذا الصدد ، اللهم إلا في ما سلم به هذا المشروع الأخير من حصر المفاوضات في تعديل الامتيازات بين مصر والحكومة الإنجليزية دون الحكومات الأخرى ذات الشأن ، إذ اشترت في مشروعي إلى أن اصلاح نظام الامتيازات ستقوم بالمفاوضة فيه الحكومة المصرية لا الحكومة البريطانية . ومن يقابل فوق ذلك المادة الثالثة من مشروعي ، بالمذكرتين اللتين وضعتهما وزارة الخارجية البريطانية عن الامتيازات على أثر محادثاتنا

وبالاضاحات التي قدمتها الى نخامة اللورد لويد ، يدرك المسافة التي قطعت في هذا السبيل والتحسينات التي تمت في هذا الصدد بفضل المحادثات . فان هاتين المذكرتين وتلك الايضاحات تحدد النتائج التي وصلنا اليها في هذا الشأن .

وأخيرا فانه كان من الواضح أنه يجب مراعاة ما تخصي به الضرورة من اعطاء التأكيدات اللازمة بأن مصر مستقفة حيال بريطانيا العظمى موقف الحليف المخلص وأن لا تسبب لما أى قلق بأعمالها ومواقفها في البلاد الأجنبية ، على أني كنت أحرص أيضا على اطلاق مصر من كل وصاية أو التزام باستشارة بريطانيا العظمى في المسائل الخارجية ، لذلك اقترحت في المادة السابعة من مشروعى بعض قيود هي في الواقع نتيجة لكل مخالفة سواء كانت هذه القيود منصوحا عليها أو مسكوتا عنها .

وقد لاحظت فيما يتعلق بهاتين المسألتين الأخيرتين وبغيرهما من المسائل التي ترتبط عن قرب أو عن بعد بالادارة الداخلية أن لبعض الدوائر البريطانية آراء وزعات لاتعين على الاعتراف لمصر بحرية تسلم من المراقبة ، فكان يعني أن أدفع الجهات الرسمية في بريطانيا الى تحديد موقفها في المسائل المتعلقة بين البلدين فينتسى بذلك أن تنمى ما تقرب ما بيننا ، بما نعالجه من مناقشات صريحة وما نبدله من جهود صادقة ، كما ينتسى أن نصل الى حلول مرضية . وكانت الأغراض الأساسية التي توخيتها في وضع هذا المشروع هي أنه في سبيل تبادل الرأي هذا لالتمس القضية التي يبدى أى سوء ، وأن أنفادى بوجه خاص عرض تعهدات لم يسبق للوفد أن عرضها في مشروعه سنة ١٩٢٠ ، وإذا كان لا يتعلق بي أن أمضى قولاً فيما اذا كنت قد وفقت الى أول الفرضين اللذين كنت أرى اليهما فاني أستطيع على كل حال أن أؤكد أني حافظت كل المحافظة على النرض الثاني .

٣

فى هذه الظروف وعلا بهذه المبادئ التي شرحتها وضع المشروع المصرى وقد سلمته في ١٨ يولييه الى المستر سلي ليوصله الى السير أوستن تشمبرلين . فيعد أن تلاء ، أعرب لى عما يخشاه بوجه خاص من أن الاقتراح الذي تضمنته المادة السادسة في موضوع قتل الجنود البريطانية الى منطقة القتال في مدة من ثلاث سنوات الى خمس قد يقضى الى استحالة الاتفاق ، فاجتبه بأن هذا الأمر في نظري لازم لا مندوحة عنه وذكر له أنه بالنظر الى وسائل المواصلات الحاضرة وتقدم أساليب الحرب الفنية يجب ألا يساور الحكومة البريطانية أى خوف في هذا الشأن ثم ان فترة الانتقال التي أشار اليها المشروع من شأنها أن تؤكد لها أسباب الاطمئنان وذلك ربما يكون تنفيذ المعاهدة على الوجه الصحيح في تلك الفترة ، وما أعتقد أن الحكومة البريطانية ستبني في سياق ذلك التنفيذ من حرص مصر على توثيق عرى الصداقة قد أدى الى ازالة ما قد يظل يساورها من المخاوف من جانب مصر .

لم أزال السير أوستن تشمبرلين الا بعد بضعة أيام من هذا الحديث مع المستر سلي ، وكان ذلك في المادية التي تكرم باقامتها لى . وقد اعتذر بمشاغله العديدة عن أنه لم يتمكن بعد من تحديد موعد لاجتماعنا التالي مصرحا بأنه قد يرى أن لقائنا قبل سفر مليكا المعظم الى باريس غير ميسور فقلت له انى أفهم تماما ما ما يحيط بمركزه من المشاغل في الوقت الحاضر ، على أني أستطيع عند الضرورة أن استأذن جلالة الملك في تأجيل سفرى من لوندرة يومين أو ثلاثة أيام بشرط ألا يتجاوز ذلك التأجيل ٣١ يولييه ، اذ يجب أن الحق بيلالته في باريس في ذلك التاريخ لمراقبته في أول أغسطس في زيارته الرسمية لروما . ثم اتفقا على المقابلة يوم الجمعة (٢٩ يولييه) على الأكثر . وكان آخر يوم لمقائى بلوندرة .

استقبلني السير أوستن تشمبرلين في الساعة العاشرة من صباح ذلك اليوم بوزارة الخارجية البريطانية ، وبعد أن شكرني على وضعي للشروع ، صرح لى بأنه يرى أن بعض نصوصه لا يمكن قبوله فذكرت له أني بذلت ما في وسعى اجابة لما طلبه منى من تقديم الاقتراحات الأولى وانى مستعد لسماع ما قد يسدوله من الملاحظات بشأنه . فقال لي انه عملا على تسهيل المناقشات وجعلها واضحة قد أمر بوضع مشروع يجوز أن نقاش فيه معا وسلم الى صورة منه وأخذ يتلوه على مادة ، مادة ، وكان يدل الى أثناء تلاوته بالايضاحات التي كان يراها لازمة عن بعض نصوصه وبين لى الأسباب التي دعت لوضع تلك النصوص . وكنت من جانبي أظهر أثناء تلاوته ، بالقول أو الإشارة ، رأيي في أن الأحكام الأساسية التي بنى عليها المشروع البريطاني لم تصادف منى اذتيحا وأنها تستدعى على كل حال

مناقشة جدية وأنها تبدو لي غير متفقة مع مبدأ استقلالنا . وذكرت أنه لتوثيق عرى الصداقة بين إنجلترا ومصر واقامتها على قواعد ثابتة ، كما هي رغبنا جميعا ، يجب أن يكون أساس المشروع الثقة المتبادلة ويجب لذلك أن يقتصر على مجرد الضمانات التي لا تخفى عنها ولا يتعداها الى غيرها .

ولقد أعلم حسن مقاصده وصحيح رغبته في اقامة الصداقة بين البلدين على أسس قوية وطليدة . لذلك ذكرته بأنه تفضل في أول حديث معه بالتصريح بأن الحكومة البريطانية لا ترغب مطلقا في التدخل في شؤون مصر الداخلية وإن لي إذن أن أستخلص من ذلك أنه يحق لي أن أعتبر أن بعض نصوص المشروع البريطاني لا يمكن أن يكون لها ، بالرغم من صراحتها ووضوحها ، مدلول العبارات الواردة فيها ، وأنه يجب أن تؤول طبقا للقاصد السليمة التي سبق لسعادته ابدائها . ووعدت بعد ذلك بوضع مذكرة ملاحظات على النصوص الأساسية لمشروعه وبارسها اليه . فقال السير أوستن تسمبلرن أنه متبسط بذلك جد الاغتياب وسألني متى أنجز هذا العمل ، فأجبتته بأنني أقدرله بضعة أيام بعد نهاية زيارتنا الرسمية لمدينة روما ، أي في مدى أسبوعين ، ومتى انتهيت من تدوين ملاحظاتي فسأقدمها اليه ، فإذا تراءى له ، بعد الوقوف عليها ، أن في استئناف المحادثات ما يدعو الى شيء من الأمل في النجاح ، فسأكون على استعداد للرجوع الى لوندرة ثم أضفت الى ما تقدمت أني أنوي العودة الى القطر المصري في خلال الأيام الأولى من شهر سبتمبر بدفاعة مدة أسبوعين طلبا للراحة في بعض الجهات الجبلية . ثم أرجع بعد ذلك الى أوروبا في منتصف أكتوبر لمرافقة صاحب الجلالة الملك في زيارته لمدينتي باريس وبروكسل ، فوافق السير أوستن تسمبلرن على هذا واستأذنته في الانصراف .

غير أني ، قبل مفارقتي إياه ، لفت نظره الى الطلب الذي قدمته الحكومة المصرية منذ أكثر من خمسة أشهر الى الحكومة البريطانية بشأن تعديل بعض نصوص القانون المختلط وبخاصة ما يتعلق منها بالرقق الأبيض الخ والذي ظل يلا رد طول هذه المدة وأوضحت لسعادته ما نعيم عن تأخير الرد من القلق . وقد كان لنا أن نستشعر القلق لا سيما أن لدينا من الأسباب ما يحتملنا على الاعتقاد بأن التعديلات المقترحة صادفت من الجمهور الأوروبي نفسه في مصر اورتياحا تاما . ثم دلت على ذلك أن امتناع الحكومة البريطانية عن إجابتنا الى ما نطلبه في هذه المسألة يتناقض تناقضا كليا مع ما تبديه لنا من شعور الصداقة وأن يمثل أغلب الدول الذين استطاعنا نياتهم في هذا الشأن أكدوا لنا حسن ميول حكوماتهم نحوه . وإذا كنا نتنظر وصول الرد البريطاني لكي نرسل الى الدول منشورا بعقد مؤتمر دولي للنقشة في التعديلات المقترحة فإن مركز الحكومة المصرية أمام البرلمان لم يخل بسبب ابطاء ذلك الرد من الدقة ، ثم ذكرته بأن هذه الاقتراحات كانت قد تمت الموافقة عليها في عهد وزارة عدلي باشا وأتمحت في طلب تعجيل الحكومة البريطانية بارسال الرد مهما تكن نتيجة محادثاتنا القائمة الآن في مسألة المعاهدة ، فوعدني السير أوستن تسمبلرن بأن الرد سيصل الينا فوراً وبلغ من لطفه أن استدعى في الحال أحد كتبة أسرارته وكلفه أن يدعو في الحال السير جون برسقال لمقابلتي للاتفاق معي على ما يلزم اجرائه في هذه المسألة . فأعربت له عن مزيد اورتياحي وشكري ثم انفتحت على أن تكون مقابلتي مع السير جون برسقال للبحث في ذلك الموضوع في باريس بعد عودتي من إيطاليا .

وغادرت إنجلترا قاصدا الى باريس في ٣١ يولييه . وفي اليوم التالي ، أي في أول أغسطس ، رافقت جلالة مولانا الملك في زيارته الرسمية لروما .



ويعبر وصولي كتبت بإسهاب الى المغفور له سعد زغلول باشا لأوقفه بالتفصيل على سير المحادثات بيني وبين السير أوستن تسمبلرن والظروف التي تقبلت فيها والأثر الذي تركته في نفسي من ناحية احتمال الوصول الى اتفاق ، وتاريخ هذا الكتاب ٨ أغسطس . وقد أرسلت اليه طي هذا الكتاب صورة من مشروع وسأله عما إذا كان يرغب في أن أبعث اليه بالمشروع الذي وضعت وزارة الخارجية الانجليزية قبل أن أضع ملاحظاتي عليه وأقدمها للحكومة البريطانية أو أن أضع تلك الملاحظات وأبعث بها اليه مع هذا المشروع أولاً ، وأخبرته في الوقت نفسه بما اعترفته من العودة الى القاهرة في أوائل شهر سبتمبر بعد أن أكون قد تناقشت مع السير جون برسقال في تعديلات القانون المختلط فأرسل لي تقرفا يجزئي فيه بمرضه ويأبه وأن كانت صحته قد تحسنت تحسنا محسوسا لا يستطيع أن يدلي لي برأي في موضوع الخطاب إذ كان قد قرأه قراءة سريعة ، خصوصا وأنه لا يعلم ما في المشروع البريطاني . وكنت

أرجو أن تأتيني بشرى إبلاله من المرض تماما ولا سيما بعد تلفرانه الذى ورد لى بعد ذلك بيشترى فيه بأن خطر المرض قد زال والحمد لله وأنه دخل فى دور الشفاة ولكن أراد القضاء أن ألقى من مصر بدلا من خبر شفاةنا وفاته . وكنت يومئذ فى سان مورير فكان لهذه الفاجعة فى نفسى أشد أثرا إذ كنت أرى فى وفاته خسارة كبرى للبلاد ولا سيما فى الوقت الذى كان يستطيع فيه أن يقوم لما بأجل الخدم فى حل مشاكلها الكثيرة الداخلة منها والخارجية بما عرف فيه من علو الكلمة والقوة العظيم والذكاء النادر . وكنت أسائل نفسى طوبا ازاء تلك الكارثة ماذا يكون منذ الآن حظ تلك المحادثات التى أعالجها مع السير أوستن تشمبرلن بقصد الوصول الى اتفاق مع بريطانيا العظمى وهل سألقى عند من يخلفونه مالم يتيه منه من التشجيع والتأييد ؟

ولقد سافرت الى باريس وأنا فى هذه الحالة النفسية ، فالتقيت فيها بالمستر سلى فى دار سفارة بريطانيا العظمى فسلمت اليه مذكرة شاملة للملاحظات العامة على الرد البريطانى ، فوجه نظرى الى أنى أثرت فيها من المسائل ما يضى أن يحول دون الوصول بمحادثاتنا الى نتيجة مرضية فكان جوابى له أنه اذا أمعن النظر فى مذكرتى فسيتبين أنى لم أغفل الضمانات التى لا غنى عنها لبريطانيا العظمى .

وبعد ذلك بأيام فرغت فيها من المسائل التى التقيت من أجلها مع السير جون برشال ، عدت الى القطار المصرى . ثم علمت أن السير أوستن تشمبرلن كان ينتظر رجوعى الى لوندرة . وفى منتصف أكتوبر عدت الى باريس ووافقت جلالة الملك فى زيارته الرسمية فى باريس وبروكسل . وينبئ لى فى هذا المقام أن أشير الى أنى اغتنمت فرصة مقامى بروما وباريس وبروكسل لاستطلاع رأى حكومات إيطاليا وفرنسا وبلجيكا فى موضوع تعديل الامتيازات . ولقد سرنى ما لقيته على العموم من حسن الاستعداد للنظر فيها فتقره الحكومة المصرية فى هذا الشأن فلما انتهت الزيارات الرسمية لحضرتى صاحبي الجلالة ملك بلجيكا وملكها أذن لى جلالة مولانا الملك بالسفر الى لوندرة لاستئناف المحادثات مع السير أوستن تشمبرلن .

٥

وصلت الى لندرة فى ٣٠ أكتوبر . ولست أخفى أنه كان يخالبنى الشك فى نتيجة محادثتى مع وزارة الخارجية ، غير أنى ذكرت أن لبريطانيا العظمى مصلحة تعدل مصلحتنا فى تسوية المسائل الملقة وتوثيق روابط الصداقة مع مصر . قابلت اذن السير أوستن تشمبرلن فلم يخف على يادى ذى بدء ما كان لى مذكرتى من أثر لا يلقى الأمل فى نجاح محادثاتنا وذكر أنه يحال لى أنى بلغت فى مذكرتى حدا لم أترك معه له سوى أمل ضعيف جدا فأعربت له عن شديد أسنى لذلك ، على أنى لم أزد على أنى بسطت له بحرية ثامة وجهة نظرى فى المشروع الذى سلم لى اذ كنت أعتقد أن غير ما نتخذ به الصداقة بين البلدين هو أن يفهم كل منهما آراء الآخر على وجهها الصحيح . ثم أخذت فى تأييد الملاحظات التى أبديتها على المشروع البريطانى وبسطت الكلام بإبارات عامة فى ذلك المشروع وفى عدم الأمل فى قبوله . كذلك عنت بإيضاح أنه مناقض كل المناقضة لأساس الفكرة التى بنى عليها اذ كان المقصود إقامة استقلال مصر على قواعد وطنية وحل المسائل الملقة منا للتدخل فى شؤوننا الداخلية وتقاديا من خطر وقوع البلدين فى مشاكل جديدة وأن المشروع البريطانى ، فضلا عما يقترحه من حل غير مقبول لمشكلة القوات البريطانية العسكرية ، يتعارض مع هذه الأغراض الأساسية بل هو يهدم بالفعل أساس استقلالنا ، اذ يضع مصر تحت نوع من الوصاية ويزيد فى أسباب التدخل فى شؤوننا الداخلية والخارجية . أفلا يكون الأفضل اذن أن تترك الأمور كما هى فذلك خير من عمل يزيد من أسباب سوء التفاهم . وأن بعض وجوه التدخل فى الشؤون المصرية مما تعتبره مصر تدخلا غير مشروع سيسبب بتقتضى المشروع البريطانى مشروعا . ولن يخفف من هذا العيب أن يكون المشروع البريطانى قد قبل ما اقترحت فى مشروعى من أن تحكم جمعية الأمم فى كل خلاف يجوز أن يقع فى تطبيق شروط المعاهدة أو تفسيرها . اذ الواقع أن جمعية الأمم سوف لا تعتمد فى حكمها فى الخلاف الألى على المبادئ الثابتة فى وثيقة الاتفاق فاذا قبل المشروع البريطانى فانما تكون قاعدة الحكم مبادئ ذلك المشروع نفسه .

فأجابنى السير أوستن تشمبرلن بأنى كنت قاسيا جدا فى حكى على المشروع البريطانى وأنه لا يرى أن هذا المشروع قد جاوز المقبول فى أمر الضمانات اللازمة لحماية مصالح بريطانيا العظمى وأنه فيما يتعلق على وجه الخصوص بوجود القوات البريطانية فى مصر لا مراء فى أن رأى البريطانى فى هذه المسألة جمع على أن بقاء تلك القوات من

المسائل الحيوية بالنسبة للدولة البريطانية وإن كل سعى للاتفاق لا تلحظ فيه تلك الحقيقة مآله حتى إلى الفشل والاختفاق ثم ذكرني بما قاله لي في هذا الشأن قبل الآن عن الموقف الذي وقفه أسلافه إزاء هذه المسألة وبخاصة موقف المستر ديمسي ماكدونالد في سنة ١٩٢٤ ، وصرح بأن مسألة تعيين النقطة التي تسكن فيها تلك القوات وتحديد الأمل الذي تتغل بعد اقتضائه إلى تلك النقطة أمران تريد الحكومة البريطانية أن يكون البت فيما موكولا لمحض رأيها . وأخيرا فإنه فيما يتعلق باحتمال الجلاء عن هذه النقطة التي تكون بمنطقة القتال فلا يمكن البحث فيها في الوقت الحاضر وقال أن الأوفق في هذه المسألة وفي مسألة الضمانات التي تطالب بريطانيا العظمى بها الآن الانتظار ريثما تظهر نتائج المحاكمة وما تجرى عليه الأمور في مصر في هذا العهد الجديد وهذا ما لا يمكن التنبؤ به الآن وعلى أى حال فلن تعرض الحكومة البريطانية نفسها لخطر التفريط فيما بيدها من ضمانات .

وهنا رأيت من الواجب على : أن ألقت نظر السير أوستن تشمبرلن إلى أنى لم آل جهدا في أن أحسب لهذه الآراء حسابها ، على أنه لن يفوته أن المفاوضات لا يرام معاهدة ليس في الواقع الاضربا من ضروب المصالحة وهو لذلك يستلزم واجبات على الطرفين مهما يكن مركز كل منهما تلقاء الآخر ويولج في بناء على ما تقدم أنه إذا أريد الوصول إلى حل فلا بد أن يقتصر على الضمانات الأساسية ، فإنه ما دام مفهوم الضمانات التي تطلبها الحكومة البريطانية هو أنها ، بالنسبة للوقت الحاضر على الأقل ، بديل من الثقة الكاملة التي يراد بالمعاهدة أن تنشأ بين البلدين ، فإن حير الوسائل لجعل وثيقة الاتفاق عملة القبول هو ألا تريد تلك الوثيقة شيئا على الضمانات الأساسية فتكون بذلك قد قدمت عربونا من الثقة ولن تزال هذه الثقة تقوى وتشتد حتى تبلغ درجة من الكمال تصبح الضمانات معها لا لزوم لها .

وقد سرفني أن أرى السير أوستن تشمبرلن يشاطرني بوجه عام شعورى في هذا الشأن . ومن ثم مضينا لنناقش في مواد المشروع .

وكانت هذه المناقشات التي دارت تارة مع السير أوستن تشمبرلن وطورا مع المستر سلي والمستر مرى أو غيرها من كبار موظفي وزارة الخارجية البريطانية ، عسيرة ، وكنا لا نخطو خطوة إلى الأمام الا بكثير من المشقة والعناء نظرا لبعيد مسافة الخلف بين وجهتي نظر الفريقين كما يتبين من مطالعة الوثائق . على أنى كنت قد جعلت جهدى محصورا في الأهم وهو وضع المبادئ ، طارعا جانبا بعض المسائل التفصيلية ، وكنت أرى من ناحية أخرى أن صيغة المبادئ التي يتم تقريرها أو شكلها يهيئ تحسينها بعد ذلك في سباق المفاوضات الرسمية . ولقد اتسع نطاق البحث في مسألة القوات العسكرية ومسألة الامتيازات ذلك الاتساع الذي كنت محتفظا به لهذا الدور من أدوار المحادثات ، وحصلت بذلك على حلول لم تتناول في المفاوضات السابقة بشيء من الأمل في نجاحها ، وإذا لم أوفق لأن يقبل مبدأ تحديد أجل تتغل بعد القوات العسكرية إلى منطقة القتال وكنت لأرضى بأى حال أن أترك هذه المسألة لحض رأي بريطانيا العظمى وإرادتها فقد جعل الفصل في هذه المسألة لجمعية الأمم على أن يكون لمصر في آجال دورية حق استئناف المسألة أمامها إذا لم تجب إلى مطالبها . وقد حصلت أيضا على أن يتضمن المشروع نصا خاصا يشير إلى امكان وضع حد لبقاء الجيوش البريطانية في مسكها بمنطقة القتال . ثم ان مشروع سنة ١٩٢٠ تضمن أيضا الإشارة إلى مثل ذلك الامكان ولكن ذلك المشروع لم يرتب حكما للحالة التي تقضى فيها عصبة الأمم لغير مصلحة مصر ، مما قد يترتب عليه بقاء القوات البريطانية بمنطقة القتال إلى غير أجل معين .

كذلك أمكن الحصول فيما يتعلق باصلاح نظام الامتيازات على مزايا محسوسة بالنسبة لمشروع سنة ١٩٢٠ ، فقد حددت القواعد الأساسية لامتيازات الأجانب في القضاء والتشريع وقد كان هذا التجديد متروكا لبريطانيا وكانت هي التي ستولى المفاوضات في هذا الشأن مع الدول الأجنبية الأخرى على أساس المبادئ والتزعات التي تجلّت في مشروعات السير سسل هيرست ^(١) .

أما السودان فقد نلت في أمره أن المسألة المهمة المستعجلة ، مسألة مياه النيل تحمل مع المعاهدة على وجه يكفل مصالح مصر الحيوية في هذا السبيل .

(١) راجع في شأن التعديلات التي أدخلت على تلك المشروعات على أثر محادثات مع السير سسل هيرست ، مذكرى وزارة الخارجية (الرفيقتان رقم ٥ و ٦ من مجموعة الوثائق) .

وأود أن أشير آخر الأمر الى المزاي التي حصلت عليها بالنسبة لمشروع سنة ١٩٢٠ في أمر التمثيل السياسي لمصر في الخارج وفي أمر عقد المعاهدات مما يبين جليا من مقارنة النصوص .

وبين من هذا البيان الموجز أنه بالرغم مما بذل من الجانبين من صادق الجهد في التوفيق ، كان يبدو في بعض الأحيان أن المحادثات سوف لا تسفر عن نتيجة . كذلك كان الأمر في اليوم الأخير من زيارتي الثانية للندرة فقد تمارضت وجهتها التقارب بحيث لم نستطع التوفيق بينهما ، فاقطعت المحادثات على غير نتيجة . غير أني لم أشأ أن أغادر لندرة دون أن أناشد السير أوستن تشمبرلن واستنهض رغبته الصادقة على تمكين حسن العلاقات ، لاستئناف المحادثات ، وذلك بخطاب ^(١) كنت أعدته ليسلم اليه بواسطة سكرتيره . فلما تفضل فشرقي بحضوره شخصيا الى المحطة مودعا ناوته اياه ، ولقد كان من أثر ذلك أن كلف المستر سيلي بالحقاق بي في باريس لاستئناف المحادثات في المسائل التي لم تكن قد وصلنا بشأنها الى اتفاق .

٦

ولم يقرر بعض نصوص المشروع النهائي الا بعد عودتي الى القاهرة . وقد أرسل الى السير أوستن تشمبرلن بواسطة نخامة المندوب السامي المشروع النهائي بعد أن وافقت عليه الحكومة البريطانية وحكومات المستعمرات والهند وطلب اليه بعد ذلك بقليل أن أعرض المشروع على زملائي .

ولقد رأيت من الضروري لكي أستطيع أن أشرح لزملائي نصوص المعاهدة ومدى أحكامها وإن أجب على ما يمكن أن يوجه الي من الأسئلة أن أطلب ايضا عن بعض نصوص تبينت فيها غموضا قد يؤدي فيها بعد الى خلاف في تأويلها . لذلك قدمت الى اللورد لويد مذكرة بهذه الاستيضاحات رجوت أن يبلغها لوزارة الخارجية البريطانية ^(٢) وقد تضمنت هذه الاستيضاحات مسائل كنت بسطت في أحاديث لوندرة بشأنها ملاحظات أريد الاعتبارها ومرامعها في النصوص التي وضعت على أثر تلك الأحاديث . وكان من بواعث اعتباطي بعد ذلك أن ألفت السير أوستن تشمبرلن يرى أن خطتي هذه لما يبررها وأن ما أوردته خلال مناقشتي مع نخامة المندوب السامي بيانا وتأييدا لما ذهبت اليه في تفسير النصوص كان تصورا صحيحا لما يتولد بيننا من الآراء في وزارة الخارجية البريطانية . على أنه قد بقيت ثلاث مسائل يفرحل نهاي قاطع ، وهي مسائل الجيش والبوليس وصورة المراقبة على مياه النيل ، وكانت هذه المسألة الأخيرة ما تزال موضوع مناقشة بين وزير الأشغال العمومية ونخامة المندوب السامي .

أما ما يتعلق بالجيش فقد اقترحت على الحكومة الانجليزية أن تتفاوض قبل توقيع المعاهدة أو بعده في انشاء بعثة عسكرية تماثل البعثات القائمة في اليونان وتشيكوسلوفاكيا وبلاد أخرى مستقلة .

أما مسألة البوليس فان السير أوستن تشمبرلن بعد أن سلم بأن النص الوارد في ملحق ٢ (ج) لم يرتب ، في شأن مركز موظفي البوليس البريطانيين ، حكما للحالة التي تكون فيها المفاوضات الخاصة باصلاح نظام الامتيازات قد أخفقت ، اقترح تحكيم عصبة الأمم ، عند الحاجة ، في أمرها ، فلم يسعى مع الأسف قبول ذلك الاقتراح وكتبت لسعادته شيئا الى أن نص المادة ١٤ الذي يستند اليه قائم أصلا على فرض جواز حدوث صعوبات لم تكن متوقعة عند تحرير المعاهدة لاصعوبات موجودة فلا قصد بالمعاهدة تسويتها وحلها وقد أرسلت الى السير أوستن تشمبرلن مذكرتين عن مسألي الجيش والبوليس .

لم أكن حتى ذلك الوقت عرضت على زملائي ولا على رئيس الأغلبية نص المشروع أو نتيجة تبادل الرأي بيننا منذ عودتي الى القاهرة إذ كنت أرى أننا لم نصل بعد الى شيء نهائي ، على أنه في هذه الأثناء ألح السير أوستن تشمبرلن في طلب عرضها عليهم دون انتظار حل المسائل السابق ذكرها . ولما كان مصطفى النحاس باشا وزملائي من جانب آخر أبدوا لي رغبته في الوقوف على المشروع والمذكرات التي تبودلت في شأنه مهما تكن النتيجة التي وصل اليها حتى ذلك الوقت ، لم يسعى إلا لإجابة تلك الرغبة العامة ، فقدمت الى كل منهم ملفا كاملا بالوثائق المتعلقة بمحادثات مع وزارة الخارجية البريطانية .

(١) الوثيقة رقم ٤

(٢) الوثيقة رقم ٩

وقد ذكرت مصطفى النحاس باشا عند تقديم هذه الوثائق اليه بما كنت قد اتفقت عليه من ببادئ الامر مع السير أوسطن تشمبرلن ، وسبق لى اخباره به ، من أنه اذا ما رأيت أو رأى هو من بعدى ، أن المشروع غير محتمل القبول يقف الأمر عند ذلك الحد ، فندراً بذلك مضار انقطاع المفاوضات انقطاعاً رسمياً علينا . فأبدي سعادة النحاس باشا موافقته على ذلك . ثم جافى سعادة النحاس باشا بعد ذلك يدلى على رأيه فى المشروع من أنه لا يتفق فى أساسه ونصوّبه مع استقلال البلاد وسيادتها ومن أنه يجعل الاحتلال البريطانى شريعياً وأنه لذلك لا يرى فائدة للدخول فى مناقشة يصبح أن تفسر المشروع أو توضحه أو يصبح عند الحاجة أن تسمح بإدخال تحسين عليه يجعله صالحاً للقبول . أما زملائى وقد كان رأيهم رأى رئيس الأغلبية فقد طلبوا الى تبليغ رأيهم هذا الى حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية .

٧

ولاشك فى أنه يباح لى أن أختم هذا البيان ببعض كلمات أجمل بها حكي على المشروع الذى افضت اليه عاداتى ومناقشاته مع سعادة وزير الشؤون الخارجية لحكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية .

وعندى أنه لو جاء الرد الذى كنت أنتظر وصوله فى مسألة البوليس مطاباً لوجهة نظرى ووافقت الحكومة والوفد مبدئياً على المشروع لكان هذا المشروع فى مصلحة مصر وذلك بصرف النظر عما كان يرمى من موافقة الحكومة البريطانية ، على أثر ذلك القبول ، على ادخال بعض تحسينات فيه .

ولقد كان ذلك المشروع يكفل لمصر العمل بسيادتها حرة كاملة سواء فى الشؤون الخارجية ما دامت ادارة تلك الشؤون مطابقة لروح المعاهدة أو فى الشؤون الداخلة اذ هي غير مقيدة من هذه الوجهة بسوى وجوب ادخال أساليب التدريب والنظام المتبعة فى الجيش الانجليزى واتخاذ الأسلحة المستعملة فيه ، فى الجيش المصرى وبسوى تفضيل البريطانيين على غيرهم من الأجانب فى الوظائف الفنية التى ترى الحكومة المصرية فيها حاجة الى تعيين اخصائين أجانب ، ما دامت الكفايات المشترطة متوافرة فهم وهذان التمهيدان يمكن اعتبارهما من النتائج التى تلزم عن المحافظة ، أما مسألة السودان فقد كان المشروع يضع لها حلاً ابتدائياً عظيم الأهمية من شأنه أن يمهّد لحل الوجه السياسى لتلك المسألة وأن يسهله .

وأخيراً فإن المعاهدة مع بعدها عن مظنة تأييد الاحتلال تجعل مسألة وجود الجيوش البريطانية فى مصر حلاً لم يتيسر فى المفاوضات السابقة ، رسمية أو غير رسمية ، أن ينظر فيه بشئ من الأمل فى نجاحه .

وان مبدأ تدخّل عصبة الأمم فى جميع المسائل الناشئة عن المعاهدة وبخاصة فى مسألة الجيش ، وهو ما لست بحاجة الى التذكير بأن بريطانيا العظمى كانت حتى الآن تصر على رفضه ، وهو ما رضى به فى مشروع المعاهدة ، بعد فيما يتماق بمستقبل علاقتنا مع بريطانيا العظمى من أكبر الآمال المشجعة لمصر . لهذا أؤثر أن أعتقد أن هذه الجهود لن تذهب سدى ، وأرجو لذلك أنه بالرغم من الصورة التى رفض بها المشروع سيأتى يوم تستأنف فيه المفاوضات ، كما أرجو أن تدخل الأمانى القوية فى سبيل التحقيق بأن يدخل على المشروع التعديلات والايضاحات الكفيلة بتبديد ما قد يساور النفوس من القلق وبذلك يقوم ما يجب أن يكون بين البلدين من الصداقة على أوعد الأسس وينفتح لمصر عهد جديد من التقدم والرفاهية .

عبد الحلقى ثروت

المشروع المصري

ان الحكومة البريطانية والحكومة المصرية

رغبة في توثيق عرى الصداقة وحرصا على حسن العلاقات ودوامها بين البلدين ؛

وبما أنه يقتضى ، تحقيقا لهذه الرغبة ، أن تعين العلاقات بين البلدين تميينا دقيقا وذلك بأن تحمل وتحدد المسائل المتعلقة وهى المسائل التى رأت حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية وجوب الاحتفاظ بها فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ؛

وبما أن هذا التحديد لامتدوحة عنه لاسميا أن كل تدخل فى ادارة مصر يتعارض مع النظام الدستورى الجارى العمل به ؛

قد اتفقنا على ما يأتى :

مادة ١ — يصدق بين البلدين عهدة تؤكد الى ما شاء الله قيام الصداقة والاتفاق الودى وحسن العلاقات بينهما .
مادة ٢ — اذا أصبحت مصر على أثر غارة أو اعتداء أيا كان نوعه فى حالة حرب للدفاع عن أراضيها أو عن مصلحة من مصالحها تقوم فى الحال بريطانيا العظمى لانجهاها بصفة محارب .

ولأجل تحقيق هذه المعاونة بين الجيشين تنهده الحكومة المصرية بأن يكون تعلم الجيش المصرى وتدريبه حسب الأساليب المتبعة فى الجيش الانجليزى . واذا رأت الحكومة ضرورة استخدام ضباط أو مدرسين من الأجانب فتختارهم من الرعايا البريطانيين .

مادة ٣ — تنهده بريطانيا العظمى بأن تبذل كل ما لها من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات فى مصر للحصول على استبدال نظام أكثر ملاءمة لروح العصر والحالة الحاضرة فى مصر بنظام الامتيازات الحالى .

وتعترف الحكومة المصرية — فى سبيل الاعتراف لها بحق التشريع ضد الأجانب — لبريطانيا العظمى بحق التدخل بواسطة ممثلها فى مصر لمنع تنفيذ كل قانون مصرى يشترط الآن فى تطبيقه على الأجانب مصادقة الدول ذوات الامتيازات . وتنهده بريطانيا العظمى من جانبها بالانستعمل هذا الحق الا فى الأحوال التى يجعل فيها القانون فى مسائل الضرائب تفرقا غير عادل فى معاملة الأجانب ولغير مصلحتهم أو التى يتعارض فيها القانون مع مبادئ التشريع المشتركة بين الدول ذوات الامتيازات .

وتوضع اتفاقات خاصة بالتعديلات المقضى ادخالها على النظام القضائى الحالى توصلا الى الفاء المحاكم القنصلية وتخويل المحاكم المصرية كامل السلطة فى محاكمة رعايا الدول ذوات الامتيازات .

مادة ٤ — تبذل بريطانيا العظمى وساعتها لتقبل مصر فى جمعية الأمم وتعهد الطلب الذى تقدمه مصر لهذا الغرض .

مادة ٥ — اذا اشتبكت بريطانيا العظمى فى حرب تقبل الحكومة المصرية ، ولو لم يكن يترتب على هذه الحرب أى مساس بحقوق مصر ومصالحها ، أن تبذل لبريطانيا العظمى كل ما فى وسعها من المساعدة فى حدود أراضيها بما فى ذلك استخدام موانئها ومطاراتها وجميع طرق المواصلات فيها .

مادة ٦ — تسهلا وتحقيقا لقيام بريطانيا العظمى بحماية طرق مواصلات الامبراطورية ، ترخص الحكومة المصرية لحكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية بأن تبنى قوة عسكرية فى الأراضي المصرية . ولا يكون لوجود هذه القوة مطلقا صفة الاحتلال ولا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية .

وتستقر هذه القوة العسكرية بعد انقضاء مدة سنوات من تاريخ العمل بهذه المعاهدة فى

مادة ٧ — تنهده مصر بالان تتخذ فى البلاد الأجنبية موقفا يتنافى مع المحالفة أو موقفا يجوز أن يفضى الى اثاره صغوبات لبريطانيا العظمى كما تنهده بالان تسلك فى البلاد الأجنبية مسلك المعارضة للسياسة التى تتبعها بريطانيا فيها ، وألا تعقد مع الدول الأجنبية أى اتفاق يكون مضرا بالمصالح البريطانية .

مادة ٨ - تعين مصر بالاتفاق مع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية مستشارا ماليا تخوله في الوقت الملائم السلطات التي يتولاها الآن أعضاء صندوق الدين ، ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية في غير ذلك من الشؤون التي ترى استشارته فيها .

مادة ٩ - نظرا لتنظيم القضايا المستقبل تعين الحكومة المصرية أيضا في وزارة الحفانية بالاتفاق مع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية موظفا يحاط علما بكل ما يمس أداء القضاء فيما يتعلق بالأجانب ، ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية في غير ذلك من الشؤون التي ترى استشارته فيها .

مادة ١٠ - بالنظر الى العلاقات الخاصة التي تنشأ المحالفة بين بريطانيا العظمى ومصر ، يكون لمثل بريطانيا العظمى لقب سفير . ويكون اعتماده بالطرق العادية المنبئة لاعتماد الممثلين السياسيين ويخول حق التقدم على الممثلين الآخرين .

مادة ١١ - مع الاتفاق على تأجيل تسوية مسألة السودان الى مفاوضات تجرى فيما بعد ويكون لكل من الطرفين المتعاقدين فيها تمام الحرية في تقرير حقوقه ، توافق الحكومتان منذ الآن على الرجوع الى الحالة التي كانت قائمة قبل سنة ١٩٣٤ وعلى أن يتخذ كقاعدة لتحديد نصيب مصر في مياه النيل الأبيض والنيل الأزرق النتائج التي وردت في التقرير الذي وضع مع ما أدخل عليها من التعديل بناء على طلب وزارة الأشغال العمومية المصرية ، وعلى الاعتراف بحق الحكومة المصرية في اتخاذ كافة تدابير المراقبة اللازمة لتكفل توزيع المياه طبقا للقواعد التي وضعت في التقرير المذكور ، وعلى أن تقدم لما كل التسهيلات للقيام على نفقتها بجميع أعمال الري على مجرى النيل التي أشار اليها ذلك التقرير في مصلحة مصر .

مادة ١٢ - انه وان تكن الحكومتان على يقين من أنه مع الايضاحات السابق الاشارة اليها عن طبيعة العلاقات بين البلدين لا يمتثل وقوع أى سوء تفاهم بينهما إلا أنهما رغبة في الحرص على حسن علاقاتهما قد اتفقتا على أن كل خلاف ينشأ عن تطبيق أو تفسير أى حكم من تلك الأحكام يعرض على جمعية الأمم . ويصرح الطرفان المتعاقدان منذ الآن بالأذعان لقرارها .

المشروع البريطاني

مشروع معاهدة تحالف بين بريطانيا العظمى ومصر

ان حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندا والأراضي البريطانية فيها وراء البحار وامبراطور الهند:
وحضرة صاحب الجلالة ملك مصر :

رغبة في توثيق عرى الصداقة وحرصا على حسن العلاقات ودوامها بين البلدين ؛

وبما أنه يقتضى ، تحقيقا لهذه الرغبة ، أن تعين العلاقات بين البلدين تعينا دقيقا وذلك بأن تحمل وتحدد المسائل المتعلقة وهى المسائل التي رأت حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية وجوب الاحتفاظ بها في تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ؛

ورغبة في قطع السبيل دون امكان أى تدخل في ادارة مصر الداخلية يتعارض والنظام الدستوري الجارى العمل به ؛
ونظرا الى أن خير وسيلة لبولوج هذه الناية هى عقد معاهدة صداقة وتحالف تسهل — في مصلحة كلا الطرفين المتعاقدين — تعاونهما الفعلى في القيام بواجبهما المشترك ، واجب الدفاع عن مصر وتحقيق استقلالها والمحافظة على علاقات الصداقة بينهما وبين الدول الأجنبية الأخرى ؛
قررنا عقد معاهدة لهذا الغرض وعينا المفوضين عنهما وهم :

.....
.....
.....

وبعد أن تبادلوا أوراق التفويض الكامل وتيفت صحة هذه الأوراق قد اتفقوا على ما يأتى :

مادة ١ — يعقد بين الطرفين المتعاقدين محالفة تؤكد الى ما شاء الله قيام الصداقة والاتفاق الودى وحسن العلاقات بينهما .

مادة ٢ — كافة مسائل السياسة الخارجية التي تكون المصلحة فيها مشتركة بين البلدين تكون موضوع مشاوراة تامة صريحة بين الطرفين المتعاقدين . وعلى الأخص اذا حدثت ظروف يمتشى منها الاخلال بحسن العلاقات بين حضرة صاحب الجلالة ملك مصر وأية دولة أخرى يتشاور جلالة في الحال مع حضرة صاحب الجلالة البريطانية للاتفاق على خير الطرق الودية لحل الاشكال .

مادة ٣ — اذا أصبح حضرة صاحب الجلالة ملك مصر على أثر غارة أو اعتداء أيا كان نوعه في حالة حرب للدفاع عن أراضيها أو عن مصلحة من مصالحها ، يقوم في الحال حضرة صاحب الجلالة البريطانية لانجاده بصفة محارب وذلك مع عدم الاخلال بما نص عليه من الأحكام في ميثاق جمعية الأمم .

مادة ٤ — اذا تهدد حضرة صاحب الجلالة البريطانية وقوع حرب أو اذا وجد في حالة حرب ، ولو لم يكن يترتب على هذه الحرب أى مساس بمقوق مصر أو مصالحها ، يندل حضرة صاحب الجلالة ملك مصر لحضرة صاحب الجلالة البريطانية في الأراضي المصرية كل ما في وسعه من التسهيل والمساعدة اللتين تقتضيهما حالة حليفتين متشكبتين معا في حرب بما في ذلك استخدام موانئها ومطاراتها وجميع طرق المواصلات فيها .

مادة ٥ — تسهلا للتعاون بين القوات المسلحة لكل من الطرفين المتعاقدين وتسهلا وتحقيقا لقيام حضرة صاحب الجلالة البريطانية بحماية طرق مواصلات الامبراطورية البريطانية ، يرخص حضرة صاحب الجلالة ملك مصر لحضرة صاحب الجلالة البريطانية بأن يبق في الأراضي المصرية من القوات المسلحة ما ترى حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية ضرورة وجوده لهذا الغرض ويبدل له في كل وقت ما يقتضيه بقاء هذه القوات وتدريبها من التسهيلات ولا يكون لوجود هذه القوات مطلقا صفة الاحتلال ولا تغل بأي وجه من الوجوه بمقوق السيادة المصرية .

وبعد انقضاء مدة عشر سنوات من تاريخ العمل بهذه المعاهدة ينظر الطرفان المتعاقدان في مسألة الجهات التي تستقر فيها تلك القوات مسترشدتين في ذلك بما تكونان قد أحرزته من الخبرة في تنفيذ أحكام هذه المعاهدة مع مراعاة الأحوال العسكرية القائمة في ذلك الوقت .

مادة ٦ — لأجل تحقيق التعاون بين الجيشين تحقيقاً فعلياً طبقاً لأحكام المادتين الثالثة والخامسة يكون تعليم الجيش المصري وتدريبه حسب الأساليب المتبعة في الجيش البريطاني . وإذا رأت الحكومة المصرية ضرورة استخدام ضباط أو مدربين من الأجانب فتختارهم من الرعايا البريطانيين .

مادة ٧ — يتمتع حضرة صاحب الجلالة البريطانية ببذل كل ماله من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات في مصر للحصول على تعديل نظام الامتيازات الجارية العمل به في مصر وجعله أكثر ملاءمة لروح العصر والحالة الحاضرة في مصر .

مادة ٨ — بالنظر الى التعهدات التي أخذها حضرة صاحب الجلالة البريطانية على نفسه بمقتضى هذه المعاهدة بشأن الدفاع عن مصر من كل اعتداء والى المسؤوليات الخاصة التي تقع على عاتق جلالاته فيما يتعلق بالمصالح الأجنبية في مصر يتمتع الحكومة المصرية بأن توافي حضرة صاحب الجلالة البريطانية في كل وقت بوسائل التحقق من أن حياة الأجانب وأموالهم تتمتع بحماية كاملة في مصر . وتتفق الحكومة المصرية في ادارة البلاد عصراً أجنبياً كافياً لضمان مثل تلك الحماية .

مادة ٩ — يبذل حضرة صاحب الجلالة البريطانية وساطته لقبول مصر في جمعية الأمم ويعضد الطلب الذي تقدمه مصر لهذا الغرض .

مادة ١٠ — يتمتع حضرة صاحب الجلالة ملك مصر بالآ يتخذ في البلاد الأجنبية موقفاً يتوافق مع المحالفة أو موقفاً يجوز أن يفضى الى اثاره صغوبات لحضرة صاحب الجلالة البريطانية كما يتمتع بالآ يسلك في البلاد الأجنبية مسلك المعارضة للسياسة التي تتبعها بريطانيا العظمى فيها والآ يعقد مع الدول الأجنبية أى اتفاق يكون مضراً بالمصالح البريطانية .

مادة ١١ — كلما دعت الحاجة لاستخدام موظفين أجانب في الادارة تطلب الحكومة المصرية من حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية وساطتها للقيام بسد حاجاتها وتمتع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية من جانبها بأن تبذل لها المعونة اللازمة في هذا السبيل . وكل تمييز لموظف أجنبي لا يتمتع بالجنسية البريطانية في وظيفة مدير أو في أية درجة أعلى يجب أن يتفق عليه مقدماً بين الحكومة المصرية وحكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية .

مادة ١٢ — بالنظر الى العلاقات الخاصة التي تنشأها المحالفة بين الطرفين المتعاقدين :

(١) يكون لممثل بريطانيا العظمى لقب سفير . ويكون اعتياده بالطرق العادية المشبعة لاعتقاد الممثلين السياسيين . ويحوز حق التقدم على الممثلين الآخرين .

(٢) يظل منصبا المستشار المال والمستشار القضاء باختصاصاتهما الحالية باقيين كما هما الآن . ويكون تمييزهما كما كان في الماضي بالاتفاق مع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية . ويكونان تحت تصرف الحكومة المصرية في جميع المسائل التي ترى استشارتهما فيها .

مادة ١٣ — يعترف الطرفان المتعاقدان بأن أوفى ضمان لصيانة مصالحهما ولا سيما مصالح مصر في مجارى النيل العليا هو استمرار سيادتهما المشتركة في السودان .

وكلاهما متفقان على أن يتخذا كقاعدة لتحديد نصيب مصر في مياه النيل الأبيض والنيل الأزرق النتائج التي وردت في تقرير لجنة النيل المؤرخ ٢١ مارس سنة ١٩٢٦ وفي الاتفاق الذي عقد في أول مايو سنة ١٩٢٦ بين ممثل مصلحتي الزى في مصر والسودان . ويمنع ممثلو مصلحة الزى المصرية التسييلات اللازمة لمراقبة المشاهدات المتعلقة بأعمال قناطر ستار كما أنه تكون لهم حرية الوصول الى البيانات الخاصة بذلك للتحقق من أن توزيع المياه جار طبقاً للقواعد التي وضعت في التقرير المذكور . وتمنع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية الحكومة المصرية كل

مساعدة ممكنة لتمكينها من القيام، لمصلحتها الخاصة وعلى نفقتها وبوجه يتفق مع مصالح السلطات المحلية ذات الشأن، بأعمال الحفظ المنصوص عليها في ذاك التقرير . وتحمل الحكومة المصرية نفقات كل عمل تكميلي ودفع كل مبلغ تقضى تدعو الحاجة اليهما باعتراف الطرفين تمويناً للمصالح المحلية من كل تلف أو تضلل ينجم عن الأعمال المشار اليهما .

ويستمر حضرة صاحب الجلالة ملك مصر — نظراً لاهتمامه بحفظ السلام في ربوع السودان وعلى حدود مصر الجنوبية — في دفع حصته الحالية في نفقات الادارة في السودان الى أن يقرر الطرفان المتعاقدان أن الحال تدعو الى اعادة النظر في هذا الترتيب .

مادة ١٤ — لا تخل أحكام هذه المعاهدة بأي وجه من الوجوه بالحقوق أو التعهدات التي تتم أو يجوز أن تتم لكل من الطرفين المتعاقدين عن ميثاق جمعية الأمم .

مادة ١٥ — يتضمن ملحق هذه المعاهدة أحكاماً تفصيلية لتنفيذ بعض نصوص هذه المعاهدة . ويكون الملحق ما للمعاهدة نفسها من النفاذ . وتكون مدتها مده .

مادة ١٦ — انه وان يكن الطرفان المتعاقدان على يقين من أنه مع الايضاحات السابق الاشارة اليها عن طبيعة العلاقات بين البلدين لا يحتمل وقوع أى سوء تفاهم بينهما الا أنهما رغبة في الحرص على حسن علاقاتهما قد اتفقتا على أن كل خلاف ينشأ عن تطبيق أو تفسير أى حكم من تلك الأحكام ولا يتيسر حله بمفاوضات مباشرة يكون الفصل فيه طبقاً لأحكام ميثاق جمعية الأمم .

الملحق

- ١ - في أثناء المدة المشار إليها في الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من المعاهدة يجب ألا يتجاوز عدد رجال الجيش المصري في زمن السلم ١٢,٢٥٠ رجلاً . ولأجل تحقيق الاتصال بين القوات المسلحة البريطانية والمصرية وتنسيق تدريبها يجرى العمل في هذه المدة طبقاً للأحكام المنصوص عليها في المذكرات المتبادلة بين ممثل حضرة صاحب الجلالة البريطانية ورئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٢٩ مايو و ٣ و ١٣ و ١٤ يونيو سنة ١٩٢٧ على التوالي .
- ٢ - تضع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية تحت تصرف الحكومة المصرية مدرين وفنيين عسكريين وتبذل لها التسهيلات الخاصة بالتدريب العسكري بحسب ما يقع عليه الاتفاق بين الحكومتين في هذا الشأن من وقت إلى آخر وليس للحكومة المصرية أن تدرب رجالها في بلد أجنبي عدا بريطانيا العظمى .
- ٣ - تورد حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية إلى الحكومة المصرية بالتمن الأساس ما يلزمها من الأسلحة والذخائر والتجهيزات مما لا يصنع في مصر ، وليس للحكومة المصرية أن تستوردها من أى مصدر آخر .
- ٤ - تحتفظ القوات البريطانية في مصر بما تتمتع به الآن من المزايا والامتيازات وتستمر الحكومة المصرية في المدة المشار إليها في الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من المعاهدة في أن تضع مجاناً تحت تصرف تلك القوات الأراضي والمباني التي تشغلها الآن .
- ٥ - تحظر الحكومة المصرية الطيران فوق شقة من الأرض عرضها عشرون كيلومتراً على كل من جانبي قناة السويس على ألا يسرى هذا الحظر على القوات المشار إليها في المادة الخامسة من المعاهدة ولا على ما هو قائم الآن من خدمات الطيران المنظمة بناء على اتفاقات معمول بها .
- ٦ - يحتفظ بالإدارة الأوروبية في وزارة الداخلية وتسمه الحكومة المصرية بالأعمال في عدد واختصاص الموظفين البريطانيين الموجودين الآن في الإدارة المذكورة وفي البوليس بمصر والاسكندرية وبور سعيد إلا : - د الاتفاق على ذلك مع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية .

ملاحظات عامة على المشروع البريطاني

مقدمة عن مصر

كان الغرض من تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ أن يعاد الى مصر التي أعلن استقلالها حق التصرف من غير قيد في ادارة شؤونها الا ما يرتبط منها بالنقط المحتفظ بها . ولقد كفل محضر أول مارس سنة ١٩٢٢ ايضاح هذه النقط ولكن ذلك الايضاح فضلا عن عدم كفايته لم يكن يقيّد الوزارات التي تعاقبت من بعد وزارتي في سنة ١٩٢٢ ، والظاهر من جهة أخرى أن الحكومة البريطانية تعتبر نفسها في حل منه .

وقد كان من شأن ذلك أن يقوم خلاف في الرأي في بعض المسائل التي رأت الحكومة البريطانية فيها أن من حقها أن تستشار فيها أو أن ترمم بشأنها الخطة الواجبة الاتباع . ولما كنت راغبا في وضع حد لتلك الاختلافات التي يترتب عليها تكرير الملاحظات الحسنة بين البلدين فقد فكرت في امكان عقد محالفة توضح وتحدد المسائل الملقة ايضاها وتحديدا وإفان وتخصر ما للطرفين المتعاقدين وما عليهما من الحقوق والواجبات فيتق بذلك وقوع حوادث كالتى وقعت في يونيه الماضى .

على أن المشروع البريطانى لا يتضمن دائما الايضاح والتحديد المطلوب وهو يستعمل بعض الصيغ المبهمة التي لا تلبث أن تصبح عند العمل بها مثارا لمثل ما تعرضا له حتى الآن من الصعوبات وحيث يتضمن ذلك المشروع ايضاها أو تحديدا فانه يرى الى جعل تصرفات الحكومة المصرية خاضعة لمراقبة تنافى في شؤون كثيرة ما تمتعت به مصر من حرية في السنوات الأخيرة . فلا يسع مصر إذن أن تستعزى بأنها - اذا جاءت المخالفة ببعض القيود لسيادتها - تستفيد في مقابل ذلك التخلص من قيود أخر ، اذ أن المشروع لا يجعل حفظها خيرا بما كان لو بقيت الحالة مبهمة على ما كانت عليه مع التحفظات الأربعة ، وما كان التدخل في شؤون البلاد في ظل تلك التحفظات ليزيد على ما يجوز أن يحصل في ظل المشروع .

على أن أخص ما في معاهدة التحالف أن يكون الى جانب ما للطرفين المتعاقدين من الحقوق والواجبات المحددة ، حرية واسعة النطاق يتبين من خلالها وفي سياق استعمالها روح الصداقة بينهما ، ولو أن أعمالها وتصرفاتها في كل الأمور قيدت وجوب الاستشارة والاتفاق مقدما عليها لترتب على ذلك اضماعف الصداقة لا توثيقها . والواقع أن الصداقة بين حليفين لا تنمو ولا تتعرض الا في ظل فهمهما الصحيح لمصالحهما المتبادلة ، والا اذا توفرت للحليفين حرية الرأى والارادة ، ولن يتحقق معنى الصداقة الصحيحة بين اثنين اذا كان أحدهما للآخر وصيا أو رقيقا حثيدا .

لذلك يجوز القول بأن الأحكام الرئيسية للمشروع تخالف ما جاء في مقدمته التهديدية من مقاصد ، ولا نزاع في أن هذه الأحكام تترك في النفس أثرا واضحا بأن الحكومة البريطانية ليس لها بمصر كبير ثقة ، وانها تنسج بما تتخذ من التدابير وأساليب الحيلة والمراقبة عين الأغراض التي تتحقق عادة بين الحليفين الآخرين بالثقة وبالفهم الصحيح للصالح . واذا أتيح لبريطانيا العظمى بمثل هذا المشروع أن تحرز بالفعل كل ما ترى اليه من النتائج الحسنة المقصودة فان الثقة المتبادلة بين البلدين لن تستفيد من ذلك شيئا . أما بريطانيا العظمى فان شعورها بأن مصالحها لن تصان بغير الوصاية التي جاء المشروع بها لا بد أن يقوى على تولى الأيام ، وأما مصر فان تحمل هذه الوصاية لا بد مبهظا ولن تشعق في صميم نفسها بأى فضل لها في محافظتها على المصالح البريطانية اذ كانت في أعمالها وتصرفاتها في هذا السبيل مسيرة بإرادة الدولة الوصية لا صادرة عن وحى نفسها .

وربما قيل ان المصالح البريطانية تتطلب التدبر والحذر وتقتضى أن يبدأ بوسائل الحيلة ينزل منها شيئا فشيئا الى أن تنقطع تماما ، تاركها مكانها ثقة بلها إنجلترا وجرتها خدمت آثارها ، ولست أنكر هذه الحقيقة بل لقد اتخذتها نبراسا لى في وضع المشروع الذى تشرفت بتقديمه غير أنى لا أزال أرى بكل احترام أن المشروع البريطانى قد تجاوز الغرض المقصود منه بما استواء من نظام وصاية ضاغطة ومراقبة لا تحى ولا تنفل لها عين .

ولا بد في أثناء الصداقة وجعلها قوية لا تتزعزع بما تتركز عليه من تماخل وتشاك في المصالح وبموطها من ثقة واحترام متبادلين ، من الاجترار بالضمانات الضرورية . وانى لمدرک جد الادراك أن الواجب في السياسة تقدير أسوأ الفروض ولكن لا لى تبنى عليه المعاملات اليومية ولا لى لكلا ينبى عن النظر ، وانه لىكنى بعد تقديره أن توفر الوسائل لاتقاء تحقق ذلك الغرض السئ أو لمعالجته اذا تحقق . ومن هذه الناحية أستطيع أن أقول أنه ليس

في المشروع الذي قدمته ما يفقد بريطانيا العظمى أى حزمة محسوسة يمكن أن يكفلها لها المشروع الآخر . نعم ان المشروع البريطاني يربو على المشروع الذي قدمته في الاحتياطات ولكن ليس في تلك الاحتياطات ضمانا أكبر للصالح البريطانية . وكل ما فيها أنها تدل على عدم الثقة وعلى الرغبة في وضع مصر تحت الوصاية .

على أن ما تطمح اليه مصر وتحرص عليه هو اقتناع بريطانيا العظمى بصداقتها وجعل الثقة تسود العلاقات بين البلدين وهي لم يفتها في هذا السبيل أن تقترح جميع الضمانات الكفيلة بإتقاء كل خطر بل الكفيلة بمنع المشاكل البسيطة . ولكنها ترى من كرامتها ومن حقها على نفسها أن تحتفظ بحريتها كي تقيم الدليل لبريطانيا العظمى على أن هذه الحرية تتفق كل الاتفاق مع حماية المصالح البريطانية . وكيف يكون ثمث شك في ذلك أو كيف يفترض أن مصر— بعد أن حصلت على محالفة تكفل لها مع تحقيق أمانها المشروعة— معاونة أقوى حليف في الدفاع عن أرضها— يمكن أن تسبب لبريطانيا العظمى أى قلق دون أن تعرض نفسها للتهمة بأفح ضروب الحماقة والجنون .

وبعد هذه الملاحظات العامة انتقل الى البحث التفصيل في المشروعين :

التعهد — الفقرة الرابعة — ”وعرغبة في قطع السبيل دون امكان أى تدخل في ادارة مصر الداخلية يتعارض والنظام الدستوري الجارى العمل به“ .

يبدو أولا أن هذه الفقرة تجيز أو بالأحرى لا تنفى امكان التدخل في ادارة شؤون مصر الخارجية بما أنه بدلا من كلمة ”الادارة“ مجردة استعملت عبارة ”الادارة الداخلية“ ويبدو ثانيا أن تلك الفقرة لا تنفى التدخل في الادارة حتى الداخلية منها إذا كان هذا التدخل لا يتعارض مع النظام الدستوري في التطور المصري .

أما عن النقطة الأولى فلا مشاحة في أن التعهدات التي تأخذها مصر على عاتقها والتي ورد ذكرها في المادة السابعة من مشروع (و يقابلها المادة العاشرة من المشروع البريطاني) فيها كل الكفاية لتطمئن بريطانيا العظمى بشأن خطة مصر في سياستها الخارجية . وترى مصر أن التدخل الذي تم عنه الاشارة في هذه الفقرة يعدل الوصاية في الحقيقة ، فليس على أحد سوى أن أحيل الى ما سبق لي ذكره في هذا الصدد .

أما عن النقطة الثانية فيلاحظ أنه بالنظر للاتفاقات الدولية التي تقيد سيادة مصر قد جاء في المادة ١٥٤ من الدستور المصري أن ”تطبيقه لا يخل بتعهدات مصر للدول الأجنبية“ فإذا فرض عقد اتفاق بين مصر وبريطانيا العظمى على قاعدة المشروع البريطاني فإن هذا الاتفاق بطبيعة أنه اتفاق دولي سيقيد بمفعول الدستور المصري . ولهذا فإن عبارة ”تدخل في ادارة مصر الداخلية يتعارض والنظام الدستوري الجارى العمل به“ لا تتطوى على أى تحديد للتدخل في شؤون الادارة الداخلية إذ كان الدستور المصري لم يبين مدى لآثره وقوة نفاذه بالنسبة للدول الأجنبية . أما العبارة التي اقترحتها تقرى على العكس من ذلك الى تحديد أثر المادة ١٥٤ وتستثنى بوضوح من حكم هذه المادة سلطة التدخل المبهمة العامة التي يراد من فقرة المشروع البريطاني على ما يظهر أن تظل الحكومة البريطانية متمتعة بها . واذن فتكون العبارة التي اقترحتها ، بمثابة تفسير للمادة ١٥٤ ، مدلوله ، أنه في العلاقات التي بين مصر وبريطانيا العظمى لا محل لغير الحقوق والالتزامات الصريحة .

الفقرة الخامسة — ”ونظرا الى أن خير وسيلة للبلوغ هذه الغاية هي عقد معاهدة صداقة وتحالف تسهل — في مصلحة كلا الطرفين المتعاقدين — تعاونهما القوي في القيام بواجبهما المشترك ، واجب الدفاع عن مصر وتحقيق استقلالها“ .

هذه العبارة تنسوي بين مصر وبريطانيا العظمى تسوية تامة مطلقة فيما يتعلق بالدفاع عن مصر وتحقيق استقلالها ، ويفهم منها لزاما أن ذلك الواجب مفروض من الأصل على بريطانيا العظمى ، على أن ذلك لن يكون الا مع الحماية ، فإن مثل هذا التعبير لا يجوز بين بلدين يتساويان في الحرية ، إذ أنه اذا كان ضمان الاستقلال والدفاع عن الذات من الواجبات الجوهرية الطبيعية بالنسبة لمصر ، فلا يكون بالنسبة لبريطانيا العظمى كذلك الا من طريق العرض وبوصف أنها حليفة . ولذلك لا يكون ضمان استقلال مصر والدفاع عنها واجبا مشتركا بين البلدين الا نتيجة للمحالفة وبناء عليها ، وليس كذلك أصلا وبالتالى ، ويجب اذن ملاحظة الفرق بين مركز مصر وانجلترا في هذا الصدد عند تحرر مصر عن هذه الفقرة اذا رغب في استبقائها .

”والمحافظة على علاقات الصداقة بينهما وبين الدول الأجنبية الأخرى“ .

لا يتبين جليا على أى جملة تعطف هذه العبارة . فإذا كان المقصود أن خير الوسائل للحصول على تلك النتائج هو عقد المحافضة والمحافظة على علاقات الصداقة الخ فلا يكون هذا الآ من باب تحصيل الحاصل ولا يصلح سببا من الأسباب التى تبنى عليها المعاهدة ، إذ لا يخرج الأمر فيه عن انه ارشاد أو نصيحة لا سببا يسوغ أو يفسر أحكام المعاهدة . أما اذا كان المقصود — خلافا لما ذكر — هو أن المحافضة تسهل التعاون الفعلى والمحافظة على علاقات الصداقة ، جاز التساؤل عما يمكن أن يكون ثمت من الصلة أو الارتباط بين عقد المحافضة والمحافظة على علاقات الصداقة الخ ، وفى الحق أنه لا شك فى أن هذه المحافضة سيكون من آثارها أن حالة مصر من الناحية الدولية تعتبر قد استقرت على قواعد وأسس أشد متانة وقوة ، وأنها تصبح لذلك أحق وأجدر بتقدير الدول الأجنبية واحترامها وصداقتها . ومن جهة أخرى فانه وقد كفلت نصوص المعاهدة صيانة مصالح بريطانيا العظمى تصبح هذه الدول أقل استمداء على تلك المصالح ، وأكثر استمدادا للنظر إليها بـمن الاحترام والمعطف ، واكن هذا وذلك نتيجتان مختلفتان ترجع احدهما الى أحد طرفى العقد والأخرى الى الطرف الآخر . وفيما عدا ذلك لا أرى وجهاً لأن يكون عقد المحافضة عاملا لتوثيق علاقات الصداقة بين مصر وبريطانيا العظمى بوصف كونهما طرفا واحدا وبين الدول الأجنبية طرفا آخر . بل انه ليخشى أن تؤول تلك العبارة على غير وجهها ، فقد يرى فيها معنى وأثر من معانى الحماية وآثارها ، والحماية كما هو معروف تقتضى فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية اندماج الدول المتحدة أو قناعاتها فى الدولة الحامية . وعلى أى حال فان فكرة المحافظة على علاقات الصداقة لا ترتبط مطلقا بنصوص المعاهدة ويمكن دون الاخلال بأى شئ فيها أن تحذف هذه الإشارة .

المادة الثانية — الواقع أن هذه المادة تكرر للمنى المقصود بالمادة العاشرة التى تقابل المادة السابعة من مشروعى فان جوهر الغرض الذى ترى اليه هذه المادة الثانية هو الاستيناق من أن مصر فى سياسة شؤونها الخارجية لا تلتحق ضررا بالمصالح البريطانية وهذا هو عين المراد أيضا من المادة العاشرة .

على أن هذين النصين يتناقضان ولا يجوز الجمع بينهما ، فان التمهيد المنصوص عليه فى المادة العاشرة يقتضى بالضرورة أن تكون الدولة الخليفة حرة فى تصرفها بمعنى أنها ليست ملزمة قبل شروعها فى عمل معين بالاستشارة فيه أو بالاتفاق مقدما عليه . إذ الفيد الوحيد لحريتها يتعلق بالمقصد لا بالوسيلة . ثم إن الجزاء على مخالفة التمهيد ينحصر فى فسخ المحافضة . أما المادة الثانية فانها على عكس ذلك تنفى بذاتها الحرية وتثبت فى الحقيقة صورة من صور الوصاية ، وحكم مصر معها شبيه بحكم القاصر يتمم عليه اذا أراد أن يباشر عقدا صححيا من عقود التصرف أن يحصل من وصيه على الترخيص له بذلك ، وانما يحدد المقصد لمن يتولى وحده شؤونه نفسه . أما من يؤخذ بيده فى طريقه فهو فى غنى عن ذلك .

ولقد انقضت فى مسألة الوصاية التى هى طابع المشروع البريطانى فى ملاحظاتى العامة بما فيه الكفاية . فلست بحاجة انذب الى اعادة ذكر الأسباب التى تتراح مصر من أجلها الى قبول قاعدة تسيير عليها كالقاعدة التى أتت بها المادة العاشرة ، إذ كانت تلك القاعدة تجمع الى أنها تضمن المصالح البريطانية ضمانا وافيا ، أنها تتفق مع رغبات مصر الحقيقية ، وهى بعينها الأسباب التى لا ترضى مصر من أجلها أن تميز نظاما يقرر الوصاية عليها .

وقد يرد على الملاحظة السابقة بالاعتراض بأن المادة الثانية لا تنطبق الآ على الشؤون الخارجية التى ترتبط بها مصلحة مشتركة بين البلدين ، وبأن مدى انطباقها لتلك ضيق محدود ، وبأن ما رسمته من التكاليف يقتضيه الاشتراك فى المصلحة .

غير أنه يجوز التساؤل عما هى تلك الشؤون على وجه التدقيق ، وما هو ضابط المصالح المشتركة ، ومن هو الذى يقضى بوجودها ، وعند أى حد يقف مداها . وهل تلك الشؤون تقتصر على مسألة الدفاع عن القطر أم تتناول المسائل الاقتصادية والقضائية وغيرها ؟

اذن لا مانع من التسليم بأن هذه المبادئ قد بلغت الغاية من الإيهام واللبس وأن ما انطوت عليه من التعمم يجعلها تفر جميع مناسخ السياسة الخارجية ، وينجم عن ذلك أن حركة الحكومة فى هذا الميدان تصبح مشلولة ، بل لتصبح معطلة أعمال السياسة الداخلية نفسها بقدر ما تكون متصلة بالسياسة الخارجية . والحق أن هذه الأعمال بضررها المختلفة تصاب بالشلل والعطل بالنسبة لمصر المستقلة اذا كانت تجعل تابعة لبريطانيا العظمى وخاضعة لوصايتها .

وانه لمن المفهوم في حالة توتر العلاقات بين مصر ودولة أجنبية أى في الحالة التي يجوز أن يقال فيها أن تمت خطر الحرب أن الحليف يتبادلان المشورة أو على الأصح أن تستشير مصر بريطانيا العظمى ، لأن مثل هذه الاستشارة من صميم معنى المحالفة ولها ، ولكن هذه المسألة حالة بينهما ، لا مثل يجوز القياس عليه ، كما هي مصورة في هذه المادة . وبناء عليه فلكي يتوافر معنى التحالف وينتج معنى الحماية أو الوصاية ينبغي استئصال المادة الثانية بعبارة " إذا طرأ " .

وهل ثم حاجة إلى أن تزيد على ما تقدم أد من الجائز أن يكون لحلفتين في بعض المسائل المفردة أو العارضة مصالح مختلفة أو متعارضة ، وأن تعمل كل منهما مستقلة عن الأخرى على تحقيق مصلحتها الخاصة دون أن يكون في ذلك اختلال بروح التحالف ، ولم يكن معنى التحالف يقتضي توافق المصالح في جميع الشؤون ، والمهم في هذا الصدد أن يسلك كل من الحليفين عن أى عمل أو تصرف يتنافى الغاية المقصودة من المحالفة أو يبطلها .

المادة الرابعة — هذه المادة تختلف عن المادة الخامسة من مشروعى في نقطتين ، فمن جهة تصيف الحالة التي تكون بريطانيا العظمى فيها مهددة بحرب ، ومن جهة أخرى تشير إلى أن التسهيلات والمساعدات الملحوظة هي التي تقتضيها حالة حليفين مشتبكين مما في حرب .

وإذا صدقتى الناكزة فإن الفكرة التي تتضمنها المادة الخامسة من مشروعى ترجع إلى اقتراح عرضه الوفد المصري حينما كان يتفاوض مع اللورد ملتر ، وكان وجه ذلك الاقتراح بيان معنى التبادل في المحالفة (دعنا لشبهة الحماية التي تقطى ولا تأخذ) وتقديم الدليل الحسى على حسن استعداد مصر وصدق نياتها . على أنه بالنظر لما لبريطانيا من المركز الخاص في العالم ، ولكثرة وخطورة مشاغلها السياسية ، ولما يفضى إليه بالنسبة لمصر في هذه الحالة التبادل المجرد من كل قيد ، ورؤى وجوب تحديد المعاونة بأن تكون في داخل الأراضي المصرية . نعم لم تحدد التسهيلات والمساعدات واقصر على إيراد بعض الأمثلة عليها غير أن هذه الأمثلة هي في الحقيقة كل ما يتصور في هذا الصدد . أما الصيغة المقترحة في المادة الرابعة من المشروع البريطاني فقد يظهر أنه أريد بها تحديد معنى المساعدة ولكن هذا التحديد لا يخلو من توسع في ذلك المعنى . ولهذا فحسن قبل المناقشة في هذا الموضوع تفسير مراد الحكومة البريطانية من عبارة : "تقتضيها حالة حليفين مشتبكين مما في حرب" .

المادة الخامسة — تجعل هذه المادة لوجود الجيوش البريطانية في القطر المصري غرضاً جديداً هو التعاون بين الجيوش البريطانية والمصرية . وقد كان يظن بحق أن ذلك الغرض يتحقق تماماً بتعهدات مصر المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة الثانية لأن التعاون بين جيشين يتطلب تقريبا بين الأساليب وفي بعض الأحيان مشاكلة بينها أكثر مما يتطلب وجود الجيشين باسفرار أحدهما إلى جانب الآخر ، وعلى كل حال إذا وجب الاحتفاظ بهذا الغرض فيجب أن تشترك الحكومتان في تحديد العدد اللازم من الجنود البريطانيين وفي تعيين المكان الذي تصك فيه .

ثم ماذا يراد بالتسهيلات التي يقتضيها بقاء القوات البريطانية وتدريبها . ولقد يظهر أن الفقرة الرابعة من الملحق تتضمن بيان هذه التسهيلات على أنه يجب أن يبين ما إذا كان يجوز أن هذه التسهيلات تنسج لشيء آخر غير ما ذكر في الملحق .

وبعد فإن الفقرة الثانية تجعل الحكم في مسألة المكان الذي تستقر فيه الجنود البريطانية حتى بعد مضي عشرين من العمل بالمعاهدة مجهلا غير مضمون ، فيجوز أن يكون لمصلحة مصر ويجوز ألا يكون ، ولا تعدو هذه الفقرة الوعد بالنظر في المسألة ، ولقد يلوح بالرغم من أن ذلك النظر من شأن الطرفين أن الحل يتوقف بصفة خاصة على بريطانيا العظمى ، لاسيما إذا مع مفهوم هذه الفقرة من أن تنفيذ نصوص المعاهدة مهمة تقوم القوات البريطانية على تحقيقها ، مما يعمل لوجودها غرضاً ثالثاً جديداً لم يكن حتى الآن متوقفاً .

فليس من شك إذن ، مع تمدد الأغراض التي يقصد بها بوجود القوات البريطانية ، ومع كل ما تقمعت الإشارة إليه من الشك والتجهيل بالنسبة لمكان استقرار تلك القوات ، في أن الواقع في أمر تلك القوات انه — بالرغم من تأكيد الفقرة الأولى العكس — احتلال بالمعنى الصحيح ، وفي أنه أشد الوجوه اختلالاً بسيادة البلاد .

المادة الثامنة — تتضمن هذه المادة سببين : أولهما الدفاع عن البلاد من الاعتداء ، وثانيهما مسؤوليات بريطانيا العظمى الخاصة بحال المصالح الأجنبية . كما تتضمن تعهدين تلزم بهما مصر ، أولهما أن توافي مصر بريطانيا العظمى بوسائل التحقق من توفر الحماية اللازمة لأرواح الأجانب وأموالهم ، والثاني أن تحتفظ في الإدارة المصرية بمنصر أجنبي

بغير ضمان مثل هذه الحماية . ولتؤذن لى هنا بملاحظة أن مصر لم تطالب فى المفاوضات السابقة بمثل هذه التعهدات . ثم ما هى تلك الوسائل ، وما هو عدد الموظفين الأجانب ، وفى أى نوع من الوظائف ، كل هذه التعهدات بالغة من الأهمية والاتفاق مبلغا يجعل قبولها بمثابة وضع اليد تـأبـاً على إدارة مصر الداخلية كلها .

ثم ما هو وجه الارتباط بين الدفاع عن البلاد ضد أى اعتداء يوجه اليها وبين التعهدات المشار اليها . فهل انصرف الفكر مثلا الى حالة تدخل إحدى الدول الأجنبية عسكرياً فى مصر لحماية أزواج التاجين اليها وأموالهم ، ولكن المعلوم هو أنه - اذا استثنى تدخل بريطانيا العظمى فى سنة ١٨٨٢ - لم يقع قط تدخل من هذا القبيل . وقد يقال إن وجود الجيوش البريطانية فى مصر وقاها شر هذا التدخل . ولكن ماذا يكون القول فى المدة السابقة على الاحتلال الإنجليزي حيث كانت أرواح الأجانب وأموالهم أكثر تعرضا للخطر منها الآن وكانت السياسة المصرية دونها الآن سواء فى حسن الإدراك أو فى صحة التدبير . وأخيراً فإن الجنود البريطانية لا تتدخل عن البلاد بمقتضى عقد الحماية .

وإذا تعرضت بفرض المستحيل أرواح طائفة من الأجانب وأموالها لخطر (و يعتبر خارجا عن موضوعنا حالة الاعتداء على فرد من الأجانب اذ لم يهدد التدخل فى بلد ما بسبب مثل هذه الحالة) فلا بد من أن يسبق العمل المباشر عمل دبلوماسيكي ، وهذه الحالة هى المنية بنص كنص المادة الثانية من المشروع بحسب الصيغة التى اقترحتها ، وفى مثلها تتحقق الفائدة من ذلك النص .

أما التعهد باستبقاء عنصر أجنبي فى الإدارة المصرية فقد ذهب عن البال فيما يظهر أن مصر أصبحت منذ صدر القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ المؤيد باتفاقية عقدت بين مصر وبريطانيا العظمى غير ملزمة ببقاء أجنبي فى وظيفته وبالأولى غير ملزمة بتعيين أجنبي فى وظيفة تخلق من أجله . ولو أن هناك ما يلزمها بعد أن دفعت من ستة الى سبعة ملايين من الخنفيات تعويضاً للموظفين الأجانب بأن تعود من حيث بدأت لكنت مصر كمن يدور فى حلقة مفرغة غريبة الشكل ولا تقتصر أسرها على تحريك القدمين دون أن تحطو أى خطوة .

على أن فساد المسألة أتت من أساسها ، اذ ما هى بالضبط مسئوليات بريطانيا العظمى حيال المصالح الأجنبية ، وكيف يمكن التوفيق بين هذه المسئوليات مع ما خلعه المشروع البريطانى عليها من الشكل وفرعه عنها من النتائج ، وبين وجود ممثلين للدول الأجنبية بمصر من ناحية ، أو كيف يمكن من ناحية أخرى التوفيق بينها وبين أى صورة من صور الاستقلال ، ولقد أعلنت إنجلترا استقلال مصر فحق لنا أن نتقدم أن ذلك الاعلان يبنى على الاخلاص والاتق بالسياسة البريطانية . ثم أى فائدة تمنجها مصر من تعريف المسائل الملقة اذا كان هذا التعريف يؤدى على طول الخط الى توسيع التدخل البريطانى فى شؤون مصر وتجهيده .

لكل هذا يجوز أن نعتبر أن بريطانيا العظمى لم تقصد بهذه المادة الى مثل ذلك المرمى البعيد الذى يصح وصفه بالمسادم لكان استقلال البلاد ، وأنها لم تقصد أكثر من اشتراط بقاء بعض الأنظمة أو الهيئات الإدارية القائمة الآن، والتي ترى هى أنها كفيلة بالأمن والطمأنينة على أموال الأجانب وأرواحهم (الفقرة السادسة من ملحق المشروع) . فاذا كان هذا هو ما ترى اليه بريطانيا العظمى فإنى أستأذن فى لفت النظر الى أن الأنظمة الدولية التى وضعت لحماية المصالح الأجنبية وافية بهذا الغرض تماماً . ولقد وفيت به مؤكداً قبيل الاحتلال . فلماذا إذن تعقد العلاقات الإنجليزية المصرية فوق تعهدها بهذا العنصر الخارج عن الموضوع . وقد يكون الأولى بالنسبة لموضوع الضمانات اللازمة لمصلحة الأجانب وفيما اذا كان يبنى أن يحتفظ بالضمانات القائمة أو أن يضاف اليها ضمانات جديدة ، أن تكون المناقشة فيه عند إعادة النظر فى نظام الامتيازات الحالى .

على أنه اذا كانت بريطانيا العظمى ترى منذ الآن أن تثبت فى الحماية شيئاً من قبيل الضمانات التى طلبتها فى الفقرة السادسة من الملحق ففى الواسع أن يتفاوض البلدان فى وضع شرط فى هذا الصدد يجعل عمل الفقرة المتقدم ذكرها . ومع هذا فإنى أرى التنبيه فيما يتعلق بالإدارة الأوربية الى أن السبب فى وجودها كان على وجه الخصوص تعقب مرتكبي الجرائم السياسية . أما الآن وقد اكتشف أمرهم فلم يعد مبرر لبقاء هذه الإدارة مع وجود المستشار القضاى والموظفين البريطانيين فى بوليس القاهرة والاسكندرية وبور سعيد . وإلجى أن هذه كوابير مختلفة يكفى أيها التأمين الأجانب (على فرض أن استقلال البلاد يلقى التلقى والازعاج فى دوعهم) ومن مجاوزة الحد الجمع بينها جميعاً . وفصلاً عن هذا فقد أبد الإخبار عدم فائدة تلك الإدارة وأثبت أن وجودها طالما أدى الى الاحتكاك مع هيئات البوليس فى المدن الثلاث الآتية الذكر وبخاصة فى مدينة القاهرة .

المادة الحادية عشرة - الفرض من هذه المادة إيجاد ضياع لتفادي أى تفرد سياسى من جانب موظف غير بريطانى ، وإنى مقتنع تماما بأن هذا الفرض يجب ، لمصلحة الصداقة والمخالفة بين البلدين ، أن يكون نصب أعيننا ، ولكن فى الزام الحكومة المصرية بالالتجاء دائما للحكومة البريطانية ولم لا تترك لها حرية الاختيار من بين الرعايا البريطانيين . ومن الواضح أنه اذا عينت الحكومة المصرية بريطانيا فى وظيفة فإن هذا الموظف لا يشخص أى مصلحة سياسية ، وأن تعيينه لا يجوز أن يكون ذريعة لبريطانيا المعطى للتدخل فى الشؤون التى ينامط بالموظف المذكور أدائها ، وليس التعيين إلا تصرفا من تصرفات الادارة الداخلية تقوم الحكومة المصرية به قياما بالتصرفات الداخلة فى اختصاصها . نعم بلغات الحكومة المصرية فى بعض الأحوال الى وساطة الحكومة البريطانية لتسهيل عليها استخدام بعض المرشحين ، ولكن الشطر الأكبر من التعيينات فى السنوات الأخيرة تم مباشرة على يد الحكومة المصرية ذاتها ، فكل قيد لحريتها فى هذا الموضوع قيد بلا مبرر لسلطاتها المقررة من قبل المؤيدة بالعرف المتصل ، وأن أى نص خاص بهذا الشأن ولو أفورغ فى مثل القالب الآتى : "تتعهد الحكومة البريطانية كلما بلغات الحكومة المصرية الى وساطتها بأن تبذل الجهد فى معاوتها" يكون تريدا وقصولا فضا لا عن أنه يثير شكوكا لا داعى لها اذا كانت الفكرة التى يبرعها طبيعة ومن قبيل تحصيل الحاصل ولم يكن ثمة حاجة لتقريرها لا بين حليفين نحسب بل بين أى بلدين .

ويذنى من جهة ثانية ملاحظة أنه قد يفضل فى بعض الوظائف وإن كانت نادرة جدا اختيار أجنبي غير بريطانى . وفى مثل هذه الحالة يجب أن تكون الحكومة المصرية حرة فى اختيار الموظف حيثما تقضى مصلحة العمل بتوجيه الاختيار . أما أن يعلق هذا التصرف على مشورة الحكومة البريطانية فتقيد وتضييق لحقوق السيادة لا يتفقان واستقلال البلاد . صحيح أن النص المقترح يتضمن شيئا من محاولة تخفيف وطأة هذا التقيد وذلك بتخاذ حد لدرجة الوظائف التى تطلب الاستشارة من أجلها ولكن ما هى هذه الدرجة "درجة المدير فافوق" أن هذه التماير إن هى الآن اصطلاحات الكادر لا أكثر . وقد لا تتفق مع حقيقة الوظيفة فإن هناك مديرين أى موظفين يتولون ادارة شؤون مصلحة من مصالح الحكومة وليسوا فى الدرجة المنفق على تسميتها بدرجة المديرين أو الدرجة الأولى ، كما أن هناك موظفين فنيين تجمدت وظائفهم من سلطة الادارة والحكم ولكنهم يتقاضون مرتب الدرجة الأولى ، وعلى فرض أن لكلمة المدير دلالة معينة فإن هذه المادة ليس فيها ما يقيد الحكومة المصرية اذا شئت رتبة أجنبي موجود فى خدمتها الى وظيفة المدير . ففى اذن تقيد حريتها حينما يؤتى بهذا الأجنبي من الخارج ؟

الحق يقال أن مصر صديقة إنجلترا لن تبرح تولى وجهها بطيب نفس شرط صدقتها كما أعوزتها الحاجة الى الأجانب من أصحاب الاختصاص الفنى وتؤثر المرشحين البريطانيين منهم لتقليد وظائف الفنية متى توافرت بهم الكفايات المطلوبة . ولكن اليون شامع بين هذا وبين أن يعلق عمل الحكومة المصرية على موافقة الحكومة البريطانية كما تراه لها أن هالك فائدة لصالح العمل من وراء استخدام مرشح غير بريطانى .

وإذا كان من الواجب أن يشار فى معاهدة التحالف الى شيء فى هذا الموضوع فلا يجوز أن يخرج عما سبق تقريره .
المادة الثانية عشرة - نعى مشروع لجنة ملر ومشروع اللورد كرزون بتحديد اختصاصات كل من المستشار القضائى والمستشار المالى . وقد كان مثل هذا التحديد أجدر بالمشروع الحاضر لاسيما أن الغاية المقصودة منه هى تحديد النقط المحتفظ بها والتى أدنى ايهامها وليسها الى صعوبات جمة .

ولقد أصبح مركز هذين المستشارين ووظيفتهما غير معينين الآن ، وظاهر أن ما كان لذينك المستشارين من المركز والوظيفة فى عهد الاحتلال أو الحماية لم يكن لبقى كما هو بعد أن أعلن استقلال مصر ، فيجب اذن أن نعين بما اذا كان هناك منذ هذا الاعلان وثيقة ما يقيد الحكومة المصرية فى هذا الصدد . ولست أعلم أن شيئا من ذلك يوجد اللهم إلا النص الوارد فى ائذار نوفمبر سنة ١٩٢٤ خاصا بهما ، ولقد أعلن أن الحكومة البريطانية لا تستحب أن تستنى عبارات وصيغا صدرت بتأثير مثل الحالة النفسية التى كانت سائدة فى وقت تحرير تلك الوثيقة . لذا أرى أن الصيغة التى اقترحتها فى المادتين الثامنة والتاسعة من مشروعى تتفق تماما مع ما يجوز لبريطانيا المعطى أن ترض فيه للاستيناق من أن النظام فيما يتعلق بالقضاء والمالية سيظل سائدا فى القطر المصرى .

المادة الثالثة عشرة - لقد حرصت فى المشروع الذى قدمته على تجنب القطع برأى فى مسألة السودان العامة التى تختلف فيها الحكومتان وذلك اختصارا للنقاشات بقدر الامكان . وقد اجتازت من تلك المسألة بالاشارة الى بعض شؤون

معينة تتطلب حلا عاجلا ، غير أن المشروع البريطاني على العكس من ذلك أراد أن يعالج كل المسألة وأن يلقاها
وبجها لوجه ليحلها على النحو الذي ترسمه خطة السياسة الإنجليزية في هذا الموضوع . ومن ثم كان يتعذر على مسيرته
في هذا الطريق ولهذا أوترجاء المسألة الى مفاوضات لاحقة .

أما المسائل المستعجلة التي يتطلب حسن الوفاق بين البلدين مباشرة حلها فوراً فهي التي أوجعتها في المادة الثانية
من مشروعي أي : الحالة قبل سنة ١٩٢٤ وتوزيع مياه النيل ومشاريع الري .

الحالة قبل سنة ١٩٢٤ — قضى تصريح ٢٨ فبراير بالاحتفاظ بالحالة الحاضرة في السودان ثم طرأت حوادث
سنة ١٩٢٤ التي جعلت الحكومة البريطانية تقدم على إجراء تغييرات أساسية فيه وبخاصة على طلب اخلاء السودان
من الجيش المصري . ولا مراة في أنه لم يأسف أحد لوقوع تلك الحوادث وما أفضت اليه من عواقب بقدر
ما أسفت مصر . ولا يخامرني شك في أن بريطانيا العظمى تعالج المسألة ، في عهد الصداقة الذي سيفتح بمعاهدة
التحالف اذ يسود السلام والوفاق بين البلدين ، بغير ما عالجتها به وقتها قدمت انذار نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، ولا يقرب
عن بال الحكومة البريطانية أن المواطنين من الجانبين قد هدأت وأن النفوس تستطيع أن تواجه في هدوء وسكينة
حل تلك المسألة على خير وجه يعيد الثقة المتبادلة ويوثق العلاقات الودية بين البلدين .

وأن الحكومة البريطانية لذكر بلا ريب أن الوزارة المصرية في سنة ١٩٢٥ قررت الاحتفاظ في الميزانية المصرية
بالاعتبارات اللازمة لتفقات الدفاع عن السودان للدلالة على استمرار حقوق مصر على السودان وتمهيد العودة الأحوال
الى مجراها السابق . ولقد وافق البرلمان المصري على تلك الاعتبارات في ميزانية سنة ١٩٢٦ — ١٩٢٧ وصحب هذه
الموافقة بتفظات تدل صراحة على أنه يرى أن الحالة في السودان ليست الاوقية لا تلبث أن تسوى عند سنوح
أول فرصة بما تقتضيه مصلحة البلدين . غير أنه يلوح من المشروع البريطاني أنه يريد أن يجعل تلك الحالة
الوقية نهائية دائماً ، وواضح كل الوضوح أن يقول مثل هذا الحل معناه تحل مصر عن حقوقها في السودان ، وان
ذلك الحل — حتى في فرض ان يكون الأساس هو السيادة المشتركة بين الحكومتين في السودان — يخل بالمساواة
بينهما لمصلحة بريطانيا .

لذا كان الحل الذي يتفق وحده مع مركز بريطانيا العظمى ونفوذها ومع كرامة مصر وحقوقها هو أن تعود
الحالة في السودان الى مجراها السابق في سنة ١٩٢٤ ريثما تسوى مسألتها نهائياً . وهو أيضا الحل الذي وحده يجعل
البرلمان المصري على الاستمرار في الموافقة على الاعتبارات اللازمة لتفقات السودان في الميزانيات المقبلة . ثم ان عودة
الحالة الى ما كانت عليه لا تعدل أن تكون أمراً طبعياً لا صعباً فيه ولا تعقيد فقد كانت تلك الحالة
منذ ثلاث سنوات فقط أمراً لا بأس به ، ولقد يكون من حسن التوفيق أن يطابق عود الحال الى ما كان عليه ،
البعد في تنفيذ معاهدة التحالف لا سيما أنه يراد بهذه المعاهدة أن تقوم العلاقات بين القطرين على أثبت الأسس
وأن تطبق على قرار الود الصريح .

مياه النيل — أما ما يتعلق بمسألة مياه النيل فيلوح لي أن المشروع البريطاني يوافق في الواقع على ما أبديته من
الاقتراحات في المسألة الحادية عشرة من مشروعي ، غير أنه أفرغها في صيغة قد يبرظاهرها قول الذين يزعمون
— خطأ في نظري — أن السياسة الإنجليزية ترى الى إلغاء رقابة وزارة الأشغال المصرية على مياه النيل . والحق أني
لا أجد تفسيراً واضحاً للاستعاضة عن الصيغة البسيطة الصريحة التي استعملتها بعبارة "منع ممثلي مصلحة الري المصرية
التسهيلات اللازمة لمراقبة الأراضي الخاصة بعملية سد سنار" وعبارة "إعطاء الحرية للوصول الى البيانات المتعلقة
بها" فان هاتين العبارةين اللتين صيغتتا على وجه التضيق قد تحلان على الفطن أن مراقبة مصر لن تكون الا مراقبة
حسابية للأرقام وعمليات الجمع ، في حين أن الطريقة الصحيحة الطبيعية لمراقبة الأراضي هي مراقبة العملية ذاتها ،
وفي حين أن حرية الوصول الى البيانات تستلزم حتما الوصول الى معرفة نظام حركة الخزانات ذاتها . ومن المؤكد فوق
هذا أن بريطانيا العظمى لا تقصد أن تغير التقاليد التي أثبتتها ودافع عنها بقوة ، كبار المهندسين البريطانيين الذين تولوا
العمل في وزارة الأشغال كاستشارين أو وكلاء وزارة ، وأثرعهم فيها ما شئت من علم ومن اخلاص . تلك التقاليد
تقضي بأن مراقبة مياه النيل يجب أن تظل بيد هذه الوزارة . وقد روعيت دواما وبخاصة في إنشاء خزان سنار .
أفليس من الأسهل في هذه الحالة أن تتخذ الصيغة الصريحة التي اقترحتها بدلا من الصيغة المبهمة الواردة في المشروع
خصوصا وأن هذه الصيغة على ايهامها تؤدي الى نفس النتائج العملية التي تؤدي اليها الصيغة الصريحة ؟

ومن جهة أخرى قد يؤخذ من عبارة المادة الثالثة من المشروع بصدد مشروعات الرى التى قد تبأشر مهر اقامتها على مجرى النيل أنها تقتضى عن بلد لاجل له على السودان وأما إراد الاعتراف له ببعض المزايا والمنافع . كذلك احتفظ بمصالح السلطات الاقليمية كما لو كانت سلطات أجنبية . أما مسألة فقات الأعمال التكبيلة والتعويض عن الضرر الذى ينجم من جراء أعمال الرى فليست المعاهدة على ما ترى موضعاً لذكرها لأن مسئولية الحكومة المصرية من هذه الناحية مستمدة من حقوق سيادتها على السودان . دعى أن مصر لم تغفل قط عن واجباتها فى هذا الموضوع .

ينبى أن ندين ما هو اتفاق أول مايو سنة ١٩٢٦ الذى يشير المشروع اليه فى عرض الكلام على تقرير لجنة النيل خصوصاً وأنه يلاحظ أن المشروع البريطانى لم يشر الى التعديلات التى أدخلتها وزارة الأشغال العمومية على النتيجة الختامية لتلك التقرير ووافقت عليها مصلحة رى السودان على ما أذكر .

الملحق

عولجت العلاقات العسكرية بين البلدين فى خمس من ست فقرات يتضمنها الملحق وهى تتناول تحديد قوات الجيش المصرى وبيان بعض الالتزامات التى تقع على مصر من جراء وجود القوات البريطانية فيها واتصالها بالجيش المصرى وتدريب هذا الجيش وتعليمه وتزويده بالمؤن والذخائر كما تتناول أيضاً منع الطيران فوق منطقة معينة .

الفقرة الأولى — يجب قبل كل شىء الإشارة إلى أن تحديد قوات جيش أحد الطرفين المتعاقدين فى معاهدة دفاعية هجومية أمر ليس له نظير ولا مبرر له أبداً . وليس من شك فى أن مصر أبداً ما تكون عن الرغبة فى الحرب وليس لها بالحرب مع ذلك من حاجة . بخارها الى الشرق هو بريطانيا العظمى حليفها والى الغرب دولة إيطاليا التى ما برحت علاقاتها الودية بها على خير ما يرام . أما السودان فقد ساد السكون فيه وخيمت عليه الطمأنينة فلا خوف من نزوع أهله الى الثورة ولا من اعتداء جدى يقوم به البلاد المتاخمة له . لذلك كله تكون القوات الحالية للجيش فى الواقع كافية نسبياً ولكن الذى لا يتفق مطلقاً لاعم استقلال البلاد ولا مع معاهدة التحالف هو فكرة التصديق ذاتها . ولم تدعى مصر لتحديد قواتها إلا فى عهد سيادة الدولة العثمانية وكانت قوات الجيش المصرى مع ذلك محدودة بثمانية عشر ألف جندي . أفيجوز إذن أن يفسر التحديد المقترح بأن بريطانيا العظمى تخشى اذا أصبح الجيش المصرى كبيراً أنه يعرض لخطر سلامة المواصلات الامبراطورية أو يجوز أيضاً أن يفهم أنه اذا كان المشروع البريطانى قد أفرغ فى قالب لا يترك لمصر مجالاً للحرية تستطيع التحرك فيه ؟ فـ ذلك الا لخوف يداخل بريطانيا من تصرفات الحكومة المصرية . اذا كان الأمر كذلك فغير ألا يجرى حديث فى مخالفة . فـ كانت بلفظها ولا بمنها لتتلم أو لتتفق مع تسوية يفسدها ذلك الخوف والتدابير التى تبتأ لاقاء أمسيابه .

ولقد يتبادر الى الذهن أن عدم تحديد قوات الجيش المصرى هو بالأكثر لمصلحة بريطانيا العظمى اذ كلما زيد عدد تلك القوات خفف عن عاتقها أثر ما تصهدت به تكليفة من المعاونة على الدفاع عن مصر . ولكن هذا وجه يفرض فيه توازن الثقة من الجانبين .

وعلى كل حال فانه يجب التنبيه إلى أن هذه هى المرة الأولى التى تعرض فيها مسألة تحديد قوات الجيش المصرى . فان المفاوضات السابقة لا تتضمن أى أثر فى هذا الصدد . فهل جد من الأحداث ياترى ما يبرر هذا التحديد أم ينبغي أن يؤول ذلك بأن الثقة أخذت فى النقص شيئاً فشيئاً؟ وهل ضعف الثقة هذا هو الذى يفسر أيضاً أن التسوية الوقتية ، التى وضعت لمدة ثلاث سنوات عقب الحادث الأخير بمقتضى تبادل المذكرات الذى تشير اليه هذه الفقرة ، يقرها هذا المشروع ويعملها بافذة مدى عشر سنوات على الأقل ، مع أنه كان يلوح أن الأمثل فى هذا الشأن اعادة النظر فى التسوية المذكورة بمناسبة عقد المحالفة ، وذلك لتوفيق بينها وبين الحالة التى تنشأ عن المحالفة .

الفقرة الثانية — يجوز التساؤل عما اذا كلت هذه الفقرة ليست تذكراً لشطر الفقرة السابقة الخاص بالاتصال بين قوات الجيوش البريطانية والمصرية وتنسيق طرائق تدريبهما . ولقد يظهر أن العهد بوضع مطمئن وفتين تحت تصرف الحكومة المصرية يؤدى نفس الفرض من التسوية التى وضعت بالمذكرات المتبادلة فى شهر يونيو الماضى . والأقرب للفهم أن تعرض هاتان الفقرتان على سبيل الخيرة لا أن يجمع بينهما .

ولست أدري إذا كان منع تدريب رجال الجيش المصرى فى بلد أجنبى غير بريطانيا العظمى مرجحه استحالة تعيين ضباط فى الجيش البريطانى ممن تلقوا علومهم العسكرية أو أتقوها بالخارج فإن لم تكن نعمت استحالة من هذا الطراز فلا يفهم لماذا يكون الشيء الجائز فى الجيش البريطانى ممثما فى الجيش المصرى . وعمل أى حال فالموضوع فى وانما أبديت هذه الملاحظة كأثر لما يحدثه هذا الشرط فى نفس من كان غريبا عن ذلك الفن .

الفقرة الثالثة — لمسألة التسليح والذخائر ارتباط وثيق بنظام التعليم والتدريب فى الجيش وأسايلهما . وإذا كان المطلوب نظرا للتعاون بين الجيشين أن يكون تعليم الجيش المصرى ومكربيه على نط الأساليب المتبعة فى الجيش البريطانى فقد تفهم ضرورة توحيد الأسلحة والذخائر فى الجيشين ، ولكن هذه الضرورة شىء ، والالتزام بوجوب الرجوع الى الحكومة البريطانية فى توريد هذه الأسلحة والذخائر شىء آخر ، ولا يستلزم أحدهما الآخر . حقا أن وساطة الحكومة البريطانية لا تكلف حكومة مصر ثمنا كبيرا (يؤكد المشروع للحكومة المصرية أنها تحصل على تلك الأسلحة والذخائر بقيمة تكاليفها كما لو كان تمت مجال للشك فى ذلك) ولكن هذا أيضا تهديد جديد لا وجه له . وبعد فلم لا نتخاطب الحكومة المصرية مباشرة دور الصناعات القائمة بصنع الأسلحة والذخائر المطلوبة ؟ وهل المقصود هنا أيضا بسط رقابة ، وما هى المخاوف التى يراد اتقاؤها بذلك ؟

وإذا كان نظرى وجب أن يكون الأمر فى التمينات أن الحكومة المصرية تستوردها من حيث تريد .

الفقرة الخامسة — لا أدري إذا كان مثل هذا المنع تقضى به الضرورة أم تسوغه المصلحة ، وقد يكون من الممكن اعتبار شرط من الأرض على جانب قناة السويس فى بعض جهاتها منطقة عسكرية لا يجوز التحليق فوقه بالطائرات ولكنه لا يمكن تطبيق هذا المنع على عموم منطقة القتال دون الاضرار بحرية المواصلات بين القطر المصرى وآسيا ، وهل قدر أن هذا المنع يتناول بالطائرات التابعة لشركة (أمبريال ايرويز) كما يتناول كل طائرة معرية ؟ وما هى هذه الاتفاقات القائمة التى تشير إليها هذه الفقرة ؟

الفقرة السادسة — راجع الملاحظة على المادة الثامنة ٤

(عبد الحاقى ثروت) : الامضاء :

أغسطس ١٩٢٧

كتاب دولة ثروت باشا قبل مبارحته لندره في أواخر أكتوبر سنة ١٩٢٧ الى السير أوستن تشمبرلن

عزيزى صاحب السعادة

من أطيب الأشياء الى نفسى أن أعرب الى سعادتك قبل مغادرتى لندره عن عظيم شكرى لما لقيته لديكم من حسن الاستقبال وإن أنسى لا أنسى زعة الود التي ما برحتم تصدرون عنها في عاداتنا ولا ما أبدىتموه على الدوام من صادق الرغبة في التماس أسباب التوفيق بين البلدين .

ولقد كان يسعدنى أن أرى مساعيكم المحيية في تثبيت أركان الصداقة بين القطرين تكلل بالنجاح ، كما أنه يؤلمنى أن يخفق كل ما بذل من الجهود في هذه السبيل ، تلك الجهود التي لم تجعل حتى اللحظة الأخيرة مجالاً للشك في حسن ختام عاداتنا في هذا الشأن .

ولا أزال أرجو ، إذ أنادى منكم داعى الحكمة وأبجأ الى صادق شعورك وصحيح انصافكم ، أن تدركوا الغاية التي تعملون لها وأن تضموا الى اكليل لوكارنو اكليل الاتفاق بين إنجلترا ومصر .

الامضاء : (عبد الخالق ثروت)

مشروع مذكرة أولى

من وزارة خارجية بريطانيا العظمى الى حضرة صاحب الدولة عبد الحالى ثروت باشا رئيس مجلس الوزراء ببيان وجهة نظر حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية فى اصلاح نظام الامتيازات

حضرة صاحب الدولة

جاء فى المسادة السابعة من مشروع المعاهدة التى تناقشنا فيها ما يأتى :

”يتعهد حضرة صاحب الجلالة البريطانية ببذل كل ما له من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات فى مصر للحصول على تعديل نظام الامتيازات الجارى العمل به فى مصر وجعله أكثر ملاءمة لروح العصر والحالة الحاضرة فى مصر.“
وقد يكون من المفيد أن أبين لولايتكم القواعد الكلية التى يمكن بحسب ما أراه أن يرسمها هذا الاصلاح وذلك لأنى مستعد لتأييد جهود الحكومة المصرية فى اجراء تسويات مع الدول على أساس هذه القواعد فيما اذا أصبحت المعاهدة التى تدور المناقشة عليها الآن نافذة .

وقد كان المرجو فى سنة ١٩٢٠ وقتما كانت المفاوضات دائرة بين الحكومتين البريطانية والمصرية اجراء تسويات لحل الدول الأجنبية على اغلاق المحاكم القنصلية فى القطر المصرى لذلك وضعت فى السنة المذكورة مشروعات قوانين بتوسيع اختصاص المحاكم المختلطة لتتمكن من أداء القضاء الذى تقوم به المحاكم القنصلية الآن .
وانى لمستعد لأن أقبل اتخاذ هذه المشروعات أساسا للاصلاح المزمع ادخاله على نظام الامتيازات اذا وافقت الدول الأجنبية على نقل قضاء محاكمها القنصلية الى المحاكم المختلطة .

ومما لا ريب فيه أن ستمس الحاجة لادخال تغييرات شتى على بعض النقط التفصيلية وسيشتغل الخبراء بالمناقشة فى هذه النقط . على أن هناك بعض تعديلات أرى أنها ضرورية على كل حال وأود بهذه المناسبة بيانها لولايتكم .

قد يكون من المتعذر على بعض الدول أن توافق على نقل كافة قضايا رعاياها الخاصة بالأحوال الشخصية الى المحاكم المختلطة . وفى هذه الأحوال يكون التقا اختياريا ويجب أن يبقى الاختصاص فى مثل هذه القضايا للسلطات القنصلية مالم يقع الاتفاق بين الحكومة المصرية والحكومة صاحبة الشأن على نقل هذا الاختصاص الى المحاكم المختلطة . أما فيما يخص بحكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية فعن على استعداد لأن قبل اختصاص المحاكم المختلطة بالنظر فى قضايا الأحوال الشخصية التى يكون للرعايا البريطانيين صالح فيها .

وترى حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أن الأحوال التى يكون المصريون فيها متهمين بجرمة ضد الأجانب ينطوى فيها صالح مختلط يسوغ ادخال كافة القضايا التى من هذا القبيل فى دائرة اختصاص الجنائى الذى سيكون للمحاكم المختلطة .

وفى حالة العفو أو التخفيف من عقوبات صادرة على الأجانب تؤلف لجنة صغيرة يناط بها ابداء الرأى الذى يبنى عليه استعمال حق الملك فى العفو ويكون تأليفها من وزير احقانية والمستشار القضائى ومختص ثالث ويكون لهذه اللجنة نفسها أن تبدى رأيا لهاك فيما يخص بتنفيذ عقوبات الاعداء الصادرة على الأجانب فى القطر المصرى .

والمتبع الآن هو أنه من الضروري لحمل التشريع المصرى منطبقا على رعايا الدول صاحبة الامتيازات فى القطر المصرى أن توافق الدول أو الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة عليه . غير أنه يجب توسيع سلطة الجمعية المذكورة من هذه الناحية بحيث تتناول التشريع المصرى بأجمعه الآ ما يتعلق منه بفرض تكاليف مالية على الأجانب أو تعلق بتشكيل المحاكم المختلطة ذاتها أو باقتصاصها . أما النوع الأول مما يستثنى من اختصاص الجمعية العمومية فلا ينفذ قبل أن يعلن ممثل صاحب الجلالة البريطانية اقتناعه بأنه لا يلحق على عاتق الأجانب تكاليف طائلة . وأما النوع الثانى فمن شأنه أن يدخل فى الواقع تعديلا على تسوية اتفاقية تمت بين مصر والدول ولا يبنى إذن أن ينفذ قبل مصادقة الدول عليه .

ويمستدعى توسيع اختصاص المحاكم المختلطة في مواد الجنايات اعداد قانون جديد للتحقيقات الجنائية واصداره .
وفي مشاريع القوانين التي وضعت سنة ١٩٢٠ جملة نصوص ذات أهمية في هذا الموضوع (من المادة ١٠ الى المادة ٢٧ من القانون رقم ٢) ولا ريب في أن دولكم توافقون على أن قانون العقوبات الجديد لا ينبغي أن يخرف عن المبادئ المقررة في المواد المذكورة .

وهناك مسائل أخرى لا غنى عن الاتفاق عليها بين الحكومة المصرية وحكومة صاحب الجلالة البريطانية في بريطانيا العظمى على أنى لا أجد الآن ضرورة لأن أزيد على الإشارة إليها .

وأولى هذه المسائل هي تعريف كلمة "أجنبي" وذلك فيما يتعلق بالتوسيع المقترح لاختصاص المحاكم المختلطة فإذا كان التعريف الذى يستقر عليه الرأى أخيب من التعريف الوارد في مشروع القانون رقم ١ سنة ١٩٢٠ فيصبح من الضروري أن تشمل المسائل التي يحاط المستشار القضائى بها علما كل ما يختص بإداء القضاء فى الدعاوى التي يكون فيها مصلحة لأى أجنبي لا أن تقتصر هذه المسائل على ما كانت المصلحة فيه لأجنبي تابع لأحدى الدول صاحبة الامتيازات .

والثانية منها أن يزداد عدد موظفي المحاكم المختلطة الزيادة التي يستدعيها التوسيع المقترح لاختصاصها ومن باب الاحتياط الاختصاصات الجديدة للنائب العام والموظفون الذين سيحتاج اليهم للتمكن من القيام بواجبات وظيفته على وجه مرض . وعلى كل حال فإن المستشار القضائى الذي تعينه الحكومة المصرية طبقا لنصوص مشروع المعاهدة سيرجع اليه طبقا لاستشارته في تعيين القضاة الأجانب في المحاكم المختلطة والأعضاء الأجانب في نياباتها ما

نوفمبر سنة ١٩٢٧

مشروع مذكرة ثانية

من وزارة خارجية بريطانيا العظمى الى حضرة صاحب الدولة عبد الحلاق ثروت باشا رئيس مجلس الوزراء ببيان وجهة نظر حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية في اصلاح نظام الامتيازات (وهذه المذكرة تختلف عن سابقتها في الموضوع التي وضع الى جانبها خط)

حضرة صاحب الدولة

جاء في المادة السابعة من مشروع المعاهدة التي تناقشنا فيها ما يأتي :

”يتعهد حضرة صاحب الجلالة البريطانية ببذل كل ما له من نفوذ لدى الدول نوات الامتيازات في مصر للحصول على تعديل نظام الامتيازات الجارية العمل به في مصر وجعله أكثر ملاءمة لروح العصر والحالة الحاضرة في مصر.“

وقد يكون من المفيد أن أبين لدولتكم القواعد الكلية التي يمكن بحسب ما أراه أن يترسها هذا الاصلاح وذلك لأنني مستعد لتأييد جهود الحكومة المصرية في اجراء تسويات مع الدول على أساس هذه القواعد فيما اذا أصبحت المعاهدة التي تدور المناقشة عليها الآن نافذة .

وقد كان المرجو في سنة ١٩٢٠ وقتما كانت المفاوضات دائرة بين الحكومتين البريطانية والمصرية اجراء تسويات لحل الدول الأجنبية على اطلاق المحاكم القنصلية في القطر المصري . لذلك وضعت في السنة المذكورة مشروعات قوانين بتوسيع اختصاص المحاكم المختلطة لتتمكن من أداء القضاء الذي تقوم به المحاكم القنصلية الآن .

وانني مستعد لأن أقبل اتخاذ هذه المشروعات أساسا للاصلاح المزمع ادخاله على نظام الامتيازات اذا وافقت الدول الأجنبية على نقل قضاء محاكمها القنصلية الى المحاكم المختلطة .

وعلا ريب فيه أن ستمس الحاجة لادخال تغييرات شتى على بعض النقط التفصيلية وسيشتغل الخبراء بالمناقشة في هذه النقط . على أن هناك بعض التعديلات أرى أنها ضرورية على كل حال وأود بهذه المناسبة بيناها لدولتكم .

فقد يكون من المتعذر على بعض الدول أن توافق على نقل كافة قضايا رعاياها الخاصة بالأحوال الشخصية الى المحاكم المختلطة ، ففي هذه الأحوال يكون النقل اختياريا ويجب أن يبقى الاختصاص في مثل هذه القضايا للسلطات القنصلية ما لم يقع الاتفاق بين الحكومة المصرية والحكومة صاحبة الشأن على نقل هذا الاختصاص الى المحاكم المختلطة وأتوقع أن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية تكون مستعدة لأن تقبل اختصاص المحاكم المختلطة بالنظر في قضايا الأحوال الشخصية التي يكون للرعايا البريطانيين صالح فيها .

وترى حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أن من الضروري أن يحاكم المصريون المتهمون بجرائم سياسية ضد الاجانب أمام المحاكم المختلطة . وتجبا لصعوبة الفصل في أي مسألة معينة فيما اذا كانت الجريمة سياسية أو غير سياسية يجب أن يوضع نص يقرر أنه كلما وجد لدى النائب العمومي أمام المحاكم المختلطة أسباب للاعتقاد بأن الجريمة المنسوبة الى مصري هي جريمة سياسية فتكون القضية من اختصاص تلك المحاكم وتنتظر فيها بناء على ذلك .

وفي حالة العفو أو التخفيف من عقوبات صادرة على الاجانب تؤلف لجنة صغيرة يناط بها البدء الرأى الذي يبنى عليه استعجال حق المك في العفو ويكون تأليفها من وزير الحفاينة والمستشار القضائي وشخص ثالث ويكون لهذه اللجنة نفسها أن تبدى رأيا لذلك فيما يخص تنفيذ عقوبات الاعدام الصادرة على الاجانب في القطر المصري .

والمنبع الآن هو أنه من الضروري لجعل التشريع المصري منطبقا على رعايا الدول صاحبة الامتيازات في القطر المصري أن توافق الدول أو الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة عليه . غير أنه يجب توسيع سلطة الجمعية المذكورة من هذه الناحية بحيث تتناول التشريع المصري بأجمعه الا ما تعلق منه بفرض تكاليف مالية على الاجانب أو تعلق بتشكيل المحاكم المختلطة ذاتها أو باختصاصها .

أما النوع الأول مما يستثنى من اختصاص الجمعية العمومية فلا ينبغي أن يعلن ممثل صاحب الجلالة البريطانية اقتناعه بأنه لا يوجد تمييزا ظاهليا بالنسبة للاجانب . وأما النوع الثاني فن شأنه أن يدخل في الواقع تعديلا على تسوية اتفاقية تمت بين مصر والدول ولا ينبغي إذن أن ينفذ قبل مصادقة الدول عليه .

وسيسندى توسيع اختصاص المحاكم المختلطة في مواد الجنايات اعداد قانون جديد للتحقيقات الجنائية واصداره
وفي مشاريع القوانين التي وضعت سنة ١٩٢٠ جملة نصوص ذات أهمية في هذا الموضوع (من المادة ١٠ الى المادة ٢٧
من القانون رقم ٢) ولا ريب أن دولتكم توافقون على أن قانون العقوبات الجديد لا ينبغي أن يخفف عن المبادئ
المقررة في المواد المذكورة .

وهناك مسائل أخرى لا غنى عن الاتفاق عليها بين الحكومة المصرية وحكومة صاحب الجلالة البريطانية
في بريطانيا العظمى على أنى لا أجد الآن ضرورة لأن أزيد عن الإشارة إليها .

وأولى هذه المسائل هي تعريف كلمة "أجنبي" وذلك فيما يتعلق بالتوسيع المقترح لاختصاص المحاكم المختلطة وقد
فهمت من دولتكم أن القوانين التي تطبقها المحاكم الأهلية تخضع لقضائها كل شخص في مصر غير الذين لا يخضعون له
بمقتضى القوانين أو المعاهدات أو العادات المرموعة . وأنى لمستعد لقبول هذا المبدأ على شرط أن يكون مفهوما
أن جميع الأجانب الذين كانوا في الماضي يتمتعون بنظام الامتيازات يكونون خاضعين لقضاء المحاكم المختلطة بصرف
النظر عما يكون قد وقع بعد الحرب سنة ١٩١٤ - ١٩١٨ من التغيرات في السيادة .

ومن جانب آخر فإن المستشار القضائى يضع نفسه تحت تصرف الحكومة المصرية فيما يتعلق بالمسائل الخاصة
بإداء القضاء في القضايا التي يكون لأجنبي فيها أيا كان مصلحة لا فيما يتعلق فقط بالمسائل التي تكون فيها مصلحة
لأجنبي خاضع لقضاء المحاكم المختلطة .

أما المسألة الثانية فإن يزداد عدد موظفي المحاكم المختلطة الزيادة التي يستدعيها التوسيع المقترح لاختصاصها ومن
باب الاحتياط الاختصاصات الجديدة للدائب العام والموظفون الذين سيحتاج اليهم للتمكن من القيام بواجبات
الوظيفة على وجه مرض . وبطبيعة الحال سيرجع الى المستشار القضائى لاستشارته في تعيين القضاة الأجانب في المحاكم
المختلطة والأعضاء الأجانب في نياباتها ٥

رسالة السير أوستن تشمبرلن

بتاريخ ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٧ بإبلاغ المشروع التام

حضرة صاحب القنصلية

إن المناقشات التي دارت بيني وبين ثروت باشا كانت في الواقع قد انتهت عند ما تركت لندن عائدين الى مصر . ولكن الوقت لم يكن من الحصول على قرار نهائي من حكومة حضرة صاحب الجلالة في بريطانيا العظمى بشأن الصيغة التي وضع بها مشروع المعاهدة على أثر ما جرى طويلا بيننا من تبادل الآراء الودي .

٢ - على أنني قد استطعت أن أخبركم قبل مبارحتكم مارسيليا على نفس البانحة التي أجبر عليها دولته بأنه فيما عدا وضع نص مرضي ثبت ما اتفق عليه في أمر نقطة ذات أهمية ثانوية انتهت فيها مع ثروت باشا الى رأى من حيث المبدأ وفيما عدا موافقة حكومة حضرة صاحب الجلالة في المستعمرات الحرة وفي الهند (وهذا ما تعده ضروريا كما سبق أن بينت ذلك لدولته) فإن حكومة حضرة صاحب الجلالة في بريطانيا العظمى مستعدة لقبول المعاهدة بالصيغة التي قرأها عليها ، كما أنه كان من المفهوم بيننا أن يعلق اعتمادها على مصادقة برلمان كل من البلدين عليها .

٣ - وأخيرا لني غنى عن الإشارة الى أن المعاهدة بالصيغة التي قرأها عليها نهائيا تختلف في عدة مواضع مهمة عن المشروع الذي قدمته في بادئ الأمر الى ثروت باشا من قبل حكومة حضرة صاحب الجلالة . فلها تتضمن تساهلات عظيمة سلمت بها حكومة جلالتهم نزولا على رأى ثروت باشا ومراعاة للشعور المصري بنية الوصول الى اتفاق وذلك بعد أن سمحت ما أبداه دولته من البيانات . وقد قرر ثروت باشا أكثر من مرة أن حكومة حضرة صاحب الجلالة كانت تقابل وتبحث اعتراضاته واقتراحاته بروح الصداقة والعدل كما أنني أذكر بارتياح ما كان يبداه دولته من نفس الروح ومن بعد النظر وصادق الرغبة للوصول الى اتفاق .

٤ - ويجب أن يعد مشروع المعاهدة في صيغته الحالية كأنه معبر عن الجانبين عن الحد الأقصى الذي يستطيع كل من الطرفين أن يتقدم اليه رغبة في ملاقة الآخر . ذلك ما كان مفهوما بيننا وعلى هذا الشرط فقط أمكننا أنا وثرثوت باشا أن نبلغ هذا المدى الجيد . فكان من نتيجة ذلك أن لا سبيل الى إجراء تعديلات أخرى وأن المعاهدة يجب أن تقبل كما هي أو أن ترفض كما هي .

٥ - ويذكر دولته ما عاتيه من الصعوبة في سبيل الموافقة ولو بصفة شخصية ومؤقتة على العبارة الواردة في أوائل المادة السابعة ، أشير بذلك الى الجملة الآتية : "وتمشيا بين الوقت لعدد اتفاق يهده بموجبه حضرة صاحب الجلالة البريطانية الى حضرة صاحب الجلالة ملك مصر" .

فقد كان يشغلني أن تثير هذه العبارة في المستقبل فكرة أنها تقضي حتما على حكومة حضرة صاحب الجلالة في وقت ما - مهما يكن بعيدا - بأن تقدم مثل هذا الاتفاق . وقد قلت لدولته أنني وإن كنت لا أرغب البتة في أن أقف حجر عثرة في سبيل عقد مثل هذا الاتفاق اذا أصبح يوما ما مستطاعا إلا أنني لا أريد أن يقع أي لبس في وثيقة لها ما لهذه الوثيقة من الأهمية في نظر البلدين . وأن حكومة حضرة صاحب الجلالة لا يسعها الارتباط بأي تعهد صريح أو ضمني بسحب جنود حضرة صاحب الجلالة من مصر وتكليف الحكومة المصرية وحدها حماية جميع خطوط مواصلات الامبراطورية حيث تخترق هذه الخطوط الأراضي المصرية أو تمر عليها . غير أن دولته قد أكد لي أنه لم يرم بالعبارة التي اقترحها على الى هذا القصد ولا الى هذا المعنى .

وقال لي أنه يؤمل ، اذا ما اعتمدت المعاهدة ، أنه قد يأتي يوم تشعريف حكومة حضرة صاحب الجلالة من أسباب الأمن بما يعطها تعهد في أمر الدفاع عن مصر وحماية المصالح البريطانية فيها الى الحكومة المصرية ، كما أنها شعرت من أسباب الأمن بما جعلها تعهد بحماية مثل هذه المصالح في المستعمرات الحرة الى حكومة تلك المستعمرات نفسها . وأن دولته ليدرك على كل حال أن هذا اليوم بعيد ويكتفى أن يترك للحكومة حضرة صاحب الجلالة مطلق التصرف في تقرير أن ذلك جاء يومه . وكل ما يطلبه هو ألا تسد حكومة حضرة صاحب الجلالة الباب في سبيل امكان تحقيق أمنية مصرية اذا تيقنت هذه الحكومة نفسها في يوم مستقبل أن لا خطر بالنظر الى طبيعة العلاقات التي تربط مصر بالبحر من امكان اتخاذ مثل هذا التدبير .

٦ - فبناء على هذا التأكيد قد وضيت بتعصيد مطالب ثروت باشا لدى الحكومة البريطانية وبما يجب ذكره أن زملائي لأول وهلة كانوا يشاطروني هذا الخوف للسبب نفسه الذي أبدته لدولته وهو الرغبة في اجتناب استعمال أية عبارة يمكن أن تفسر في المستقبل من مجهولون ما دار بيني وبين دولته بما يعد إلزاما لحكومة حضرة صاحب الجلالة بأن تمقد في زمن يتفاوت قربه اتفاقا من هذا القبيل . وقد أحطت حكومة حضرة صاحب الجلالة علما بما أبداه لي ثروت باشا من البيانات في هذا الشأن . وبناء على هذا التفاهم وعلى تأكيدات دولته قبلت حكومة حضرة صاحب الجلالة النص الذي اقترحه .

٧ - ويشتمل المشروع على نقط أخرى كانت موضوع بحث جدى طويل بيني وبين ثروت باشا ولما كانت هذه النقط خارجة عن دائرة التلميحات التي أعطيت لي فقد اضطررت الى الاحتفاظ بها على وجه التعيين لمرضاها على مجلس الوزراء . وسيري دولته أن حكومة حضرة صاحب الجلالة قد تجاوزت عن الاعتراضات التي أثيرتها معربة بذلك عن صادق رغبتها في جعل المعاهدة بحيث يستطيع ثروت باشا أن يؤيدها لدى الحكومة المصرية والشعب المصري بكل ثقة وبلا تحفظ .

٨ - وقد يكون دولته في حاجة الى أن أكرره ما سبق أن أكدته له وأكدته هو لي من أن العبارات: "المعمول بها" و"الموجودة" و"الحالية" و"المقررة أصلا" وما يماثلها الوارد ذكرها في الملحق، تتعلق بالشروط التي كان معمولاً بها وقت المناقشة في المشروع فهي لا تتناول أى تعديل في هذه الشروط من الطرفين بطراً بين ذلك الوقت وتاريخ اعتماد المعاهدة .

٩ - وروفي الآن أن أحيط لغفائكم علما بأن حكومة حضرة صاحب الجلالة في بريطانيا العظمى بعد أن خبرت حكومة حضرة صاحب الجلالة في المستعمرات الحرة وفي الهند قد قبلت المشروع الذي قرر الرأي عليه بيننا والمرفقة صورته بهذا الكتاب وأنه رخص لكم بتوقيعه عن حكومة حضرة صاحب الجلالة طالما يستطيع دولته التوقيع عن الحكومة المصرية . وأملنا وطيد بأننا بهذه المعاهدة التي تصون كرامة الشعبين على السواء وتحقق لمصر حريتها واستقلالها والمقترلة للاتمة بها بين الأمم وللامبراطورية البريطانية حماية مصالحها الحيوية وتسهلها الدولية ، وضعتنا أساساً متينة للصداقة وحنن التفاهم بين مصر والأمبراطورية البريطانية في المستقبل .

وأرجو منكم أن تتلوا هذا الكتاب على ثروت باشا وأن تسلموا الى دولته صورة منه ^١
الامضاء : (أوسن تشمبرلين)

ملاحظة - نص المعاهدة المرافقة لهذا هو النص الانجليزي وهو النص الذي يوقع ويرجع اليه وذلك طبقاً لما تم الاتفاق عليه بيني وبين ثروت باشا . ولتسهيل مهتمكم عند المناقشة في الموضوع مع دولته أرسل لكم أيضاً الترجمة الفرنسية .

المشروع النهائي

أن حضرة صاحب الجلالة ملك مصر :

وحضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وإيرلندا والأراضي البريطانية فيها وراء البحار وأمبراطور الهند :

رغبة في توثيق عرى الصداقة وحرصاً على حسن العلاقات ودوامها بين البلدين ؛

وعما أنه يقتضى ، تحقيقاً لهذه الرغبة ، أن تمين العلاقات بين البلدين تعييناً دقيقاً وذلك بأن تحصل وتحدد المسائل المتعلقة وهي المسائل التي رأت حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية وجوب الاحتفاظ بها في تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ؛

ورغبة في قطع السبيل دون اسكان التدخل في إدارة مصر الداخلية ؛

ونظراً الى أن غير وسيلة بلوغ هذه الغاية هي عقد معاهدة صداقة وتحالف تسهل — في مصلحة كلتا الحكومتين المتعاقبتين — تعاونهما الفعلي في القيام بواجبهما المشترك ، واجب الدفاع عن مصر وتحقيق استقلالها ؛

قررا عقد معاهدة لهذا الغرض وعينا المفوضين عنهما وهم :

.....
.....
.....

وبعد أن تبادلوا أوراق التفويض الكامل وتبينت صحة هذه الأوراق ، قد اتفقوا على ما يأتي :

مادة ١ — يعقد بين الطرفين المتعاقدين معاهدة تؤكد قيام الصداقة والاتفاق الودي وحسن العلاقات بينهما .

مادة ٢ — يتعهد حضرة صاحب الجلالة ملك مصر ألا يتخذ في البلاد الأجنبية موقفاً يتنافى مع المخالفة أو موقفاً يجوز أن يفضى الى إثارة صعوبات لحضرة صاحب الجلالة البريطانية كما يتعهد ألا يسلك في البلاد الأجنبية مسلك المعارضة للسياسة التي يتبعها فيها حضرة صاحب الجلالة البريطانية وألا يعقد مع الدول الأجنبية أى اتفاق يكون مضراً بالمصالح البريطانية .

مادة ٣ — اذا أصبح حضرة صاحب الجلالة ملك مصر على أثر غارة أو اعتداء أيا كان نوعه في حالة حرب للدفاع عن أراضيه أو لحماية مصالح بلاده ، يقوم في الحال حضرة صاحب الجلالة البريطانية لانجاده بصفة محارب ، وذلك مع عدم الاخلال بما نص عليه من الأحكام في ميثاق جمعية الأمم .

مادة ٤ — اذا حدث ظروف من شأنها أن تجعل في خطر ما بين حضرة صاحب الجلالة ملك مصر واحدى الدول الأجنبية من حسن العلاقات أو أن تهدد حياة الأجانب وأمواهم في مصر يتشاور جلالتهم في الحال مع حضرة صاحب الجلالة البريطانية لاتخاذ أجمع الوسائل لحل الاشكال .

مادة ٥ — لأجل تحقيق المعاونة بين الجيشين المتخصص عليهما في المساعدة الثالثة تتعهد الحكومة المصرية بأن يكون تعلم الجيش المصري وتدريبه حسب الأساليب المتبعة في الجيش الانجليزي . واذا رأت الحكومة المصرية ضرورة استخدام ضباط أو مدربين من الأجانب فتختارهم من الرعايا البريطانيين .

مادة ٦ — اذا تهدد حضرة صاحب الجلالة البريطانية وقوع حرب أو اذا وُجد في حالة حرب ، ولو لم يكن يترتب على هذه الحرب أى ماس بمقوق مصر ومصالحها ، يئذل حضرة صاحب الجلالة ملك مصر لحضرة صاحب الجلالة البريطانية في الأراضي المصرية كل ما في وسعه من التسهيلات والمساعدة بما في ذلك استخدام موانئها ومطاراتها وجميع طرق المواصلات فيها .

مادة ٧ — تحقيقا وتسهلا لقيام حضرة صاحب الجلالة البريطانية بحماية طرق مواصلات الامبراطورية البريطانية ورعاها يمين الوقت لمقد اتفاق يمهّد بموجبه حضرة صاحب الجلالة البريطانية الى حضرة صاحب الجلالة ملك مصر مهمة تحقيق هذه الحماية ، يرخص حضرة صاحب الجلالة ملك مصر لحضرة صاحب الجلالة البريطانية بأن يبق في الأراضي المصرية من القوات المسلحة ما ترى حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية ضرورة وجوده لهذا الغرض . ولا يكون لوجود هذه القوات مطلقا صفة الاحتلال ولا يخل بأي وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية .

و بعد انقضاء مدة عشر سنوات من تاريخ العمل بهذه المعاهدة يبيد الطرفان المتعاقدان النظر في مسألة المكان الذي تستقر فيه تلك القوات مسترشدين في ذلك بما يكونان قد أحرزاه من الخبرة في تنفيذ أحكام هذه المعاهدة . وفي حالة عدم الاتفاق تعرض المسألة على مجلس جمعية الأمم . وإذا لم يكن قرار جمعية الأمم موافقا لمطالب الحكومة المصرية جاز بناء على طلبها وبالشروط نفسها إعادة النظر في المسألة في آخر كل خمس سنوات ابتداء من تاريخ صدور القرار المذكور .

مادة ٨ — نظرا لما بين البلدين من روابط الصداقة ولما تنشئه هذه المعاهدة من التحالف تحوّل الحكومة المصرية بوجه عام للرعايا البريطانيين الأفضلية على غيرهم في حالة استخدام أجانب بصفة موظفين . ولا يعين من رعايا الدول الأخرى الا اذا لم يوجد من الرعايا البريطانيين من يكونوا حائزين للأهلات والشروط المطلوبة .

مادة ٩ — يبذل حضرة صاحب الجلالة البريطانية كل ما له من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات في مصر للحصول على تعديل نظام الامتيازات الجاري العمل به وجعله أكثر ملاءمة لروح العصر وللحالة الحاضرة في مصر .

مادة ١٠ — يبذل حضرة صاحب الجلالة البريطانية وساطته لتقبل مصر في جمعية الأمم ويعضد الطلب الذي تقدمه مصر لهذا الغرض . وتصرّح مصر من جانبها بأنها مستعدة لقبول الشروط المطلوبة للاتدماج في تلك الجمعية .

مادة ١١ — بالنظر الى العلاقات الخاصة التي تنشأها المحالفة بين الحكومتين المتعاقدتين يمثل حضرة صاحب الجلالة البريطانية في بلاط حضرة صاحب الجلالة ملك مصر سفير يعتمد بحسب الأصول المرعية ويخوله حضرة صاحب الجلالة ملك مصر حق التقدم على أي ممثل أجنبي آخر .

مادة ١٢ — لا تخل أحكام هذه المعاهدة بأي وجه من الوجوه بالحقوق والتمهيدات التي تتم أو يجوز أن تتم لكل من الطرفين المتعاقدين عن ميثاق جمعية الأمم .

مادة ١٣ — الترتيبات التي يقتضيها تنفيذ بعض نصوص هذه المعاهدة واردة في الملحق المرفق بها . ويكون للملحق ما للمعاهدة من حيث النفاذ وتكون مدته مثلها .

مادة ١٤ — أنه وإن يكن كلا الطرفين المتعاقدين على يقين من أنه مع الايضاحات السابقة الإشارة اليها عن طبيعة العلاقات بين البلدين لا يحتمل وقوع أي سوء تفاهم بينهما الا أنهما رغبة في الحرص على حسن علاقاتهما قد اتفقتا على أن كل خلاف ينشأ عن تطبيق أو تفسير أي حكم من تلك الأحكام ولم يتيسر حله بمفاوضات مباشرة يكون الفصل فيه طبقا لأحكام ميثاق جمعية الأمم .

تعتمد هذه المعاهدة ويكون تبادل الاعتراف بـ في أقرب وقت .

بناء على ذلك قد وقع (المفوضون) هذه المعاهدة وسموها بخمى الفريقين ١٤

صدرت في من تسخين بتاريخ

الملحق ١

- (١) ما لم يتفق مقدما بين الطرفين المتعاقدين على العكس ، يحتفظ في الجيش المصري مدة العشر السنوات المشار إليها في المادة السابعة من المعاهدة بموظفين بريطانيين من الدرجات الموجودة الآن في وظائفهم الحالية وبالشروط المنصوص عليها في العقود المعمول بها .
- (ب) لا تدرب الحكومة المصرية رجال الجيش المصري في الخارج الآ في بريطانيا العظمى وتسهل حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية من جانبها بقبول كل بنة توفدها الحكومة المصرية لهذا الغرض الى بريطانيا العظمى .
- (ج) تكون أسلحة الجيش المصري من نفس الطراز المستعمل في الجيش البريطاني . وتبذل حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية وساطتها اذا طلبتها منها الحكومة المصرية لتسهيل توريد تلك الأسلحة من بريطانيا العظمى .
- (د) تحتفظ القوات البريطانية في مصر بما تنجم به الآن من مزايا وامتيازات . وتضع الحكومة المصرية مجانا تحت تصرف تلك القوات الأراضي والمباني التي تشغلها الآن وذلك الى أن يغير المكان الذي تسقرفيه تلك القوات عملا بالفقرة الثانية من المادة السابعة من المعاهدة . وعلى أثر هذا التغير تعود الأراضي والماني التي تجلو عنها القوات الى حوزة الحكومة المصرية على أن تضع الحكومة المصرية مجانا تحت تصرف تلك القوات ما يبادلها من الأراضي والمباني في الجهات التي تنقل اليها .
- (هـ) تحظر الحكومة المصرية الطيران فوق شقة من الأرض عرضها عشرون كيلومترا على كل من جانبي قناة السويس ما لم يقرر الطرفان المتعاقدان بالاتفاق بينهما ما يخالف ذلك . على أن هذا الحظر لا يسرى على قوات كل من الطرفين المتعاقدين ولا على ما هو قائم الآن من خدمات الطيران المنظمة بناء على الترتيبات المعمول بها .

الملحق ٢

- (١) تعين الحكومة المصرية بالاتفاق مع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية مستشارا ماليا منجمله في الوقت الملائم السلطات التي يتولاها الآن أعضاء صندوق الدين . ويحاط علما بكل مشروع شرعي مما يقتهى الآن مصادفة الدول ذوات الامتيازات ليكون نافذا على الأجانب . ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية في غير ذلك من الشؤون التي ترى استشارته فيها .
- (ب) بالنظر الى تعديل النظام القضائي المنصوص عليه في المادة التاسعة من المعاهدة تعين الحكومة المصرية بالاتفاق أيضا مع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية مستشارا قضائيا يحاط علما بكل ما يمس أداء القضاء فيما يتعلق بالأجانب ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية في غير ذلك من الشؤون التي ترى استشارته فيها .
- (ج) الى أن يجري العمل باصلاح نظام الامتيازات المنصوص عليه في المادة التاسعة من هذه المعاهدة على أثر ما يعقد من الاضافات بين مصر والدول ذات الشأن لاتتغير الحكومة المصرية في عدد واختصاص الموظفين البريطانيين الذين يشتغلون الآن بإدارة الأمن العام والبوليس الآ بعد الاتفاق على ذلك مع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية .

استيضاحات

عما تقصده الحكومتان المتعاقدتان ببعض عبارات مشروع المعاهدة ، مقدمة عن مصر

الفقرة الثالثة من التمهيد — يستبدل بالعبارة الآتية: "وذلك بحل وتبديد المسائل المعلقة الخ" عبارة: "وذلك بتبديد المسائل المعلقة وحلها الخ" ذلك أن تحديد هذه المسائل يجب أن يسبق حلها .

المادة الثانية — المفهوم أن هذه المادة وإشارتها للصو بات التي يمكن أن يثيرها موقف الحكومة المصرية ولسلك المعارضة للسياسة الانجليزية وللصالح البريطانية التي قد يلحقها ضرر من جراء اتفاقات مصر ، لم يكن المراد منها غير المسائل السياسية البحتة وعلى ذلك فإن الحكومة المصرية يظل لها تمام الحرية في تصرفاتها الاقتصادية والتجارية .

المادة الرابعة — المفهوم أن هذه المادة التي كان يجب أو يجوز أن تلحق بالمادة الثالثة كفقرة ثانية للدلالة على ما هنالك من الارتباط بين الفكرتين الواردتين في المادتين ، إنما هي متممة للأداة الثالثة ، ذلك أنه بينا تشير المادة الثالثة الى واجبات إنجلترا في حالة اعلان حرب على مصر تبين المادة الرابعة الأحوال التي قد تستدعي قيام إنجلترا بإجابتها المخصوص عليها في تلك المادة وهي الأحوال التي تبرر تعهد الحكومة المصرية بمشاورة الحكومة البريطانية إذ كان الملحوظ فيها اتقاء لوقوع الحرب . وقد حصرت هذه الأحوال في أمرين أولهما حالة خلاف خطير مع إحدى الدول الأجنبية يخشى ألا يحل الا بقوة السيف وثانيهما حالة حدوث فتنة تهدد حياة الأجانب وأموالهم بحيث يخشى تدخل إحدى الدول الأجنبية فيها بالقوة العسكرية . وقد كان الغرض من هذه المادة بوجه خاص تحديد الحالات التي تجب فيها المشاورة ليتجنب بذلك امكان التداخل البريطاني في غير تلك الحالات .

ويجب التذكير هنا بأن المشروع البريطاني الأول كان يحتوي نصا (المادة الثامنة) لم يسعى قبوله لأسبابه ولما تضمنته من التعميم وبأن النص الجديد إنما وضع لارضائى في هذا الصدد .

المادة السادسة — كانت هذه المادة في تحريرها الأول تتضمن في وصف المساعدة عبارة: "التي تقتضيها حالة حليفتين متبكتين معا في حرب" فلم يدعى قبولها لما يمكن أن تؤدي اليه ، في حالة لا تكون فيها الحكومة المصرية في حرب ولا يتهدها حرب ، من إزام الحكومة المصرية باعلان الأحكام العرفية واغلاق حدودها كلها أو بعضها وشراء المؤن قهرا الخ ، وإذا جاز أن تعبر هذه التدابير من وجوه المساعدة فلا مشاحة في أنها من الأسباب الخطيرة للازعاج والاضطراب في البلاد ، وعليه فليس في نية الحكومة المصرية أن تأخذ على نفسها في هذا الصدد عهدا ما . وما وضعت هذه المادة بصيغتها الحالية الا لتقررنا للحكومة المصرية من حرية في هذا الموضوع .

المادة الثامنة — الغرض من هذه المادة ، كما يخلص من البيانات التي اقترنت بوضعها ، هو اتقاء أن يكون للموظفين أجانب غير بريطانيين نفوذ سياسي أجنبي قد يعرض تحالف البلدين للخطر ، ولذلك جاء في المشروع البريطاني الأول أن تعيين الموظفين الأجانب من درجة مديرا فوق يجب أن يكون بمشاورة المنزل البريطاني . اذا كانت هذه الطائفة من كبار الموظفين الذين يجوز أن يكون لهم نفوذ سياسي في ادارة الأعمال العامة هي وحدها التي تثير في نظر بريطانيا العظمى مثل تلك المخاوف . وقد لاحظت على هذا النص أنه ، فضلا عن أنه يكون تتاخلا غير جائز في ادارة البلاد ، صعب التطبيق فإن أساسه مسالة (كادر) لاشبات لها وليس بينها وبين النفوذ السياسي الذي يقتضى انقاسه أى ارتباط مباشر . وبناء على تلك الملاحظة أستعاض عن النص القديم بهذه المادة الثامنة التي تجعل مناط الحكم في المسألة اعتبارا موضوعيا أدنى الى القبول ولكن هذه المادة لا تتعلق طبعاً بالأنفس كبار الموظفين الذين يجوز أن يكون لهم بسبب أهمية مناصبهم نفوذ سياسي .

الملحق ١ (١)

جاء في الصيغة الأولى لتحرير هذا النص أن شروط استبقاء الموظفين البريطانيين في الخدمة هي عين الشروط الواردة في المذكرات التي تبودلت في شهر يولييه الأخيرين نخامة المندوب السامي وبني . ولما كان بادل هذه المذكرات لم يحصل إلا بمناسبة حادث كاد يكدر العلاقات الحسنة بين البلدين فقد آثرت ألا ألع إليه أو أذكر به في سياق معاهدة يراد بها توثيق روابط الصداقة والود ، على أنه لم يقصد في الواقع أن يكون للصيغة الجديدة مدلول أوسع مما كان للصيغة السابقة . وقد تبينت في أحاديثنا مرمرى التسوية التي تمت . فيجب إذن أن نفهم العبارة الجديدة على أن من يجب الاحتفاظ به في خدمة الجيش هو المفتش العام ومساعدته فقط وعلى أن اختصاصات ذلك المفتش العام تظل محددة كما هي الآن بمقتضى مرسوم يناير سنة ١٩٢٥ الذي أنشأ مجلس الجيش ولجنة الضباط وجعله عضوا فيهما .

الملحق ٢ (ج)

كانت هذه الفقرة بحسب المشروع البريطاني الأول تشير إلى موظفي الإدارة الأوروبية والموظفين الأوروبيين ببوليس القاهرة والاسكندرية وبورسعيد . وبعد مناقشة وضعت الصيغة الجديدة وكان المفهوم أن عبارتها لا تشمل إلا هؤلاء الموظفين بينهم مما يترتب عليه أن يبقى اثنان من موظفي إدارة الأمن العام خارجين عن مدلول تلك الصيغة . وقد حددت هذه الصيغة أجل الالتزام بأنه تاريخ العمل بما يتم عليه الاتفاق بين مصر والدول صاحبة الشأن من الاتفاقات بشأن اصلاح نظام الامتيازات المشار اليه في المادة التاسعة من مشروع المحالفة .

ولا يخرج الحال في هذا الشأن عن أمرين :

فأما أن ترم هذه الاتفاقات في أجل قريب جدًا ؛

وأما لاتصيح المفاوضات الخاصة بها .

وما دارت المناقشة حوله ووقع التفاهم عليه مع السرجون برينفال خاصة بقواعد النظام القضائي المستقبل هو تعيين بعض الضباط الأجانب بمصر والاسكندرية وبورسعيد ليكون منهم بوليس للأجانب يمكن للمحاكم المختلطة من أن تنفذ بواسطتهم أوامر القبض أو الضبط أو التفتيش في الحالات التي ترى فيها أن يكون تنفيذ هذه الأوامر بواسطة ضباط أجانب .

ولم يتفق على شيء بشأن الحالة الثانية فقد كنت في الوقت الذي كان الحديث فيه دائرا على هذه المسائل أتوقع أن تعالج المعاهدة السياسية واصلاح الامتيازات معا وفي وقت واحد . ولكن وقد عرض بعد ذلك أنه يجب امضاء المعاهدة السياسية قبل 'لفاوضة في شأن الامتيازات وجب تدبير حل لتلك الحالة الثانية .

اصلاح نظام الامتيازات — أما المسائل التي أثارها كتاب وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ... نوفمبر سنة ١٩٢٧ في صدد تعديل نظام الامتيازات الأجنبية فيهمى أن أدلى بشأنها بالابضاح الآتى :

١ — بالنسبة لاختصاص المحاكم المختلطة بنظر الجرائم السياسية التي تقع من مصرى على أجنبي متمتع بالامتيازات أود أن أبدى قبل كل شيء أن المقصود إنما هو جريمة القتل الناشئة عن سبب سياسى دون أى جريمة أخرى . ولست أقصد بالاعتراف للنائب العمومى لدى المحاكم المختلطة بالحق في وصف جريمة قتل ما بأنها سياسية أو غير سياسية أن أعترف له بحق البت نهائيا في ذلك الموضوع ففقاضى التحقيق وحكمة الجنايات اذا رآيا أن سبب الجريمة سياسى أن يقررا عدم اختصاصهما . وتتحصر مهمة النائب العمومى إذن في أمر واحد هو أن يصدر قرارا ابتدائيا لا يرى لأكثر من تحديد الاختصاص موقتا وذلك تجنبنا لتعطيل التحقيق بسبب اختلاف وجهات النظر في أمر الجهة القضائية المختصة .

٢ — أما ما يتعلق بالتشريع الذى يطبق على الأجانب فإن المادة ١٢ من القانون المدنى المختلط تعتبر أنها القاعدة لكل تشريع لا يكون تشريعا ماليا . وتكون مهمة الجمعية العمومية للسكة المختلطة الاستثنائية من أن التشريع الذى يمرض عليها ليس بحيث لا يتفق مع المبادئ المشتركة للتشريع في بلاد الدول فوات الامتيازات .

وفيا يختص بالتشريع المالى يجب ألا يستعمل حق المعارضة — الذى أرى نفسى مستعدا للاعتراف به — إلا بالنسبة للقوانين التى تقرر فرقا فى المعاملة ^(١) لغير مصلحة الأجانب كما يجب أن يشترط فيه :

أولا — ألا يستعمل الا بناء على تقرير تضعه هيئة مشكلة لهذا الغرض وتكون الحكومة المصرية ممثلة فيها كأن تكون مثلا لجنة مؤلفة من أربعة أعضاء اثنان منهم مصريان والثالث يمثل الدول الكبرى ورابع يمثل الدول الصغرى .

ثانيا — أنه لا يوقف تنفيذ التشريع إلا استعمال حق المعارضة فعلا .

ثالثا — أن يقرر للحكومة المصرية حق الطعن فى ذلك الاستعمال أمام هيئة دولية تكون عصابة الأمم أو محكمة لاهائى .

ويقتضى أن يلاحظ هنا أن جواز رفع الأمر الى هيئة دولية عند مازى الحكومة المصرية أن حق المعارضة استعمل على غير وجهه كان يرجع فى المشروع الذى قدمته الى أن الأحكام الخاصة بحق المعارضة كانت سينص عليها فى المعاهدة نفسها فكان يجب لذلك أن يسرى عليها حكم المعاهدة المتأخر بشأن تفسير أو تأويل أحكام المعاهدة عند الخلاف بحسب «يثاق عصابة الأمم» .

فإذا روى لمناسبات أخرى أن وضع الأحكام الخاصة بحق المعارضة فى اتفاق آخر فيجب احتفاظا بالمعنى المتقدم أن ينص صراحة فى ذلك الاتفاق على حق الحكومة فى الطعن فى استعماله دون أن يكون فى هذا النص ابتداء شىء جديد .

(١) المفهوم أنه لا يعتبر تعريفا فى المعاملة أن ضريبة متساوية لجميع تكون أقل أرا على الأجانب لأنها تفرض بالنسبة لحالات أوضاع أحسن بهم أو أكثر تحققا عندهم .

رسالة تلغرافية

بحث بها مساعدة السير أوستن تشمبرلين الى نخامة الموريد لويد بتاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٧
راجيا تسليم صورة منها الى حضرة صاحب النولة عبد الخالق ثروت باشا

يجب في الثاني عشر من ديسمبر أن أجيب في مجلس العموم على سؤال بشأن نتيجة محادثاتي مع ثروت باشا . وقد أجبت على الأسئلة التي سبق توجيهها الي في هذا الموضوع بأنه ليس في استطاعتي أن أضيف أي شيء الى التصريحات التي فاه بها رئيس الوزارة في الجلد هول يوم ٩ نوفمبر . واني مستعد لتكرار هذه الاجابة اذا رأى ثروت باشا ضرورة ذلك غير أني قد لأمستطيع اجتناب اجابة تكميلية قبل أن يعطل المجلس جلساته بمناسبة اجازة عيد الميلاد . وعليه فاني أفضل أن أقول اني ما زلت أؤكد مع دولته في التصريح الذي يليق في هذا الصدد والذي ينبغي لأسباب واضحة أن يصدر هنا وفي مصر في وقت واحد واني لأرجو ، اذا ما أعيد السؤال في أواخر الأسبوع ، أن أستطيع الاجابة عليه على وجه أوفى .

ومن الطبيعي أن يكون ثروت باشا واعيا في أن يتبين بقدر ما يستطيع من الضبط والتحديد ، درجة التأييد الذي يستطيع الاعتماد عليه ، ومن جهة أخرى فانه يتمذر أن يعرف ، بشيء من الوثوق والتأكد ، الموقف الذي يقفه الأفراد أو الأحزاب حيال المعاهدة ، دون أن يذبح أن هناك معاهدة ودون أن تعلن أو تنشر روايات عنها قد يختلف نصيبها من الصحة ، وليس هذا بالأمر اللائق ولا من شأنه أن يقوى وجوه الاحتمال بالموافقة على المعاهدة .

أما فيما يتعلق بحكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية فان من الملائم أن يكون توقيع المعاهدة في خلال الأسبوع المقبل وأن يكون نشرها هنا وفي القطر المصري حوالى ٢٠ ديسمبر أى قبل العطلة البرلمانية مباشرة .

وأرجو أن تتلوا هذه الرسالة التلغرافية على ثروت باشا وأن تساموه صورة منها مع الاعراب عن رغبتى في معرفة وجهة نظره في مسألة توقيع المعاهدة ونشرها .

رسالة السير أوستن تشمبرلن الأولى الى دولة ثروت باشا

(سُلمت في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٧)

لم يفتني ارسال بيان محادثتنا الأخيرة الى السير أوستن تشمبرلن وردا عليها طلب الى الوزير أن أعجل الى دولكم هذه الرسالة وهذه ترجمتها الفرنسية :

”وافاني اللورد لويد بالملاحظات والاستيضاحات التي قدمتموها دولكم خاصة بالمعاهدة وبالمذكرة الملحقة بها المتعلقة باصلاح الامتيازات .

ولقد تذكرون أنه ، في المذكرة التي سلمت الى المستر سلمي بيساريس في شهر أغسطس الماضي والتي تضمنت ملاحظاتكم على المشروع البريطاني الأول ، عني بوجه خاص بالإشارة الى فضل اعتداد بريطانيا العظمى على شعور الثقة المتبادلة التي تتعمق من التحالف على أي تدبير قاطع جاف من تدابير الضمانات . وقد كان لهذه الجملة أثر بالغ في نفسي وأظن لدولكم تسلمون بأن ذلك الأثرين في الصيغة النهائية للمعاهدة ، لذلك يلوح لي أن ما تعرضونه الآن من أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تتحدد مقدما ما سوف يكون تفسيرها لبعض مواد المعاهدة في ظروف فرضية ، يتعارض مع المبدأ الذي استندتم اليه . وإذا كان يجب أن تتق بريطانيا العظمى بمصر فيجب كذلك أن تتق مصر ببريطانيا العظمى .

وفضلا عما تقدم فإن تأويلات أحد المتعاقدين لا تلزم طبعها المتعاقدين الآخرين مقدما ، ثم إن احتمال قيام خلاف في الرأي أمر شائع في جميع الاتفاقات الدولية التي من هذا النوع ، ولا يمكن بصفة قاطعة تفاديه بالمعاهدة . على أن المعاهدة نفسها وصفت العلاج لذلك بما جاء في مادتها الرابعة عشرة وهي التي تقضي بأن تعرض أمثال هذه الخلافات في التأويل على مجلس عصبة الأمم . وأود أن أذكر لدولكم أنه عند ما وقعت معاهدات لوكارنو أبدى كثيرون مخاوفهم من أنه سيحتاج ، في المضغلات والمسائل الشائكة التي تعرض لها تلك المعاهدات ، أن يرجع بالانصاف الى مجلس عصبة الأمم لاستصدار أحكام تفسيرية . ومن أنه سيقرب على ذلك تقويت الفرض من هذه المعاهدات . على أن هذه المخاوف لم يتحقق شيء منها أصلا . ورغمنا من مرور عامين على توقيع المعاهدات فإن ما أوجدته بين الدول ذات الشأن من زيادة حسن التفاهم وتوثيق علاقات الصداقة والاخلاص أغنى عن الرجوع الى عصبة الأمم . وإن لنا بكل تأكيد أن نرجو أن يؤدي عقد معاهدتنا الى مثل تلك النتائج .

ومع ذلك فاني أقدر تماما رغبة دولكم الطبيعية في أن تكونوا بحيث تستطيعون أن توضحوا بقدر الامكان لزملائكم مرمى المعاهدة والاتفاقات الملحقة ومعناها . ولقد وافيت اللورد لويد في عبارات عامة ببيان ما أحدثته ملاحظات دولكم واستيضاحاتكم من الأثر في نفسي . وأذنت له في تبليغها الى دولكم وذلك مع مراعاة الاعتبارات المتقدمة .”

[الوثيقة رقم ١٢]

الرد البريطاني الأول على الاستيضاحات المصرية

(سُلم في ١٠ يناير سنة ١٩٢٨).

رأيتُ دولتكم من الضروري استيضاح المعاني التي تقصدها حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية من بعض عبارات وضعت في المعاهدة التي وقعناها وتعلمون دولتكم أن في الاتفاقات الدولية التي من نوع الاتفاق الذي وقعناه لا يمكن التفاضل عن احتمال وقوع خلاف في وجهات النظر على أن المعاهدة نفسها قد احتاطت لهذا في المادة الرابعة عشرة التي تنص على أن كل خلاف من هذا القبيل يجب أن يعرض على مجلس حماية الأمم .

٢ - ومع مراعاة هذه الاعتبارات والاحتفاظ بها قد رخصت لي حكومة حضرة صاحب الجلالة في بريطانيا العظمى بإحاطة دولتكم علماً بأنها لم تقصد من المادة الثانية تقييد الحرية التي تمتت بها مصر حتى الآن من حيث عقد المعاهدات التجارية .

٣ - وفيما يخص المادة الرابعة فإن الالتزام الذي فرضته على حضرة صاحب الجلالة ملك مصر بأن يستشير حضرة صاحب الجلالة البريطانية عند حدوث بعض الطوارئ لا يمنع ولم يقصده به أن يمنع ممثل الدول الأجنبية من حق الاحتجاج لدى الحكومة المصرية كلما تهدد الخطر مصالح دولهم أو رعاياهم وفي مثل هذه الأحوال لا تحتفظ حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية بغير حق التدخل حين لا تقع المفاوضات المباشرة بين الفريقين في إيجاد حل وحين تكون ظروف الحال من الخطورة بحيث تجعل حسن العلاقات بين حضرة صاحب الجلالة ملك مصر والدولة التي نشب معها الخلاف في خطر .

فرون دولتكم بلا شك أن الأثر العام الذي تتركه المعاهدة عند النظر في مجملتها هو أن حق حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية في التدخل لحماية المصالح الأجنبية قد ضيق تضيقاً شديداً وهذا ما فهمته الحكومة البريطانية جيداً وما قصده .

٤ - ولا تريد حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أن تتشدد في وجوب إعلان الأحكام العرفية إذا كانت المساعدة والتسهيلات التي وعدت بريطانيا العظمى بها في الظروف التي افترضتها المعاهدة يمكن تحقيقها بدون ذلك الإعلان .

٥ - ولم تمارض حكومة حضرة صاحب الجلالة فيما مضى في استخدام خبراء من الأجانب حيث لا يوجد مرشحون بريطانيون لائقون للعمل وهي ليست راغبة في تعديل هذه الخطة ولا هي متشددة في تفسير المادة الثامنة تفسيراً يكون غير معقول في ضيقه في هذا الشأن .

٦ - وتوافق حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية على وجهة نظر دولتكم بأن الملحق ٢ (ج) لا يفرض على مصر أي التزام بحد تنفيذ نظام الامتيازات على الوجه المبين في الملحق المذكور .

[الوثيقة رقم ١٢ مكر]

المكاتبان المتبادلان بين دولة ثروت باشا واللورد لويد

في ٢٦ و ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٨ في شأن الاشارة الى توقيع المعاهدة

من حضرة صاحب الدولة ثروت باشا الى نخامة اللورد لويد

عزيزى صاحب القنطرة

لاحظت لدى مراجعة الملاحظات التي تفضلتم بإبلاغها الى جوابا على ملاحظاتي أن الفقرة الأولى من ملخص مذكرة صاحب السعادة السير أوستن تشمبرلين الموصحة لرأى حكومة صاحب الجلالة البريطانية ونياتها بشأن المادتين الثانية والرابعة من مشروع المعاهدة والملحق رقم ٢ (ج) قد استهلكت بالعبارة الآتية :

"رأيت دولتكم من الضروري استيضاح المعاني التي تقصدها حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية من بعض عبارات وردت في المعاهدة التي وقعتها ."

وقد فهمت دائما أنه لا شك في أن هذه العبارة لا تفيد أن المعاهدة قد تم توقيعها لأن المعاهدة التي لم تزل كما تعلمون نخامتكم موضوع المفاوضة بين سمادة السراوستن تشمبرلين وبينى لم يقع بشأنها أى تبادل توقيع . وأكبر ظنى أن هذه الجملة تصور صيغة البروتوكول الذي يمكن تبادل الدلالة على حقيقة معنى النصوص التي تم الاتفاق عليها وذلك في حالة التوقيع على المعاهدة .

ولقد تراءى لى في الوقت الذى اعترمت فيه مكاشفة زملائي بنتيجة محادثاتي وجوب ايضاح معنى تلك الجملة دفعا لما قد يقع عندهم من سوء التفاهم في هذا الصدد .

القاهرة في ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٨

المخلص

الامضاء : (عبد الخالق ثروت)

من نخامة اللورد لويد المندوب السامي لمصر والسودان الى حضرة صاحب الدولة ثروت باشا

عزيزى رئيس مجلس الوزراء

أشكر لدولتكم جزيل الشكر كتابكم المؤرخ ٢٦ فبراير. واني لموافق على أنكم محقون في اعتبار الجملة "المعاهدة التي وقعتها" التي يتضمنها مشروع الوثيقة المسماة الى دولتكم في ١٠ يناير صيغة تستعمل في المذكرات التي يتبادلها الطرفان عند التوقيع على المعاهدة لا أنها تفيد أن شيئا قد تم توقيعها .

المخلص

الامضاء : (لويد)

القاهرة في ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٨

الاجابة المصرية على الرد البريطانى الأول

(سُلِّمت في ١٦ يناير سنة ١٩٢٨)

أرى التفسير الوارد في الشطر الأول من الفقرة الثالثة مرضيا اذ هو يعلق التزام الحكومة المصرية بمشاورة الحكومة البريطانية في الحالتين المنوه عنهما في المادة الرابعة ، على شرط أن المفاوضات المباشرة بين مصر والدولة الأجنبية لم تؤد الى حل المسألة المختلف عليها بينهما ، وأن تكون ظروف تلك المسألة من الخطورة بحيث انها تعرض العلاقات الحسنة بين مصر والدولة الأجنبية للخطر ، أى بعبارة أخرى أنه يخشى من تدخل عسكري ، غير أن الشطر الثانى من الفقرة ، وإن يكن قد أريد به تأييد التفسير الوارد في الشطر الأول منها ، قد يؤدى الى تأويلات لم تقصد من الجانبين ولذلك يجب حذفه .

وتريد الحكومة المصرية ، عند ما تعد الحكومة البريطانية بالمساعدة اذا وجدت هذه في حالة حرب أو هدئت بوقوع حرب ، أن تحتفظ بحريتها فيما يتعلق بإعلان الأحكام العرفية .

ومع ذلك فأخذنا بملاحظات السير أوستن تشمبرلين التى جاءت في اجابته التى قومت على- يجوز أن يكون مفهوما أن الحكومة المصرية تعلن عند الضرورة الأحكام العرفية اذا استلزمها مقتضيات الدفاع عن بعض الأراضى المصرية.

[الوثيقة رقم ١٤]

الاقتراح البريطاني الخاص بالبوليس والأمن العام

(سلم في ٦ فبراير سنة ١٩٣٨)

إذا تمذر ، في أثناء الحماية الأعوام التالية لتنفيذ المعاهدة ، الوصول إلى الاتفاق مع الدول قوات الشأن على اصلاح نظام الامتيازات المتوة عنه في الفقرة (ج) من الملحق (٢) ، وتمذر أيضا الاتفاق بين حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية وبين الحكومة المصرية على تعديل الأحكام الواردة في تلك الفقرة ، فان حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية تشترك مع الحكومة المصرية في دعوة مجلس جمعية الأمم ليصدر قرارا فيها يختص بعدد ومركز واختصاصات الموظفين البريطانيين الذين يكونون حينذاك موظفين في أعمال البوليس والأمن العام ، مسترشدا بالأحوال التي تكون قائمة في هذا الصدد اذذاك . ويكون من المفهوم أن الحكومتين تمبران هذا القرار اتفاقا بينهما المهني المذكور في الفقرة (ج) من الملحق (٢) للمعاهدة .

خلاصة مذكرة

تترجم حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أن ترسلها الى الحكومة المصرية
عند التصديق على المعاهدة اذا رأت الحكومة المصرية الموافقة عليها
(سلمت في ٦ فبراير سنة ١٩٢٨)

نصت الفقرة (هـ) من الملحق ١ من المعاهدة على ما يأتى :

- تحظر الحكومة المصرية الطيران فوق شقة من الأرض عرضها عشرون كيلومترا على كل من جانبي قناة السويس .
- ما لم يقرر الطرفان المتعاقدان بالاتفاق بينهما ما يخالف ذلك .
- على أن هذا الحظر لا يسرى على قوات كل من الطرفين المتعاقدين ولا على ما هو قائم الآن من خدمات الطيران المنظمة بناء على الترتيبات المعمول بها .
- وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأحيط علم دولكم أن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية على استعداد ، طبقا لهذا النص ، لأن لا تمارض في استثناءات لهذا الحظر في حالات الطيران الفردى الذى لا يكون جزءا من خدمة منظمة ، ويكون خاضعا لمراقبة كافية ، ثم لا تمارض فيه الحكومة المصرية ، وفى هذه الحالة يصدر الترخيص اللازم في كل مسألة على حديتها من السلطة المختصة في الحكومة المصرية ومن الممثل البريطانى بالقاهرة .
- وترغب حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أيضا أن تنبه الى أنها قد تطلب في المستقبل موافقة الحكومة المصرية على أن يستثنى من هذا الحظر خدمات طيران مدنى بريطانية قد يرى من المرغوب فيه انشاؤها ، وترجو أن تحصل على تأكيد من الحكومة المصرية بأنها مستعدة للنظر فى أمثال هذه الطلبات بعين الرضا والحكومة البريطانية من جانبها على استعداد لأن تنظر أيضا بعين الرضا فى كل طلب استثناء من هذا النوع يمكن أن يقدم فى المستقبل لمصلحة خدمة طيران مصرية من النوع نفسه .

[الوثيقة رقم ١٦]

الرد البريطاني

الخلاص بالتحديد المطلوب لسادة الرابعة من المعاهدة

(سلم في ٦ فبراير سنة ١٩٢٨)

أذن لي أن أحيط دولتكم علما بأن حكومة صاحب الجلالة البريطانية توافق على إلغاء الشرط الثاني من الفقرة الثالثة من المذكرة التي بعثت بها إليكم في ١٠ يناير خاصة بتفسير بعض مواد المعاهدة والفقرة المشار إليها تتعلق بتفسير المادة الرابعة .

[الرفقة رقم ١٧]

الرسالة الثانية

من السير أوسطن تسمبل إلى دولة ثروت باشا
(سَلِّمت في ٦ فبراير سنة ١٩٢٨)

وقفتم دولتكم من لورد لويد على وجهة نظر حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية في المسائل التي أتمتوها دولتكم بشأن ملحق مشروع المعاهدة ، وأني لائق أن دولتكم مستبينون أن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أظهرت فيما يتعلق بهذه المسائل وبغيرها من المسائل الخاصة بنص المعاهدة اعتدالا وحناء ، بلغ بها أنها وافقت في بعض الشؤون على تأويلات لا يمكن أن يقال إنها مستفادة من مدلول النصوص التي تم الاتفاق عليها بيني وبين دولتكم من عهد غير بعيد ، ويجب أن أشير بوجه خاص إلى أنه لن يمكن الاستمرار على هذه الطريقة وأنه فيما يتعلق بحكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية فإنها قالت كتبها الأخيرة في هذا الشأن .

وانني مستعد للاستمرار في المفاوضة قبل التوقيع على المعاهدة وبعد التوقيع عليها في تأليف واختصاص البعثة العسكرية البريطانية في مصروف توزيع مياه النيل وكذلك في أي مسألة ثانوية من مسائل إصلاح نظام الامتيازات لم تزل معلقة . على أني أؤكد لدولتكم أن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية لا يمكنها أن تقدر أي مناقشة أخرى بالنسبة لنص المعاهدة نفسها .

٢ - وقد اتفقتم دولتكم معي على أن التسوية التي تضمنتها المعاهدة تعتبر حلا عادلا للصعوبات التي كدرت من وقت لآخر مع الأسف ما يجب أن يكون بين مصر وبريطانيا المظني من حسن العلاقات .

وقد كما تؤمل أننا نضمن بهذه المعاهدة لمصر حريتها واستقلالها ومكانتها اللائق في جماعة الأمم ، مع المحافظة على المصالح الضرورية لبريطانيا المظني والامبراطورية البريطانية ، وعلى تمهاتها .

٣ - وإن ما استكسبه مصر بهذه المعاهدة من حرية التصرف سيلقى على عاتقها مسؤوليات تقابل تلك الحرية .

ويجب أن أذكر دولتكم بأن جانباً عظيماً من تلك المسؤوليات تتحمله الآن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية بمقتضى تصريح فبراير سنة ١٩٢٢ فإذا رفضت الحكومة المصرية الآن هذه التسوية اضطرت حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أن تتشدد وتدق في ما احتفظت به في ذلك التصريح من الحقوق .

٤ - على أنه يصعب عليّ أن أعتقد أن مصر تأتي أن تؤيد المجهودات التي بذلتها دولتكم لعقد محاملة بين بلدينا ، وأرجو دولتكم أن تسرعوا بمرض المعاهدة على زملائكم وأن تباشروا توقيعها في أقرب وقت .

وتبينون دولتكم أنه بالنظر إلى عودة البرلمان للاجتماع لا أستطيع ، مراعاة لواجباتي في هذا الشأن ، أن أتجنب تقديم بيان مفصل بالمفاوضات التي جرت بيننا مما يستلزم أن تفسر في وقت قريب جميع المكتبات التي تبودلت في هذا الصدد .

رد دولة ثروت باشا على رسالتى السير أوستن تشمبرلن

حضرة صاحب السعادة

تفضل اللورد لويد فينت الى منذ زمن رسالة أولى موجهة الى من سعادتك وإذا كنت لم أبادر الى الرد عليها فانما كان ذلك لأنى رأيت فى استئناف المحادثة مع نفاخته فى المسائل التى أثيرت فى اجتماعاتنا السابقة ، والبحث عن وجوه للتوفيق بيننا نوعا من الرد ، وانى لا أشاطركم الرأى فى مدلول المادة ١٤ من مشروع المعاهدة فلا أستطيع تفسيرها على الوجه الذى فسرت به فى الرسالة المذكورة ، وعندى أنه يفرض فيها وقوع اختلافات لم تكن متوقعة وقت وضع المعاهدة لا اختلافات كان يراد من المعاهدة تسويتها أو عبارة أخرى كانت معلومة ومقدرة الوقوع قبل وضعها ، ولكنى رأيت أن لا محل للاسترسال فى جدل فى هذا الشأن تلقاء التصريح الودى الذى ختمت به تلك الرسالة اذ تفضلتم فاعتزتم فيها صراحة بأن من الطيبى أن أرغب فى أن أكون بحيث أستطيع أن آتين زملائى مرمى المعاهدة والاتفاقات الملحق بها ومناها .

ومن عهد قريب أبلغنى اللورد لويد رسالة ثانية لم يسعنى أن أتركها من غير رد ، وقيل الرد عليها يجب أن أعرب لكم عن الأثر العميق الذى تركته فى نفسى هاتان الرسالتان بلهجتهما الودية وبما انطوتا عليه من صادق الرغبة فى التقريب بين البلدين .

على أنى أستاذكم فى أن لاحظ بادئ بدء أن الاستيضاحات التى وجهتها الى اللورد لويد لم يكن الفرض منها ابداء اقتراحات جديدة أو استئناف مناقشة اعتبرها الفريقان قد انتهت ، كذلك لم يكن يراد بها تحميل النص ما لا يحتمل ، وانما الواقع أن هذه الاستيضاحات ترجع الى ظروف وضع نصوص المعاهدة مما يبرر تلك الاستيضاحات تبريرا تاما .

وانكم لذكرون أنه على أثر المناقشات الطويلة التى دارت مع سعادتك ومع المستر سلي والمستر مرمى أن بعض النصوص مما أريد به التقريب بين النزعات المتعارضة ، وبخاصة النصوص التى أثارنا فيها بعد الاستيضاحات السابقة الذكر ، لم تكن قد وضعت فى صيغتها النهائية الا فى الليلة السابقة ليوم سفرى . وكثيرا ما يتفق اذا استعملت فى نص ما ، ألفاظ أو عبارات مبهمه أو عامة (كما هى الحال فى المسائل التى طلب عنها الايضاح) أن يسمي النص المذكور ملتبسا بما قد يفضى الى تأويلات مختلفة . على أن العناية باجتناب مثل هذا الالتباس أوجب ما تكون فى وثيقة عرضها الأساسى منع احتمال وقوع أى اختلاف فى المستقبل . وإذا روعيت الحاجة الى تسكين الخواطر القلقة عندنا فلن يمكن أن تكون تمت بمبالغة فى أى ايضاح أو فى أى دقة .

ربه فى دره المشاكل ولاتعانى بما تسكين الخواطر القلقة من الأهمية فى سبيل التوفيق بين البلدين رأيت منذ عودى وبعد أن أنعمت النظر مليا فى النصوص أن أبسط للورد لويد مختلف النقط التى يحتاج فيها الى ايضاح ، وكان من بواعث ارتياحى أن أقرأ فى رسالتكم الأولى الى تأييدا صريحا لهذا الأسلوب .

فكان لى إذن أن أدهش تصريح سعادتك بأن هذه الطريقة لا يمكن أن تستمر ولدعوتكم إياى فى الآن نفسه الى عرض المعاهدة على زملائى قبل أن تسوى أو توضح مسائل مياه النيل والجيش والبوليس .

والواقع أن ما وعدتم ببيانه من الأثر الذى أحدثته ملاحظاتى كان موضوع أحاديث عدة بينى وبين اللورد لويد منذ تسلمت رسالتكم الأولى بل كان رد سعادتك فى وقت ما موضوع تلخيص كتابى منه لم أجده مرضيا فى بعض المسائل وقد أبلغته ملاحظاتى بشأنها كتابية . وعند ذلك رأيت أن الأوفى لمصلحة الطرفين ، تسهلا وتحميدا لتناقشة ، أن أجعلها كتابية ، وهذا هو ما حدث الى أن أرسل الى اللورد لويد صورة من طلبات الايضاح كنت أنخذها فى المناقشات الشفوية بمثابة مفكرة لى ، فليس هناك اذن غير نفس الاستيضاحات التى تقبلوها سعادتك فبولا حسنا فى رسالتكم الأولى .

ولشد ما أسفت لأن تكون هذه المحادثات بما تقتضيه من اتصال المراسلات بين لندن والقاهرة سببا لتأخيرى عن استشارة زملاى وزعماء الأحزاب المختلفة . وأظنى شعرت بما شعرتم به بل بأكثر ، من ذلك القلق العميق الذى يحدثه طول السكوت فى النفوس ، وأن لم يكن ثمة متفوعة عن هذا السكوت بسبب الظروف التى حرت فيها هذه المحادثات بين لندن والقاهرة . وبالرغم من أن ذلك القلق كان من شأنه أن يزيد فى صوة مهمتى ، فقد أخذت على نفسى دون حرج أو غضاظة مسؤولة هذا التأخير ، معتبرا أنه اذا أمكن الحصول على الايضاحات المطلوبة لم يكن وقتى قد ضاع سدى . والواقع أن هذه الايضاحات هى فى نظرى صحيح لمصلحة المشروع . وكنت أرى أن تلك الايضاحات مع ما تضمنته المشروع من مزايا وفوائد تسمح لزملاى عند عرض المشروع عليهم بموازنة ما يبدو لهم فيه غير محبب ، فلم يكن لى إذن إلا عرض واحد وهو أن مجهود التقريب بين البلدين ، بقدر ما يترجم له ويبرعنه مشروع المعاهدة ، يقدم على خير وجه يكفل له النجاح .

ولقد كان بوسعى وأنا أطرح المشروع على زملاى أن أصحبه بما أراه من الايضاحات المستفادة من المحادثات التى قمت بها ، إلا أنه لعلنى أن التفسير الصادر من طرف واحد ليس ملزما للطرف الآخر ، كما لاحظتم سعادتكم ذلك بحق فى رسالتكم الأولى ، فقد حاولت تلك الاستيضاحات ، لا استئناف البحث فى مختلف المسائل للوصول فيها الى أكثر مما وصلت اليه محادثاتنا ، وإنما الحصول على تأييد من جانبكم يبرر البيانات والايضاحات ، الى يسوغ لى بحق أن أعبرها سطوية فى اتفاقنا ، مترجة عن حقيقة فكر كل من اشتركوا فى محادثات لندره .

ومن الملاحظات السالفة تفتينون سعادتكم أنى اذا كنت لم أبلغ المشروع حتى الآن الى زملاى فأنما ذلك لأنى رأيت من المتعذر تأييد المشروع أمامهم بغير تلك الايضاحات التى كان يلوح لى تردد اللورد فى الموافقة عليها . ومع ذلك فقد اضطرت على أسف منى عقب وصول رسالتكم الثانية أن أبلغ المشروع الى مصطفى النحاس باشا وأقول "على أسف منى" لأنى لا أخفيكم أنه مع ترددكم فى الموافقة على الايضاحات المطلوبة يكون المشروع بحالة لا تستدعى الرضا به .

والواقع أن المسائل الباقية بلا حل هى على وجه الخصوص مسائل الجيش والبوليس ، ولما كانت الملاحظات التى أبلغتها الى اللورد لويد بشأنها هى نفس ما ذكرته فى الملاحظات العامة على المشروع البريطانى الأول وفى مناقشائى بلندن ، وكانت النصوص قد وضعت بقصد ارضائى فى هذه القطع فيحق لى أن أفهم أن تلك الملاحظات تضى . وتعتمد بدلول النصوص الخاصة بهاتين المسألتين .

والآن وقد استوفت المحادثات فساوفى سعادتكم عن طريق اللورد لويد بمذكتين تكليبين فى هاتين المسألتين وكذلك ساشترك مع اللورد لويد فى بحث مسألة المياه التى اتفقنا على وجوب تسويتها مع المعاهدة فى وقت واحد .

ودرجاى أن تفضى محادثاتنا فى أقرب وقت الى الاتفاق النهائى على المسائل التى تحت النظر .

وتفضلوا سعادتكم بقبول الخ ...

١٨ فبراير ١٩٢٨

[الوثيقة رقم ١٩]

مذكرة

عن مسألة الضباط البريطانيين المستخدمين بالجيش المصرى

ان الملاحظات التى قدمتها عن هذه المسألة تحتوى على نقطتين : الأولى هى أن المذكرات التى تبودلت فى شهر يونيه الماضى لم يقصد بها الاضابطان بريطانيان هما المفتش العام ومساعداه ، والثانية هى أن تلك المذكرات أبدت اختصاصات المفتش العام على الصورة التى قررت بها فى مرسوم يناير سنة ١٩٢٥

ولست أدرى اذا كانت صعوبة الوصول الى اتفاق على هذا الأمر يتعلق بالنقطة الأولى أو بالنقطة الثانية أو بهما معا . على أى فى تقرير هذين الأمرين لم أخرج عن نصوص تلك المذكرات التى راعيتها بدقة ، فهل توجد اعتبارات أخرى تدعو الى تغيير المعنى الواضح لتلك النصوص ؟

أما فيما يتعلق بعدد الضباط البريطانيين فى الجيش فيلاحظ قبل كل شئ أنهم . فيما عدا المفتش العام ومساعداه ، وبعض جاوئسية ومستخدمين هم بطبيعة الحال خارج دائرة هذا البحث ، عشرة ضباط عتدا . ومن بين هؤلاء العشرة طبيبان وخمسة معلمون أو مدربون وثلاثة فى سلك الجيش وهم مدير قسم المهمات ومدير الموسيقى وضابط هيئة أركان حرب .

وعلى هذا فانه ، فيما عدا خمسة المدربين الذين نص على حالتهم ومركزهم فى المادة الخامسة من المشروع التى تنمهد الحكومة بقتضاها بأنها اذا رأت ضرورة استخدام مدربين من أجنبى فتختارهم من الرعايا البريطانيين ، لا يتصور أى سبب من أسباب السياسة العامة يدعو الى التمسك ، فوق المفتش العام ومساعداه ، بالخمسة الضباط المرؤوسين الآخرين بعد انتهاء مدة عقودهم .

فاذا كانت الفقرة (١) من الملحق (١) لا يمكن أن تكون قد قصدت لغبر استبقاء المفتش العام ومساعداه فينبغى بعد ذلك تعين اختصاصاتهما ، ومن الواضح أن مساعد المفتش العام ليس له اختصاصات خاصة بذاته وإنما تنحصر اختصاصاته فى مساعدته للفئش العام فى حدود اختصاصات هذا الأخير وتولى هذه الاختصاصات نفسها عند غيابه .

لم يبق بعد هذا الا معرفة اختصاصات المفتش العام وقد بسطت هذه المسألة فى المذكرتين المصريتين المؤرختين ١٤ و ٣ يونيه سنة ١٩٢٧ بما فيه الكفاية . والواقع أنه اذا نظرنا الى المسألة من وجهة تاريخ مرسوم سنة ١٩٢٥ . أو نظرنا اليها من وجهة نظام وزارة الحربية بكرة من هيئة وزارية مسئولة ، أو نظرنا اليها اخيرا من وجهة حسن نظام العمل فى مجلس الجيش ولجنة الضباط ، والمفتش العام عضو فى كليهما ، لا يمكن التسليم بأن يكون للفئش العام اختصاصات من شأنها أن تعارض أو أن تعطى تصرفات ذلك المجلس أو تلك اللجنة أو تصرفات الوزير المسئول .

وان مرسوم سنة ١٩٢٥ الذى كان استينكس باشا من العاملين على اصدااره لم يزل معمولاً به ، وبناء على ذلك فى حدود ذلك المرسوم يجوز للفئش العام ويجب عليه أن يباشر اختصاصاته .

مذكرة

عن الموظفين البريطانيين في البوليس والأمن العام

عمل هؤلاء الموظفون كثيرهم من الموظفين الأجانب الذين في خدمة الحكومة بمقتضى أحكام القانون رقم ٢٨ سنة ١٩٢٣ . والواقع أن كل من كان لهم بمقتضى هذا القانون أن يتفجروا بمزايا قد فعلوا ذلك ، ولم يحتفظ بهم في وظائفهم بعد انتهاء مدة الخيار الذى أعطى لهم إلا بموجب عقود لمدة مختلفة .

وما لم يذكر معنى وآثار ذلك القانون الذى هو من ناحية أخرى معاهدة مبرمة بين إنجلترا ومصر فيجب عدلا ألا يكون أولئك الموظفون موضوع أية تسوية في مشروع المعاهدة .

وهؤلاء الموظفون هم أول الموظفين بالألا يكونوا موضوع حكم خاص في المعاهدة ، فانه لما كان النرض من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ هو أن تسترد مصر حريتها في أمر الموظفين الأجانب ، فأول ما يجب أن يتحقق ذلك النرض فيه ويصده ، هو البوليس ، اذ كان يد من أخص أعمال الدولة المستقلة ، وأقواها دلالة وأوجها مظهرها لسلطتها .

لذلك كنت - فيا أنهم من الفقرة (ج) من الملحق (٢) - على يقين من أن هذا النص الذى يتحدث عن حالة اصلاح نظام الامتيازات ، لا يمكن أن يجهد للحكم بشأن الحالة التى لا تتجح فيها المفاوضات الخاصة بذلك الاصلاح . ولوضع هذه الفقرة أصل وأسباب لا تجعل محلا لأن يستخرج منها أى حجة أو دليل عن أى حالة غير الحالة التى نص عليها فيها .

ولكى ينهض الدليل على أن ذلك الاتفاق يؤخذ منه بطريق الدلالة أنه يجوز، في حالة فشل المفاوضات الخاصة باصلاح نظام الامتيازات الأجنبية، الاحتفاظ بالموظفين الأجانب في البوليس بما لم الآن من الاختصاصات العامة، يجب بداهة أن يفترض أن وجود اجانب في خدمة البوليس هو بذاته احدى الضمانات التى يقوم عليها نظام الامتيازات، وأن المفاوضات في موضوع اصلاح هذا النظام لن تفعل بناء على ذلك البحث في المسألة سواء للاحتفاظ بتلك الضمانة أو لالغائها أم للاستعاضة منها بجمل يقرب منها قليلا أو كثيرا ، وأنه اذا كان مشروع المعاهدة قد احتفظ موقتا بهؤلاء الموظفين ريثما تبهم الاتفاقات مع الدول ، فقد كان النرض الأساسى من ذلك ادخال الطمأنينة على نفوس الأجانب حتى يتيسر بالاتفاق مع الدول أن يستبدل بالحالة الحاضرة حالة مرضية مثلها .

على أنه لا جدال في أن مسألة البوليس ليست من المسائل التى يقع عليها ويتحقق بها نظام الامتيازات ، وأن ليس للأجانب حق امتياز ما من هذه الناحية ، وأن هذه المسألة لن تتطور ولم تكن لتتطور في سياق المفاوضات بشأن اصلاح نظام الامتيازات ، وأنه سواء انجحت هذه المفاوضات أم فشلت فلن يكون مسألة البوليس أى أثر في نجاحها أو فشلها .

اذن فلا يمكن القول بأن الفقرة (ج) من الملحق (٢) تؤدى الى حل لمسألة البوليس في عمومها اذ ليس لهذه المسألة صلة بالفرض الوارد فيها .

ولاستبانة مدلول الفقرة المذكورة يجب أن يذكر أنه لما طرحت على بساط البحث مسألة توسيع اختصاص المحاكم المخططة في مواد المقوبات ، دعت الحال بالضرورة الى البحث في نظام تحقيق الجنايات . وقد انفتحت الآراء في هذا الموضوع على وجوب اقرار بعض أحكام خاصة تقضى بها الصفة الأجنبية للقاضين . وكان من بين هذه الأحكام بحسب مشروع السبرسل هرست حكم يحول تلك المحاكم حق تنفيذ أوامر القبض والضبط على الأجانب وتفتيش مساكنهم بواسطة ضباط بوليس من الأجانب ، فكان من المحتم ، لجعل ذلك الحكم ممكن التنفيذ ، التفكير في استخدام عدد من الضباط في المحاكم لأداء ما يعهد اليهم من تلك المهام .

وإذا كان الاقتراح باستبقاء موظفي البوليس والأمن العام قد تقدم به المشروع البريطاني الأول من قبل، وكنت قد دفعته بنفس الحجج والبراهين المبسطة آنفا سواء كان ذلك في الملاحظات العامة أم في عاداتنا في الصيف الماضي، فقد تراءى لنا الخروج من هذا المأزق أن المحاكم المختلطة لن يكون لها في تعيين الضباط المذكورين طريقة أمثل من اختيارهم من هيئة الموظفين الحالية في بوليس المدن والأمن العام . ومع أنه من الواضح أن ليس تحت ارتباط أصلا بين اصلاح نظام الامتيازات وأعمال البوليس بوجه عام ، فقد رأينا أننا إذا جعلنا أجل الاحتفاظ هؤلاء الموظفين تاريخ الاتفاق مع الدول نكون قد ضمننا لهم البقاء في الخدمة حينما من الزمن . وقد كان هذا الضمان الذي يجب أن يعد كافيا أقصى ما كان في وسع التسليم به . والواقع أن استبقاء أولئك الموظفين بعد عقد المحافضة ، كان على سبيل التسهيل من الجانب المصري ولم يكن استمرارا لحق مكتسب ، فليس من وجه لأن يزعم أن هؤلاء الموظفين المذكورين أن يبقوا في الخدمة بمحكم المعاهدة لأجل غير مسمى . إذ أن ذلك لا مبرر له .

ولقد اقترح عرض هذه المسألة على جمعية الأمم ولكن يلوح لي أن هذا الحل لا يمكن للحكومة المصرية قبوله ، فإن من حقها اعتبار هذه المسألة من مسائل الإدارة الداخلية البحتة التي ينبغي البت فيها منذ الآن . ولذلك أقترح لها أن تضع نظام لاحتلال المصريين تدريجيا عمل الموظفين الأجانب في البوليس والأمن العام في مدى ثلاثة أعوام أو خمسة وتقسيم أولئك الموظفين الى ثلاث فئات أو خمس بحسب ما تدعو اليه الأحوال ففي نهاية كل سنة تترك فئة منهم وظائفها ليحل مصريون محلهم فيها بحيث لا ينتهي العام الثالث أو الخامس حتى يكون كافة الضباط الموجودين في خدمة الحكومة قد تخلوا عن مراكزهم .

وإني شخصيا أرى أن هذا الحل جائز القبول وفي مصلحة العمل وفائدته ما

[الرفيقة رقم ٢١]

الرسالة الثالثة

من السير أوسطن تشمبرلين الى جولة ثروت باشا

تلقيت الرسالة التي تفضلتم دولتكم بإبلاغها بواسطة اللورد لويد ، وانني لسعيد أن أستخلص منها أنكم تشاطرونني الرغبة الأكيدة في الوصول الى اتفاق في أقرب وقت ممكن .

فلقد أهتمتوني دولتكم صراحة في خلال إحدى محادثاتنا الأولى في الصيف الماضي أنكم تعتبرون إبرام اتفاق بين البلدين ، كالاتفاق الذي وضعنا صيغته فيما بعد ، عملا جليلا يرفع من شأن واضعه ويعلى من ذكره . وتذكرون دولتكم كذلك أنني في أثناء زيارتكم الثانية لهذه البلاد في العام الماضي سألتم رأيكم الصريح في المساعدة التي يراد إبرامها فأجبتم بأنكم تأخذون على نفسك العهد بأن تجعلوا كل اتفاق يمكن أن تتفق عليه أمرا ذاتيا لكم وأن تؤيدوه بقوة نفوذكم كما أيد هر شترزمان والدكتور لوثر معاهدة لوكارنو وحملأ أبناء وطنهما على قبولها . وقد أوضحت لدولتكم أن نيائي تيطايقي نيائكم من هذا الوجه . وبناء على هذه التأكيدات من جانب دولتكم وعلى ما اتفقنا عليه من أن النص الذي أقرناه نهائيا هو الحد الأقصى الذي لا يستطيع أى منا أن يتجاوزه أو يتجاوز دونه ، أمكنني بعد ختام المناقشات أن أكاشف زلاتي بنص المعاهدة التي تفاوضنا فيها معا وأن أحصل على مصادقهم عليها . لذلك لم أستطع أن أبين الأسباب التي حملت دولتكم على تأخير توقيع وثيقة صرحتم منذ شهر نوفمبر الماضي بالموافقة عليها ، تأخيرا ليس من شأنه - بحسب ما أرى - تذليل الصعاب التي أعلم أنها محيطة بكم والتي كنتم ، بحسب ما يؤخذ من تصريحاتكم نفسها ، على ثقة من التغلب عليها .

على أنى لم أستطع فيما يخص بعض المسائل أن أسار دولتكم فيما جاء بالرسالة التي بعثتم بها الى من التذليل والاشارات فقد وضع الملحق ١ (أ) والملحق ٢ (ج) من المعاهدة عن مسألتى الجيش والبوليس ، وافقنا في لندره اتفاقا تاما على النصوص ، وهذه النصوص من أول نظرة فيها معنى صريح جدا ولا يمكن أن يكون لها غير ذلك المعنى ، فلا يمكن أن تكون ثمت مسألة تفسير نصوص . ومع ذلك فرغبة في اجابتكم الى ما رأيتم عرضت حكومة حضرة صاحب الجلالة الملك من وجود التسلسل ما لو فُخذ لمد مخالفة للنص الذي تمت الموافقة عليه في لوندره . أما ما يتعلق بالجيش المصرى فحكومة حضرة صاحب الجلالة مستعدة للنقشة في أن تستبدل بالنظام الحالى بثة عسكرية بريطانية ، وأما ما يتعلق بالبوليس فقد اقترحت بصدده عرض المسألة على مجلس جمعية الأمم بعد زمن قصير لا يتجاوز بعض السنوات وقد عهدت الى اللورد لويد أن يسطر لدولتكم باسباب وجهة نظر حكومة حضرة صاحب الجلالة في هاتين المسألتين .

اما المسائل الثانوية الخاصة بالامتيازات وتوزيع مياه النيل فقد اتفقنا كلاتا على أن تتبادل عند اعتقاد المعاهدة مذكرات بتسويتها ، ولقد صرحتم دولتكم بالموافقة على المبادئ الواردة في المشروعات الملحق بالمعاهدة ، فاذا كانت التفاصيل بحاجة الى الوضع والتحديد فلا بد من مفاوضة بشأنها في القاهرة ، كما تجب كذلك المفاوضة بشأن بثة عسكرية بريطانية ، على أنه لا يمكن في أى حال من الأحوال أن يسرى مفعول التسويات التي ستوضع في هذا الصدد قبل نفاذ المعاهدة نفسها أى قبل التصديق عليها . ومفاوضات من هذا القبيل لا يجوز أن يترتب عليها تأخير في توقيع المعاهدة التي تم الاتفاق على نصها منذ ثلاثة أشهر بين دولتكم وحكومة حضرة صاحب الجلالة .

وكما سبق في ملاحظته لا أكاد أدرك الفائدة أو الغرض من التأخير الى ما بعد الآن ، كما أنى أعيد لفت نظر دولتكم الى أن نشر الوثائق هنا لا يمكن تأجيله لمدة طويلة ولهذا يسرى أن أقف في أقرب وقت ممكن على التاريخ الذي عزتم على توقيع المعاهدة فيه لييسر من جانبنا أن نستغل بالمعدات اللازمة ومع هذا فاني أرجو أن تجعلوا دولتكم بإبلاغ نص المعاهدة الى زملائكم معنا لتأخير لا لزوم له .

[الويقة رقم ٧٢]

كتاب

من حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا رئيس مجلس الوزراء الى نخامة
اللورد لويد المندوب السامي لحضرة صاحب الجلالة البريطانية في مصر
بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٢٨

حضرة صاحب النخامة

أتشرف باخبار نخامتكم أنه عملا برغبة سعادة السير أوستن تشمبرلين في الرسالة التي أبلغني اياها بواسعتكم ،
قد عرضت على زملائي مشروع معاهدة التحالف الذي أفضت اليه محادثاتنا في الصيف الماضي وأحفظتهم علما
بالأدوار المختلفة التي مرت بها هذه المحادثات والمذكرات التي تبودلت والمناقشات التي جرت بعد ذلك .
فراى زملائي أن المشروع لا يتفق في أساسه ونصومه مع استقلال البلاد وسيادتها ويجعل الاحتلال العسكرى
البريطاني شرعا .

بناء على ذلك عهد الى زملائي في ابلاغ سعادة وزير خارجية حضرة صاحب الجلالة البريطانية أنهم لا يسمعون
قبول هذا المشروع .

فأرجو من نخامتكم أن تتكروا بابلاغ ما تقدم الى سعادة السير أوستن تشمبرلين وأن تعربوا له في الوقت نفسه
عن خالص شكري لما أبداه من الاستعداد الودي في هذه المحادثات منذ بدئها .
واني أختتم هذه الفرصة لأشكركم أيضا ما لقيته منكم من دلائل الود في اجتماعاتنا بشأن مشروع المعاهدة
ولأعرب لفخامتكم عن عظيم احترامي ما

الامضاء : (عبد الخالق ثروت)
رئيس مجلس الوزراء

كتاب

من دولة ثروت باشا الى اللورد لويدي ختمت به المحادثات

صاحب الضخامة

أتشرف بأن أرجوكم التفضل بإبلاغ الرسالة الآتية الى صاحب السعادة السير أوستن تشمبرلين :

"تلقيت على يد صاحب الضخامة اللورد لويدي الرسالة التي تفضلتم بإرسالها الى في ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٨ جوابا على رسالتي بتاريخ ١٨ منه واني أبادر الى الاجابة عليها مكررا لسعادتك صادق شكرى لما أسلفتم من المعاونة وأظهروهم من روح التفوق في محادثتنا ومراسلاتنا .

ولقد أشرت لسعادتك منذ بدأت هذه المحادثات - وكزت هذه الاشارة مرارا فيما بعد - الى ما كنت أتوقعه من الصعاب في مصر لاسيما فيما يتعلق بالمسألة العسكرية ، ولهذا استنجدت بهتمكم وملككم الى التوفيق لتعيينوني على تقديم مشروع معاهدة الى وطني يكفل له الحرية في استعمال الاستقلال ، ويذهب بكل أثر لسوء التفاهم بين القطرين ، ويوطد دعامم الصداقة بينهما ، ويفيد مصر ثمة انجلترا بها ، ويسمح لها بأن تقدر في استنهاض وحسن تفاؤل مجيء اليوم الذي لا تأبى بريطانيا العظمى فيه الاعتماد على حلفائها المصريين الأتناء في أن يأخذوا على عاتقهم الدفاع عن مواصلاتها الامبراطورية بالقطر المصري . وعلى هذا الوجه كانت مسألة وجود الجيوش البريطانية في بعض جهات القطر المصري تبدو - بقدر ما يكون قد قدر لها من مخرج محتمل - أدنى للقبول وتؤذن بحل نفسها . وتذكرون سعادتك أني ، تسبلا للاتفاق بين القطرين ، طالما أعربت عن شديد رغبتى في أن لا تضمن المعاهدة غير الضمانات الأساسية ، وأن يسقط منها لذلك ما معادها من الضمانات التي ، مع أنها ليست مما لا غنى عنه لانجلترا ، تبدو قيودا لسيادتنا ، وقد تؤثر في مزاي الاتحاق تأييرا سيئا أو تمدها .

وتذكرون سعادتك أيضا من غير شك أن المفاوضات الحقيقية كان يجب بحسب ما كنا نراه نحن الاثنين أن تبشر في مصر ، متى تمت الموافقة بمبدئيا على المشروع متى أولا ثم من زعيم الأغلبية وأينا معا أنه صالح لأن يكون أساسا للمفاوضات الرسمية .

نعم قد فهمت من أقوال سعادتك في خلال مناقشاتنا أن النتيجة التي وصلنا اليها هي قصارى ما تمزل عنه حكومة صاحب الجلالة البريطانية واني قد اعتبرت هذه النتيجة من ناحيتي صالحة للقبول في مجموعها . ولكن لعلكم تذكرون أو لعلكم علمتم من غير شك أن نصوص المشروع وضعت على أثر المناقشات التي دارت في أثناء زيارتي الأخيرة القصيرة لمدينة لندره ، بل ان بعض هذه النصوص لم توضع في صيغتها النهائية الآ عقب عودتي الى القاهرة . ولما كان قد أريد بهذه النصوص التسليم بالاعتبارات التي كنت أبديها ، فقد كان المفهوم طيبا أن يكون لها مدلول المعاني التي اتفقتنا عليها ، على أنها في الواقع تضمنت شيئا يجوز أن يؤول على وجوه مختلفة بل أولت فعلا بتلك الوجوه المختلفة .

وقد لاحظت فيما بعد أن سعادتك تملون الى عرض المشروع ، الذي وضع ، بمأخذه على زعيم الأغلبية وعلى زملائي . فلكي أتمكن في هذه الحالة من بسط مرأى المعاهدة وحقيقتها مدلولها ومن الاجابة على الأسئلة التي التفتت أن توجه الى رأيت أنه لا غنى عن ايضاح النصوص بحيث يتمتع كل سوء تفاهم بصدها .

ولم يكن يوسى مع الأسف أن أوافق على ما أشير اليه من ترك ما ورد في المعاهدة من المسائل الغامضة على أن تطرح بعد التوقيع على المعاهدة لتسليم جمعية الأمم . فان المادة الرابعة عشرة من المعاهدة قائمة كما ذكرته لسعادتك في رسالتي بتاريخ ١٨ الجارى (فبراير) على فرض امكان حدوث صعوبات لم تكن متوقعة في وقت وضعها ، لا الصعوبات الحالية التي يقصد بالمعاهدة تسويتها وحلها .

ومما اغبطت به أني ألفت سعادتك أن تروا فقط أن موقفي كان له ما يبرره بل انكم تبيتم أن ما أوردته خلال مناقشاتي مع نخامة المتدوب السامى بيانا وتأييدا لما ذهبت اليه في تفسير النصوص كان تصويرا صحيحا لما تبودل من الآراء في لندره .

ومع هذا فقد بقيت مسائلان مهمتان لم ألتق بشأنهما البيانات الايضاحية المطلوبة وهما مسائل الجيش والبوليس وقد أرسلت اليكم بواسطة نخامة اللورد لويد مذكرة في هاتين المسألتين أذكر سعادتكم فيها بوجهة النظر التي بسطتها في لندره وأقترح في احدهما بالنسبة للحالة لم يرد بشأنها نص في المعاهدة خلا مستمدا من روح معادلتنا ومرامينا ، ولقد اوضحت في الآن نفسه لفخامة اللورد لويد أنه لم يكن يوسى قبول الحل الذي عرض عن مسألة البوليس أو قبول تأجيل حل مسألة الجيش الى ما بعد التوقيع على المعاهدة .

ويسرني أن أصرح بأن نخامة اللورد لويد أبلغني عملا برسالة سعادتكم استعداده للفاوضة في تأليف لجنة عسكرية كالمبعثات الموجودة في اليونان ونشيكوسلواكيا وغيرها من البلاد المستقلة لتكون الاشارة اليها بديلا من نص المعاهدة الخاص بالجيش .

وعلى أي حال فاني لم أكن حتى ذلك التاريخ أبلغت نص المشروع ، ولا نتيجة ما تبودل من الآراء منذ عودتي الى القاهرة ، الى زملائي ولا الى زعيم الأغلبية إذ كنت أرى أننا لم نصل بعد الى نتيجة حاسمة في الموضوع .

ولست أنكر أن تبادل الآراء ظل بالنسبة للأسباب التي بسطتها في رسالتي السابقة أكثر مما كنا نستطيع تقديره له من الوقت ، كما أتى أفهم أن سعادتكم عملا على وضع حد لهذا التأخير قد رغبت في إلحاح أن نقفل الى ثاني مرحلة قدراتها للمشروع ، وهي ابلاغه الى زملائي وإلى زعيم الأغلبية ، دون انتظار لحل المسألتين اللتين عرضت لهما في مذكرة الأخيرين ، مهما يكن من نتائج هذا الابلاغ . ولما كان زعيم الأغلبية وزملائي قد أعربوا لي عن ناحيتهم عن رغبتهم في الوقوف على المشروع والمذكرات التي تبودلت منذ وضعه ، أي كانت حاله الحاضرة ، فاني لم أجد بدا من الرضوخ لتلك الرغبة العامة .

حقا كنت أتمنى أن أصل بالمسائل كلها الى تمام الوضوح والنضوج وأن أصفي مسائل البوليس والجيش وتوزيع مياه النيل ، ولقد كان يمكنني بهذا أن أطرع على زملائي ، مشروع اتفاق ، يحل جميع المسائل المتعلقة مع الاحتفاظ بمسألة السودان السياسية ، ويتضمن جملة من المزايا المحسوسة ، لأمشروعا يترك معلقا بعضا من المسائل التي تعربها البلاد بحق أهمية كبيرة جدا . ويحل لذلك في طياته أسباب الاحتكاك والتصادم في المستقبل .

ولا أستطيع أن أعرب لسعادتكم عن كل ما أحسه من الأسف لقوات تلك الأمانة . على أن أسفي يخففه اقتناعي بأن الجهود التي بذلت من الجانبين في خلال الأشهر الأخيرة قد ساعدت بالأقل على التقريب بين وجهتي نظرنا وبالتالي على تمهيد الطريق لأن يعقد بين البلدين ذلك الاتفاق الذي كان ولا يزال من أعز أمانى الأمتين .

وإني أشرككم سلفا بإصاحب نخامة ابلاغكم رسالتي هذه الى السيد أوسمن تشمبليان وأعزم هذه الفرضة لتجديد عهد احتراحي الفائق .

القاهرة في ١٩ مارس سنة ١٩٢٨



0431166